

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



Badji Mokhtar university-Annaba  
عنابة

جامعة باجي مختار

Université Badji Mokhtar-Annaba

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مخبر العلوم الاقتصادية

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

مؤسسات التأمين ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني

دراسة حالة الجزائر

الشعبة: نقد بنك وتمويل

ل: بارة سوهيلة

مدير أطروحة التخرج: نايت مرزوق محمد العربي أستاذ التعليم العالي جامعة باجي مختار عنابة

أمام أعضاء لجنة المناقشة

أ.د بن عصمان محفوظ	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة عنابة
أ.د نايت مرزوق محمد العربي	أستاذ التعليم العالي	مقررا	جامعة عنابة
د.شبيبة بوعلام عمار	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة عنابة
د.زرزار العياشي	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة سكيكدة
د.بوعشة فوزية	أستاذة محاضرة أ	عضوا	جامعة سوق أهراس
د.بوعزيز ناصر	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة قالمة

السنة الجامعية: 2016/2015

## التصريح

تصرح الباحثة أنّ العمل تحت مسؤوليتها الكاملة، وهو عمل غير مقدم

سواء جزء منه أو كله لمؤسسات علمية أخرى لنيل شهادة أكاديمية، كما

تصرح الباحثة بأنّ أي خطأ أو إهمال في هذا العمل تتحمل نتيجته

## المخلص:

تُعنى الدراسة بمعرفة مدى مساهمة شركات التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني، ومدى واقعية هذا الطرح في سوق التأمين الجزائري. وهدفت هذه الدراسة لتوضيح الدور الكبير الذي تلعبه التوظيفات المالية لشركات التأمين في تمويل استثمارات الاقتصاد الوطني، وتمّ الاعتماد على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، والتي شكلت الإطار النظري للدراسة. أما الجانب التطبيقي تمّ الاعتماد فيه على نظام Eviews7 للتحليل الكمي القياسي لمساهمة شركات التأمين الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني.

وكانت أهم النتائج المتوصل إليها في أنّ شركات التأمين الجزائرية مُقيدة بنسب محددة قانونيا، مما يمنع حرية تمويلها لاستثمارات مستهدفة استراتيجيا. وعلى هذا الأساس تمثلت أهم توصيات الدراسة في إزالة القيود التي تحدّ من حرية توجيه شركات التأمين لتوظيفاتها المالية في أوعية إدارية تتمتع بدرجة عالية من الضمان وعائد مناسب.

## الكلمات المفتاحية:

مؤسسات التأمين، النظام المالي، الدور التمويلي، الاستثمار، التوظيفات المالية.

## **Les entreprises d'assurances et leurs rôle de financement de l'économie nationale –Etude de cas d'Algérie–**

### **Résumé:**

Cette étude est intéressée à connaître l'ampleur de la contribution des placements financiers des entreprises d'assurances dans le financement de l'économie nationale. Et comment cet argument se réalise dans le marché Algérien des assurances. Ce travail vise à clarifier le rôle joué par les placements financiers des entreprises d'assurances dans le financement de l'économie. Nous nous sommes appuyés sur la littérature et des études antérieures pertinentes qui ont formé le cadre théorique de l'étude, En ce qui concerne le côté pratique nous avons utilisé le système Eviews7 pour l'analyse quantitative et connaître la contribution des entreprises d'assurances dans le financement de l'économie nationale. De ce fait le plus important résultat est l'engagement des entreprises d'assurances Algériennes prévue par la loi en matière de financement des investissements stratégiquement ciblés. Sur cette base nous avons présenté des recommandations afin d'éliminer les contraintes et les entraves qui limitent la libéralisation des placements financiers dans des sociétés d'épargne les quelles se caractérisent par un haut degré de sécurité, et de rendement approprié contribuant au financement de l'économie nationale.

**Mots-clés:** Système financier, Entreprises d'assurances, Rôle de financement, Investissement, Les placements financiers.

# **Insurance Institutions and Their Role in the Financing of the National Economy – Algeria as a Case Study**

## **Abstract**

The study is focused on ascertaining the extent of the contribution of insurance companies to the financing of the national economy, and how realistic this proposal is in the Algerian insurance market. The study is aimed at clarifying the significant role played by financial investments of insurance companies in financing investments in the national economy. The study relied on previous literature and studies relevant to the subject, which formed the theoretical framework for the study. The applied side relied on the Eviews7 standard for quantitative analysis of the contribution of Algerian insurance companies to the financing of the national economy.

The main conclusion arrived at was that the Algerian insurance companies are restricted by law in investing in specific proportions, which denies them the freedom of financing strategically targeted investments. On this basis, the most important recommendation of the study is the removal of the restrictions that limit the freedom of insurance companies in directing their financial investments in saving vehicles that enjoy a high degree of security and an appropriate return.

## **Key words**

Insurance institutions, the financial system, the financing role, investment, and financial investments.

## الإهداء

إلى كل الذين ينتظرون أن يكون هذا الإهداء لهم أعتذر.....

أهديه لروح والدي الطاهرة رمز الصبر والعطاء رحمه الله

وأهديه إلى التي أغرقتني بالجمائل والفضائل: أمي الغالية حفظها الله

إلى من أكن له الاحترام والتقدير والعرفان بالجميل: زوجي

إلى رياحين حياتي أبنائي الأعزاء: عبد الرحمن و تسنيم

إلى أختي الفاضلة: أسماء

وإلى إخوتي الأحباء: كريم، محمد، خير الدين

إلى كل العائلة والزملاء

إلى كل من يسعهم القلب ولا يسعهم القلم

## الشكر

أوجه شكري الكبير إلى المولى عزّ وجلّ الذي وفقني لإنجاز هذا العمل وكتب لي

الاستمرار والنجاح.

ويقول الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس "

من منطلق هذا الحديث، يقتضي واجب الشكر والعرفان أن أتقدم بالشكر

والامتنان للأستاذ الدكتور المشرف نايت مرزوق محمد العربي الذي كان له

الفضل الكبير في متابعة ورعاية هذا العمل.

كما أقدم شكري لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

ولا أنسَ الشكر لكل من ساعدني على انجاز هذا العمل من دعم وتوجيه

## قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
96	الوسطاء والمؤسسات المالية داخل النظام المالي	01
99	وظائف الأسواق المالية	02
101	طبيعة عمل المؤسسات المالية	03
101	مجموعات المؤسسات المالية	04
103	تدفق الأموال مع وجود المؤسسات المالية	05
118	تدفق الأموال في خزينة شركات التأمين	06
130	مصادر أموال شركات التأمين	07
138	توظيف احتياطات شركات التأمين	08
149	تطور إنتاج شركات التأمين خلال السنوات 2007-2008-2009-2010	09
153	تطور إنتاج شركات التأمين خلال السنوات: 2011-2012-2013	10
156	تطور إجمالي رقم أعمال شركات التأمين	11
213	نتائج نموذج الانحدار المقدر	12
214	التمثيل البياني لعلاقة الانحدار	13
220	نتائج اختبار LM	14
222	نتائج اختبار آرش	15
224	معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي دالة الانحدار	16
227	التمثيل البياني لدالة الانحدار	17
228	نتائج النموذج المقدر	18
236	نتائج اختبار آرش	19
238	مناطق القبول والرفض لدارين واتسن	20

## قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
01	استعراض سوق التأمين العربي إجمالي الأقساط حسب فروع التأمين والأسواق لسنة 2012	40
02	استعراض سوق التأمين العربي المؤشرات الإقتصادية والديمغرافية الرئيسية لسنة 2012	42
03	حصص المساهمين في الرأسمال الاجتماعي للمؤسسة الجزائرية لضمان الصادرات (CAGEX)	69
04	التفاعل بين شركات تداول الأوراق المالية مع المؤسسات المالية	102
05	إجمالي إنتاج شركات التأمين خلال السنوات: 2007-2008-2009-2010	149
06	تطور إنتاج شركات التأمين حسب الفروع	151
07	إجمالي إنتاج شركات التأمين خلال السنوات: 2011-2012-2013.	152
08	تطور إنتاج شركات التأمين حسب الفروع	154
09	تطور رقم أعمال شركات التأمين خلال الفترة (2007-2013)	155
10	هامش الملاءة لشركات التأمين خلال السنوات: 2007-2008-2009-2010	158
11	هامش الملاءة لشركات التأمين خلال السنوات: 2011-2012-2013	159
12	تطور حجم الأقساط في شركات التأمين الجزائرية	161
13	كثافة التأمين في الجزائر حسب الأقساط بالنسبة لعدد السكان	163
14	معدل اختراق التأمين في الجزائر حسب حجم الأقساط بالنسبة لـ PIB	164
15	التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية (2007-2008-2009-2010)	177
16	التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية حسب الأصناف	179
17	التوظيفات المالية حسب شركات التأمين الجزائرية	181
18	التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية (2011-2012-2013)	185

187	التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية حسب الأصناف	19
190	التوظيفات المالية حسب شركات التأمين الجزائرية	20
193	الإنتاج المالي لشركات التأمين خلال السنوات: 2007-2008-2009-2010	21
194	الإنتاج المالي لشركات التأمين خلال : 2011-2012-2013.	22
196	مردودية التوظيفات المالية لمؤسسات التأمين الجزائرية خلال السنوات: 2007-2008-2009-2010	23
197	مردودية التوظيفات المالية لشركات التأمين خلال السنوات: 2011-2012-2013	24
199	تغطية التوظيفات المالية للالتزامات التنظيمية	25
200	معدل مساهمة التوظيفات المالية في تمويل الاستثمار الوطني	26
206	درجات الارتباط	27
218	جدول دارين واتسن	28
226	السلسلة الزمنية المعتمدة	29
235	تحليل التباين	30

## جدول المواد

رقم الصفحة	المحتوى
أ	التصريح
ب	الملخص باللغة العربية
ج	الملخص باللغة الفرنسية
د	الملخص باللغة الإنجليزية
هـ	الإهداء
و	الشكر
ز	قائمة الأشكال
ح-ط	قائمة الجداول
[ي-س]	جدول المواد
[1-15]	المقدمة العامة
[16-92]	<b>الفصل الأول: التأصيل النظري والقانوني لنشاط شركات التأمين الجزائرية</b>
16	مقدمة الفصل
17	<b>المبحث الأول: شركات التأمين و كيفية إدارة أنشطتها</b>
17	المطلب الأول : ماهية شركات التأمين
17	أولاً: تعريف شركات التأمين
18	ثانياً: تصنيف شركات التأمين
22	ثالثاً: دور و خصائص شركات التأمين
27	المطلب الثاني :وظائف شركات التأمين و الشروط الواجب توفرها فيها .
27	أولاً:وظائف شركات التأمين
33	ثانياً: الشروط الواجب توفرها في شركات التأمين
34	<b>المبحث الثاني : نشاط شركات التأمين في الدول العربية</b>
34	المطلب الأول:نشاط التأمين في الدول العربية
43	المطلب الثاني: مناخ التأمين في الدول العربية
43	أولاً: موقف البلدان العربية من اتفاقية الجات
44	ثانياً: تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على قطاع التأمين
48	المطلب الثالث: تأثير المتغيرات العالمية على نشاط شركات التأمين العربية

54	<b>المبحث الثالث: شركات التأمين الناشطة في الجزائر</b>
54	المطلب الأول: إنشاء وسير شركات التأمين في ظل القانون الجزائري
54	أولاً: شروط إنشاء شركات التأمين (التأسيس)
57	ثانياً: سير شركات التأمين
58	ثالثاً: آليات التنظيم القانوني و المالي و المحاسبي لمؤسسات التأمين
60	المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين الجزائرية
60	أولاً: شركات التأمين العمومية
65	ثانياً: شركات التأمين الخاصة
67	ثالثاً: المؤسسات التعاونية (التعاضدية)
68	رابعاً: المؤسسات المتخصصة
70	خامساً: الشركات الحديثة
73	سادساً: شركات إعادة التأمين
74	المطلب الثالث: مناخ شركات التأمين الجزائرية
74	أولاً: العوامل المؤثرة على نشاط شركات التأمين الجزائرية
76	ثانياً: خصائص سوق التأمين الجزائري
80	ثالثاً: معوقات التأمين في الجزائر
85	رابعاً: سبل وقاية قطاع التأمين الجزائري
92	خلاصة الفصل
[ 146-93]	<b>الفصل الثاني: الدور التمويلي لشركات التأمين</b>
93	مقدمة الفصل
95	<b>المبحث الأول: النظام المالي والمؤسسات المالية</b>
95	المطلب الأول: مكونات النظام المالي والخدمات التي يقدمها
95	أولاً: مكونات النظام المالي
96	ثانياً: الخدمات التي يقدمها النظام المالي
97	ثالثاً: أنظمة تمويل الاقتصاد
100	المطلب الثاني: المؤسسات المالية
100	أولاً: تعريف المؤسسات المالية
101	ثانياً: تصنيف المؤسسات المالية
103	ثالثاً: دور المؤسسات المالية كوسيط مالي

104	المطلب الثالث: المؤسسات المالية والتنمية
104	أولاً: الانعكاسات التنموية للنفوذ للخدمات المالية والتمويل
106	ثانياً: دور المؤسسات المالية في التمويل بما يخدم عملية التنمية
107	<b>المبحث الثاني: النشاط المالي لشركات التأمين</b>
108	المطلب الأول: دور شركات التأمين كمؤسسة مالية
111	المطلب الثاني: المركز المالي لشركات التأمين ومحركات المردودية
111	أولاً: المركز المالي لشركات التأمين واتفاقيات إعادة التأمين
112	ثانياً: محركات المردودية في شركات التأمين
115	المطلب الثالث: أرباح شركات التأمين
119	<b>المبحث الثالث: السياسة الاستثمارية لشركات التأمين</b>
119	المطلب الأول: الإطار النظري للسياسات الاستثمارية لشركات التأمين
119	أولاً: الهيكل العام للسياسة الاستثمارية لشركات التأمين
121	ثانياً: التغييرات الفعلية في سياسة الاستثمار
122	ثالثاً: أسباب وأهمية اهتمام شركات التأمين باستثمار أموالها
127	المطلب الثاني: استثمار أموال شركات التأمين
127	أولاً: طبيعة و خصائص الأموال المتجمعة لدى منشآت التأمين
129	ثانياً: مصادر تمويل استثمارات شركات التأمين
130	ثالثاً: مبادئ و طبيعة استثمار أموال شركات التأمين
133	المطلب الثالث: اعتبارات، عوامل، مخاطر واجب اعتبارها عند استثمار أموال شركات التأمين
133	أولاً: الاعتبارات الواجب أخذها عند استثمار أموال شركات التأمين
135	ثانياً: أنواع الاستثمارات في شركات التأمين و العوامل المؤثرة فيها
142	المطلب الرابع: مخاطر وتطورات في استراتيجية استثمار أموال شركات التأمين
142	أولاً: المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين عند استثمار أموالها
144	ثانياً: التطورات في إستراتيجية استثمار شركات التأمين
146	خلاصة الفصل
[ 201-147]	<b>الفصل الثالث: واقع النشاط المالي لشركات التأمين الجزائرية خلال فترة (2013-2007)</b>
147	مقدمة الفصل

148	<b>المبحث الأول: مساهمة شركات التأمين في الإنتاج الوطني</b>
148	المطلب الأول: توضيح انتاج شركات التأمين الجزائرية
148	أولاً: إنتاج شركات التأمين خلال السنوات: 2007-2008-2009-2010.
151	ثانياً: إنتاج شركات التأمين خلال السنوات: 2011-2012-2013
154	المطلب الثاني: رقم أعمال شركات التأمين وهامش الملاءة
154	أولاً: تطور رقم أعمال شركات التأمين خلال الفترة (2007-2013)
156	ثانياً: هامش الملاءة في شركات التأمين
160	المطلب الثالث: أقساط شركات التأمين الجزائرية
160	أولاً: حجم أقساط شركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2007-2013)
161	ثانياً: كثافة ومعدل اختراق التأمين في الجزائر
164	<b>المبحث الثاني: التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية</b>
165	المطلب الأول: مدخل لماهية التوظيفات المالية في شركات التأمين الجزائرية
165	أولاً: مفهوم التوظيفات المالية
166	ثانياً: دور مديرية التوظيفات المالية في شركات التأمين الجزائرية
168	المطلب الثاني: إدارة التوظيفات المالية في شركات التأمين الجزائرية
168	أولاً: مجالات توظيف أموال شركات التأمين
175	ثانياً: المساهمات المالية لمؤسسات التأمين الجزائرية
176	<b>المبحث الثالث: تحليل التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية</b>
176	المطلب الأول: التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2007-2010)
176	أولاً: عرض نتائج التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2007-2010)
178	ثانياً: توضيح التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية حسب الأصناف خلال الفترة (2007-2010)
179	ثالثاً: التوظيفات المالية حسب مساهمة شركات التأمين الجزائرية
183	المطلب الثاني: التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2011-2013)
183	أولاً: عرض نتائج التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2011-2013)
186	ثانياً: توضيح التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية حسب الأصناف خلال الفترة (2011-2013)

188	ثالثا: التوظيفات المالية حسب مساهمة شركات التأمين الجزائرية
193	المطلب الثالث: الإنتاج والمردودية المالية لشركات التأمين الجزائرية
193	أولا: الإنتاج المالي لشركات التأمين الجزائرية
195	ثانيا: المردودية المالية لشركات التأمين الجزائرية
198	المطلب الرابع: مساهمات التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية
198	أولا: مساهمة التوظيفات المالية في تغطية الالتزامات التنظيمية
199	ثانيا: مساهمة التوظيفات المالية في تمويل الاقتصاد الوطني
201	خلاصة الفصل
[ 239-202]	<b>الفصل الرابع : تحليل كمي قياسي لمساهمة شركات التأمين الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني</b>
202	مقدمة الفصل
203	<b>المبحث الأول: العرض النظري للدراسة القياسية المتبعة</b>
203	المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي والنمذجة
203	أولا: مفهوم الاقتصاد القياسي
204	ثانيا: منهج البحث في الاقتصاد القياسي
204	ثالثا: ماهية النموذج
205	المطلب الثاني: ماهية الارتباط
205	أولا: مفهوم الارتباط
206	ثانيا: درجات الارتباط وخصائصه
207	المطلب الثالث: الانحدار الخطي البسيط
207	أولا: مفهومه
209	ثانيا: فرضيات نموذج الانحدار الخطي البسيط
209	ثالثا: المعايير الإحصائية في نموذج الانحدار الخطي البسيط
211	<b>المبحث الثاني: تحليل كمي قياسي لعلاقة التوظيفات المالية لشركات التأمين بتمويل الاقتصاد الوطني</b>
211	المطلب الأول: نموذج الدراسة
211	أولا: صياغة النموذج
212	ثانيا: نموذج الانحدار المقدر
214	ثالثا: التمثيل البياني للعلاقة

215	المطلب الثاني: الاختبارات الإحصائية للنموذج
215	أولاً: اختبار صلاحية النموذج المقترح لتمثيل العلاقة بين Placefin كمتغير مستقل و Inves كمتغير تابع
216	ثانياً: اختبار صلاحية النموذج
216	ثالثاً: اختبار معنوية الأثر
217	المطلب الثالث: اختبار المشاكل القياسية
217	أولاً: مشكلة الارتباط الذاتي
221	ثانياً: اختبار ثبات التباين المشروط
223	ثالثاً: اختبار التوزيع الطبيعي
225	المبحث الثالث: تحليل كمي قياسي لتأثير التغير في رقم أعمال شركات التأمين على الناتج المحلي الإجمالي
225	المطلب الأول: صياغة النموذج
225	أولاً: تحديد متغيرات النموذج والمعطيات المستخدمة
226	ثانياً: بناء النموذج
228	المطلب الثاني: دراسة العلاقة بين المتغيرين.
228	أولاً: دراسة الارتباط
230	ثانياً: حساب المعلمات $\hat{a}$ و $\hat{b}$
231	المطلب الثالث: الاختبارات المطبقة في الدراسة
231	أولاً: الاختبارات الإحصائية
236	ثانياً: اختبار النموذج من الناحية القياسية
239	خلاصة الفصل
[ 247-240]	الخاتمة العامة
[ 260-248]	قائمة المراجع
	الملاحق

المقدمة

العامّة

إنّ عملية تحقيق التنمية الاقتصادية في أي مجتمع تُعد ضرورة حتمية، والنهوض باقتصاديات هاته الدول وتنميتها يتطلب تمويل مشاريعها الاقتصادية، وهو الأمر الذي يعتبر مشكلة تؤثر على التنمية الاقتصادية. ومما لا شك فيه أنّ هذا الأمر يتطلب رؤوس أموال كبرى، والدول النامية نظرا لقلّة التكوين الرأسمالي فيها وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، وكذلك ضعف الإدارة والمؤسسات المالية التي تعتمد على مدخراتها في تمويل الاقتصاد الوطني، باعتبار أنّ المدخرات الكافية ضرورية لتلبية متطلبات الاستثمار، حيث تعمل المؤسسات الوسيطة على تجميع المدخرات والفوائض المالية من الوحدات ذات الفائض المالي المؤقت أو الدائم، ويقع على عاتق تلك المؤسسات توجيه تلك المدخرات والفوائد المالية إلى الاستثمار الذي يُساهم في عمليات التكوين الرأسمالي المُجمَع.

وتُعدّ مؤسسات التأمين من بين المؤسسات المنافسة للمؤسسات المالية، إزاء التطور الذي عرفه النشاط التأميني من نمو ملحوظ وتطور واسع جعل سوقه يزدهر، فضلاً عن التطورات التكنولوجية التي تنتاب بيئة الصناعة التأمينية، كما أنّ طبيعته الخدمية مضافاً إليها الخصائص والسمات المتصلة بالتأمينات كارتباطها بمفهوم الخطر الذي تكتفه عدة تعقيدات يصعب التحكم فيها، ولكن لا يقتصر دور التأمين على تغطية الخطر فقط، بل له دور ومساهمة في التنمية الاقتصادية، لكونه يسهم في جذب المدخرات في النظام المالي وتوظيفها. ورغم ما يملكه هذا القطاع من قدرات مالية كبيرة غير مستغلة إلا أنه لم يأخذ حقه من الاهتمام في الاقتصاد الجزائري. مقارنة بالدول المتقدمة التي عملت على زرع ثقافة التأمين لدى أفراد المجتمع لنظرهم أنّ زيادة المكتسبين على عقود التأمين تجرّ حتماً لزيادة مدخرات القطاع، وبالتالي زيادة مصادر تمويل الاقتصاد بالعمل أكيد على هيكلة وتنظيم وتشجيع المؤسسات الناشطة في هذا المجال.

## الإشكالية

شهدت العقود المنصرمة تطورا هاما ونموا هائلا في صناعة الخدمات التي أضحت من أبرز سمات وتجليات السنوات الأخيرة، ويعتبر التأمين من روافد الخدمات نظرا لأهميته المتزايدة في حماية الأفراد والشركات من الاخطار المحتملة. وفي هذا المضمار عرف الاقتصاد الجزائري وقطاع الصناعة التأمينية كجزء من المنظومة المالية، تحولات حاسمة جاءت كمحصلة لتفاعل جملة من الأسباب الداخلية والظروف الخارجية لمواكبة الأوضاع التي يمر بها الاقتصاد العالمي الذي تساهم فيه مؤسسات التأمين في تمويل التنمية. وانطلاقا من الطرح المتقدم في هذه التوطئة نتضح معالم الإشكالية، وتبرز جوانبها التي ارتأت الباحثة بلورتها في السؤال المحوري التالي:

" إلى أي مدى يمكن أن تساهم مؤسسات التأمين في تمويل الاقتصاد ؟ وما مدى واقعية هذا الطرح في سوق التأمين الجزائري ؟. في هذا المضمار ولتحليل هذه الإشكالية وتشخيص مراميها، والإحاطة بجوانبها بدقة وعمق، فقد تمّ تفريغها إلى أسئلة جزئية متمثلة في:

- فيما تكمن ماهية شركات التأمين، وما هي أهم نشاطاتها؟
- هل يُمكننا اعتبار مؤسسات التأمين مؤسسات مالية ؟
- كيف تساهم مؤسسات التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني ؟
- ما هو النموذج المناسب الذي يبين دور شركات التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني؟.

## أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة معايير ذاتية وجملة من العوامل الموضوعية دفعت لاختيار هذا الموضوع، يمكن ايجازها فيما يلي:

- إثراء مكتبة الجامعة بمرجع متخصص في هذا الميدان، وسد الفراغ الموجود حول الموضوع، وتقليص الفجوة البيبليوغرافية، علاوة على أنه موضوع خصب قابل للإيداع والتجديد، كما يفتح مجالات جديدة في الآفاق المستقبلية.
- القناعة الراسخة بالمنافع المرجوة، والفوائد المرتقبة من دراسة هذا الموضوع.
- الرغبة الجامحة لدراسة هذا الموضوع، نظرا لإيرادتنا على تبين أنه من الخطأ حصر الموارد الوطنية في قطاع المحروقات فقط، وقد حان الوقت لإيجاد مصادر تمويلية بديلة، حيث نرى أنّ قطاع التأمين يعتبر أحد مصادر التمويل البديلة للاقتصاد الوطني.

#### فرضيات الدراسة:

- تعتبر شركات التأمين مؤسسات مالية تسهم في تمويل الاقتصاد.
- تعتبر التوظيفات المالية النشاط المالي الرئيسي لشركات التأمين.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين التوظيفات المالية لشركات التأمين وتمويل الاقتصاد الوطني.
- توجد علاقة تأثير ما بين التغير في رقم أعمال شركات التأمين والنتائج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 5%.

#### الأهمية:

- تعزو الباحثة أهمية البحث العلمية وفائدته العملية في عدة نقاط يمكن التأشير إليها في مستويين:
- الصعيد النظري: تستوحي الباحثة أهمية الموضوع من كونه يشتمل على اسهام علمي في بناء نظري منسجم ومتفاعل بين متغيرين محوريين هما: "شركات التأمين والدور التمويلي لها".
- الصعيد التطبيقي: يستمد هذا البحث أهميته من عواقب إهمال أموال شركات التأمين .

كما يستلهم هذا البحث أهميته من التأخر الذي شهده قطاع التأمين الجزائري. وتتجسد أهم قيمة مضافة في هذا البحث في تسخير نموذج قياسي للتعرف على الأهمية النسبية للتوظيفات المالية لشركات التأمين. علاوة على محاولة تشخيص هذا النشاط. كما تكمن أهميته في التوصيات التي تم اسداؤها كحلول مقترحة لإبراز الدور التمويلي لشركات التأمين في الاقتصاد الوطني.

## الأهداف:

تتوخى الباحثة من خلال هذه الدراسة السعي الحثيث إلى بلوغ سلسلة من المرامي، وترنوا للوصول إلى مجموعة من الغايات، وتصبوا لتحقيق جملة من الأهداف في شطريها النظري والتطبيقي، يمكن إيرادها فيما يلي:

- ايضاح الدور الكبير لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني.
- محاولة توصيف وتحليل واقع التوظيفات المالية لمؤسسات التأمين الجزائرية.
- الوصول إلى مقترحات لتعزيز دور قطاع التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني.

## مناهج البحث:

قصد الإحاطة والإلمام بأهم أبعاد ومضامين الدراسة، وبُغية الإجابة على التساؤلات المطروحة، وكذا إثبات أو نفي مدى صحة الفرضيات، تمّ الاعتماد على ثلاث مناهج تمس الجانبين النظري والتطبيقي، مع وجود تكامل وترابط بينهم، وبشكل ينسجم مع محاور البحث، حيث تمّ الاستعانة **بالمنهج الوصفي التحليلي** باعتباره الأنسب لدراسة هذا الموضوع، وتتحرى الباحثة من استعماله تكوين قاعدة معطيات رصينة، من خلال قدرته على التشخيص الدقيق والتوصيف المعمق للحقائق، والبيانات التي تمّ تجميعها،

ومنه تحليلها وشرحها بموضوعية. كما تمّ اللجوء إلى منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي بإسقاط الجوانب النظرية ميدانيا على مستوى قطاع التأمين. وتمّ التركيز على المنهج الإحصائي بواسطة توظيف التقنيات الكمية والأشكال الإحصائية التي تساعد على تمثيل الأرقام بيانيا، بما يعضد عملية التحليل عن طريق تحويل البيانات الخام إلى معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات.

### أدوات الدراسة ومصادر جمع البيانات:

قصد انجاز البحث في شقيه النظري والتطبيقي على حد سواء، اعتمدت الباحثة على مجموعة من الأدوات العلمية، لينهل منها المادة العلمية. حيث تمّ تغذية الدراسة بالمعطيات خلال المسح المكتبي بالإطلاع على الكتب "المؤلفات والأدبيات" باللغتين العربية والأجنبية، ذات الصلة المباشرة بالموضوع، بالإضافة إلى المقالات في المجلات المحكمة، والمداخلات في الملتقيات العلمية (الوطنية والدولية) فضلا عن الرسائل والأطروحات الجامعية، والقوانين والمراسيم المسيرة للقطاع في الجريدة الرسمية (النصوص والمواد القانونية)، اصدارات ومنشورات الهيئات الحكومية ذات العلاقة بالبحث مثل: مديرية التأمينات بوزارة المالية، المجلس الوطني للتأمينات، ومواقع شبكة الأنترنت التي لها صلة بالموضوع (Sigma).

### الدراسات السابقة:

تمّ الاطلاع على عينة من البحوث كدراسات سابقة مسّت الجانبين النظري والميداني، والمغزى المتوخى من توظيف هذه الدراسات هو تجميع أعمال البحث في أطر متكاملة، وأبعاد متمفصلة ومعالم منسجمة، فكل المحاولات والجهود المنصرمة سلطت الضوء الكاشف على جزء من الظاهرة المدروسة، فموضوع التأمين متعدد المقاربات ومتنوع المداخل ومتشعب المسالك، لذلك تعرض الباحثة هذه الدراسات من باب ايجاد تيرير علمي لهذا الموضوع المختار.

## دراسة هشام الزين (1984)، بعنوان: الاستثمارات لدى شركات التأمين

تحدث الباحث في هذه الدراسة عن مصادر تمويل استثمارات شركات التأمين، وكذلك الهدف منها والشروط اللازمة لهذه الاستثمارات، كما وضع أوجه الاستثمارات في كل من التأمينات العامة والتأمين على الحياة. حيث توصل الباحث إلى أنّ الاستثمار قد يلعب في بعض الأحوال دوراً حيوياً في تجنب شركات التأمين الأعباء التي قد تترتب عن الخسارة الفنية الناشئة عما تواجهه من وقت لآخر. ولذلك أوصى الباحث أنّه من صالح هذه الدول أن توفر لاستثمارات شركات التأمين الظروف المناسبة من أجل تحقيق الازدهار لصناعة التأمين. وما يعود به من فوائد بالنسبة للاقتصاد. باعتبار شركات التأمين تساهم مساهمة فعّالة وبكل طاقاتها في تحقيق خطط التنمية، وهي حريصة أن تؤدي واجبها في هذا الصدد إلى أقصى الحدود.

## دراسة عبد المنعم التهامي (1985) بعنوان: مدى ارتباط استثمارات شركات التأمين القومية بعمليات التكوين الرأسمالي للمجتمع.

حاولت هذه الدراسة الإجابة على السؤال التالي: هل يتأثر أو يرتبط حجم ونوعية المحفظة الإجمالية لاستثمارات شركات التأمين المصرية بمؤشر أو أكثر من المؤشرات الاقتصادية القومية" حيث بالرغم من أنّ شركات التأمين القومية تعتبر من أهم المنشآت المالية المملوكة للدولة، والتي يعتمد عليها المجتمع في إحداث التغييرات الاقتصادية المنشودة في صورة زيادة الناتج القومي عن طريق الاستثمار القومي، والمتمثل في إجمالي الاستثمار الثابت والذي بدوره يساعد على زيادة معدلات التكوين الرأسمالي. إلا أنّ هذه الشركات لم تكن على ذلك المستوى المطلوب من حيث تمشي سياساتها الاستثمارية مع خطط الدولة الاستثمارية. وتوصل الباحث إلى نتيجة عامة مؤداها أنّ استثمارات شركات التأمين القومية بنوعياتها المختلفة من قروض وأوراق مالية وودائع بالبنوك التجارية وعقارات لم تساهم ككل في عمليات التكوين

الرأسمالي للمجتمع، بل فقط ساهمت في تمويل رؤوس أموال الشركات الجديدة وغيرها من خلال نمط استثماري معين، وهو الاستثمار في الأوراق المالية من خلال سياسة إدارة محفظة الأوراق المالية الخاصة بها. ويوصي الباحث القائمين على تخطيط السياسات الاستثمارية لشركات التأمين القومية على الربط والاسترشاد بالمؤشرات الاقتصادية القومية والمؤشرات التأمينية الداخلية التي كانت محل هذه الدراسة وغيرها، ليس فقط في رسم السياسات الاستثمارية لأموال شركات التأمين ككل بالإضافة إلى الاستعانة بهذه المؤشرات وغيرها عند رسم السياسات الاستثمارية.

**دراسة الدكتور-معوض حسن حسنين- بعنوان: تصميم نموذج رياضي للسياسات الاستثمارية لشركات التأمين الكويتية.**

تهدف هذه الدراسة لتصميم نموذج رياضي لترشيد السياسات الاستثمارية مستهدفا القيام بدراسة متعمقة لنظرية الاستثمارات الحديثة، ومثل هذه الدراسة المتعمقة تهدف إلى تحديد المفهوم العلمي للنظرية، وإمكانية استخدامها في الحياة العملية في مجال اختيار محفظة الاستثمارات للمنشأة التأمينية. والدراسة أخذت الاتجاه التحليلي لمفهوم النظرية. ثم تطبيق النظرية في قطاع التأمين، وتقديم بعض الحلول للمساعدة في اختبار محفظة الاستثمارات المثلى لشركات التأمين الكويتية. وحسب النتائج التي توصل إليها الباحث فإنه يمكن القول أنّ استخدام النموذج الرياضي المقترح قد حدد المحافظ الاستثمارية التي تزيد من العائد الاستثماري وتخفض من درجة الخطورة.

**دراسة محمد صلاح الدين السمسطاوي (1999) بعنوان: تأثير السياسة الاستثمارية على نتائج النشاط التأميني**

حسب هذه الدراسة يرى الباحث أنّ لكل شركة تأمين سياساتها الاستثمارية الخاصة بها في نطاق أحكام قوانين الرقابة على التأمين. حيث توصل من خلال هذه الدراسة إلى أنّ اتجاهات السياسة الاستثمارية في كل شركة تأمين سوف يؤثر على صافي الدخل من الاستثمارات، وبالتالي يؤثر بدرجات متفاوتة على

فوائض النشاط التأميني بكل من هذه الشركات طبقا للسياسة الاستثماري التي تنتهجها. كما توصل إلى أنّ عائد السياسة الاستثمارية الناجحة يؤدي إلى تدعيم أكبر لدخل الاستثمارات، بما ينعكس بدرجات أكبر على فائض النشاط التأميني والأرباح القابلة للتوزيع. كما قدّم عدة توصيات، منها تنظيم المنافسة القائمة بين شركات التأمين بما لا يخل بالتكلفة الاقتصادية لقسط التأمين، حيث أنّ ذلك يؤثر على دخول الشركات من الأقساط، وبالتالي نقص الأموال المتاحة للاستثمارات طالما أنّ المنافسة سعيّة في المقام الأول، ومنح شركات التأمين الحرية الكاملة في استثمار 50% على الأكثر من أموالها الحرة.

#### دراسة راشد راشد، بعنوان: ملامح السياسات الاستثمارية في شركات التأمين

حسب هذا الباحث فإنّ مجموع المبالغ المستثمرة في جميع شركات التأمين الموجودة في بلد ما، تُشكّل نسبة مرتفعة من الفائض المالي القومي، أي من الادخار الوطني المخصص للاستثمار، ولهذا السبب أورثت القوانين والتشريعات المتعلقة بالتأمين أسسا إلزامية يجب أن تعتمد في توظيف هذه الاحتياطات، وحددت النسبة المئوية التي يمكن توظيفها في مختلف القطاعات الاقتصادية. وتوصل الباحث إلى أنّ سياسة الاستثمار يجب أن تكون حرة من القيود، فلا ترتبط بنسب في التوظيف أو في احتياطاتها بالطريقة الفضلى التي تجعل المردود منها في أعلى المستويات، فلا تنهار أمام الشركات العالمية الأجنبية.

#### دراسة حميدة (2003) بعنوان: "دور جهاز التأمين في تمويل الاستثمار في الاقتصاد المصري"

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور جهاز التأمين في تمويل التنمية من منظور شامل لا يقتصر فقط على نوعية معينة من الهيئات التأمينية دون الأخرى، وأيضا تحديد المعوقات والمشاكل التي تعوق أداء الجهاز التأميني ودوره في تمويل الاستثمارات على النحو الأفضل. حيث أوضحت أنّ المهمة الأساسية للجهاز التأميني هي الحماية التأمينية لعنصري رأس المال المادي والبشري أولا ثم يليها بعد ذلك تنمية المدخرات وتوفير أموال المستثمر، ويمكن القول من خلال هذه الدراسة أنه كلما زاد عدد الوحدات المؤمنة سواء

بشريا أو ماديا زادت الأقساط المحصلة وزادت بالتالي قيمة المخصصات والاحتياطات المحتجزة والتي بدورها تمثل الأموال القابلة للاستثمار .

ويتبين من نتائج هذه الدراسة أنّ الجانب الأعظم من أموال الاستثمار لدى جهاز التأمين تستثمر في قروض أو أوراق حكومية سواء في شكل أموال مُحوّلة إلى بنك الاستثمار القومي أو قروض مقدمة إلى وزارة المالية أو في شكل سندات و أذون حكومية. وأنّ البقية تُوجّه إلى مختلف عناصر الاستثمار الأخرى من أوراق مالية متنوعة وأراضي وعقارات وقروض لغير الحكومة وودائع ثابتة بالبنوك ويواجه الجهاز التأميني بمختلف فروعه العديد من المشاكل والمعوقات التي تؤثر تأثيرا سلبيا على دوره سواء في توفير الحماية التأمينية أو في تعبئة المدخرات وتوفير أموال الاستثمارات وهي من التعدد والتنوع ما يتطلب توفر وتحديد برامج لازمة لحلها.

**دراسة مهدي خليل شديد المعموري (2012)، بعنوان: دور الاستثمار في نمو الناتج المحلي الإجمالي في إقليم كردستان -العراق - للمدة (2010-2004)**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التغيرات المختلفة في حجم الاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي والمساهمات النسبية للقطاعات المكونة له، وتحديد العوامل الرئيسية والحاكمة لنمو الاستثمار والناتج في إقليم كردستان، إضافة إلى استشراف الآفاق المستقبلية لمناخ الاستثمار في إقليم استشراف الآفاق المستقبلية كمناخ الاستثمار في إقليم كردستان العراق، حيث في احصائيات دراسته يساهم التأمين في الناتج المحلي خلال سنوات الدراسة من 2004-2007 مرتفعة وصلت لـ : 62.1 مليار دج، 82.5، إلى 122.2 مليار دج، ثم 146 على التوالي. وتوصلت الدراسة لعدة استنتاجات منها أنّ الاستثمار بكافة أشكاله أداة مهمة في خلق التراكم الرأسمالي، وتحقيق فائض اقتصادي التي يمكن من خلاله معالجة الاختلالات التي يعاني منها اقتصاد بلد معين، ويساهم في تفعيل وتنشيط وتحفيز القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي من خلال زيادة المساهمات النسبية المكونة له، ولقد قدم

الباحث عدة توصيات تتماشى مع اقليم كوردستان، أهمها أنه من الضروري ربط حجم الاستثمار في قطاع معين بإنتاجية ذلك القطاع، واعتماد معايير وتجارب دولية في ذلك.

## دراسة الشراح Al sharrah (2004) "strategic expansion as investment option for insurance companies in middle east"

### "إستراتيجية التوسع والاستثمار خيار لشركات التأمين في الشرق الأوسط"

هذه الدراسة تبحث في أنّ شركات التأمين العاملة في الشرق الأوسط التي تبحث عن التوسع في ظل العولمة وسياسات التحرر الاقتصادي في المنطقة، وأيضا الأحوال الاقتصادية والسياسية المؤثرة على استثمار تلك الشركات. وعلى الرغم من أنّ هناك آفاق جيدة إلا أنّ هناك تهديدات على عدة نواحي. نتيجة لهذه التغيرات التي أثرت ومازالت تؤثر على سوق التأمين، وتغير صناعة التأمين قد جعل مهمة أولئك الذين يحكمون شركات التأمين أكثر صعوبة، ممّا يكشف عن الحاجة إلى وضع أكثر أساليب لتحسين الإدارة، ومنها مدى الأهمية الكبيرة التي تغطي تلك المتعلقة بالبرمجة والمراقبة، ومفيدة على حد سواء لجعل الخيارات الإستراتيجية بما يتفق مع التغيرات البيئية السريعة من أجل تنفيذ فعال لإدارة تنظيمية تهدف إلى استعادة الكفاءة الداخلية.

وتوصي هذه الدراسة بأنّه على شركات التأمين التوسع حسب استراتيجيات جديدة. ومرحلة عولمة الأسواق، بالإضافة إلى لائحة مختلفة من التأمين، وتولد المزيد من المنافسة. وكما شهد تغير تدريجي في التغلب على التوزيع من خلال قناة واحدة وذلك بسبب ظهور قنوات جديدة لتوزيع منتجات التأمين مثل البنوك والسماسة الوكلاء وشركات التأمين نفسها وأيضا البيع المباشر للخدمات.

## Krishna Chaitanya, Vadlamannati (2007) "Does Insurance Sector Growth & Reforms Effect Economic Development?"

## Empirical Evidence from India

دراسة كريشنا و فادلاماناتي ( 2007 ) ، بعنوان " هل نمو قطاع التأمين و الإصلاحات تؤثر

في التنمية الاقتصادية؟"

حسب هذه الدراسة فإنّ قطاع التأمين إلى حد ما، يمكن أن يُمكن الاستثمارات من تنمية البنية التحتية للمساعدة على استمرار النمو الاقتصادي للبلد. وفي هذه الخلفية، أُثير تساؤل تَمَثَل في: ما هي مساهمة قطاع التأمين من اجل النمو والتنمية الاقتصادية والوساطة المالية في الهند، و لا تتوقف الدراسة هنا بل تخطو خطوة أخرى لدراسة الآثار المالية والآثار المترتبة على النمو الاقتصادي وإصلاحات قطاع التأمين ونسبة النمو من الإصلاحات. ومن النتائج التي لخصت أنّ المطالبات التي قدمت من قبل هذه الدراسة مختلطة. ومساهمته قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية هي إيجابية ولكن لا يكاد يؤثر في الوساطة المالية. وهذه الدراسة أيضا فشلت في العثور على أي مدى بعيد يمكن تحقيق توازن في العلاقة بين قطاع التأمين والوساطة المالية، و كان معدل نمو الإصلاحات ذو تأثير إيجابي في التنمية الاقتصادية والوساطة المالية. وتمثلت أهم توصيات هذه الدراسة في جعل قطاع التأمين أكبر بكثير من العناصر الهامة في عملية الوساطة المالية، برفع القيود وزيادة وتيرة الإصلاحات.

ويمكن القول أنّه من خلال الوقوف على الدراسات المذكورة آنفاً يمكن ابداء الملاحظات التالية:

- عدم تعرض هذه الدراسات إلى واقع النشاط المالي في بلد تتشابه خصائص سوق التأمين فيه مع خصائص سوق التأمين الجزائري.
- كما يتجلى من خلال تلك الدراسات انعدام دراسة تُفسر وتربط العلاقة بين التوظيفات المالية لشركات التأمين مع تمويل الاقتصاد الوطني. كذلك تأثير زيادة رقم أعمال شركات التأمين مع

النتائج المحلي الإجمالي وفق نظام Eviews

- على غرار ذلك فمستوى الجودة في البحث تكمن في اسقاط القسم النظري على واقع الجزائر محددين بذلك الفترة الممتدة ما بين (2007-2013).

### حدود الدراسة:

تقتضي منهجية البحث العلمي بُغية الاقتراب من الموضوعية وتسهيل الوصول إلى استنتاجات منطقية، ضرورة التحكم في إطار التحليل المتعلق بطبيعة هذه الدراسة، لذلك ارتأت الباحثة ضبط معالم الموضوع ومعالجته بشكل يسمح باستيعاب مضمونه بدقة، وفهم مكوناته بوضوح في شقيه النظري والتطبيقي، لهذا جاءت هذه الدراسة مركزة على الجوانب التالية:

- الجانب النظري: فتمت فيه المعالجة بالاعتماد على أهم النظريات والمقاربات الحديثة، مُدعمَةً بقرائن وأمثلة من الواقع لتقريب المعنى إلى ذهن القارئ، وتمّ الاقتصار على النشاط المالي والاستثمار في شركات التأمين، وهذا بغرض الإحاطة بالجوانب المعرفية للظاهرة المدروسة، كما اشتمل على الدور التمويلي لشركات التأمين. وانصب على مناقشته من زاوية تُساير العنوان دون استرسال في التفصيل.
- الجانب التطبيقي: اقتصر الإطار المكاني على كل مؤسسات التأمين التجارية في قطاع التأمين الجزائري، وتمّ استبعاد كل من شركات إعادة التأمين و الضمان الاجتماعي، وبالنسبة للإطار الزمني ركزت الدراسة على الفترة من 2007-2013. نظرًا للمعلومات المتوفرة خلال هذه الفترة، إضافة إلى أخذ سنة 2007 كسنة أساس بعد صدور قانون سنة 2006 للفصل بين شركات تأمين الأشخاص والأضرار، وهذا لتوضيح الإنتاج المالي لكل نوع من الانواع وتوضيح أي الشركات أكثر مساهمة في الاقتصاد الجزائري.

## خطة البحث:

قصد الإمام بحوثيات ومتطلبات البحث تم إدراج مضامينه وعرض محتوياته في أربعة فصول، وقد تم التمهيدي والاستهلال بمقدمة عامة تم فيها طرح الإشكالية بروافدها المعروفة منهجيان ثم قام الباحث بتجزئة هذه الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول: تحت عنوان: التأصيل النظري والقانوني لنشاط شركات التأمين الجزائرية، وينخرم إلى ثلاث مباحث، حيث يناقش المبحث الأول شركات التأمين وكيفية إدارة أنشطتها، وهذا من الجانب الإداري لتسييرها، ثم سنتطرق إلى نشاط شركات التأمين في الدول العربية في المبحث الثاني والتعرف على المشاكل التي تتعرض لها هذه الشركات، وأخيرا باعتبار الجزائر من بين الدول العربية التي يعاني فيها قطاع التأمين من مشاكل تتطلب الوقوف عندها، وباعتبارها محل الدراسة، لهذا سنتعرض في المبحث الثالث لشركات التأمين الناشطة في الجزائر.

الفصل الثاني: الموسوم بالدور التمويلي لشركات التأمين، يستطرد المبحث الأول النظام المالي والمؤسسات المالية للتعرف على مكونات النظام المالي وأنواع المؤسسات المالية فيه، ويسرد المبحث الثاني بالإسهاب في شرح النشاط المالي لشركات التأمين باعتبارها من بين المؤسسات المالية، أما المبحث الثالث فيتناول السياسة الاستثمارية لشركات التأمين لكونها النشاط المالي الرئيسي لهذا النوع من الشركات.

الفصل الثالث: هو محاولة لإيجاد تمفصل وتآزر قوي بين النشاط المالي لشركات التأمين الجزائرية خلال فترة (2007-2013) والإنتاج المالي والمردودية المالية لهذه الشركات. تم إفراده لتسليط الضوء على التوظيفات المالية لهذه الشركات ومجالات التوظيف فيها. وينشطر إلى ثلاث مباحث، ينطلق المبحث الأول من الإطناب في إبراز مساهمة شركات التأمين في الإنتاج الوطني، ثم التعرّيج في المبحث الثاني

على التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية من الجانب المفاهيمي، لينتهي المبحث الثالث الذي يندرج في تحليل هذه التوظيفات المالية.

الفصل الرابع: وهو فصل تطبيقي ومحوره: تحليل كمي قياسي لمساهمة شركات التأمين الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني. وتمّ الولوج في المبحث الأول للعرض النظري للدراسة القياسية، كما خُصص المبحث الثاني لإلقاء الضوء على التحليل الكمي القياسي للتوظيفات المالية لشركات التأمين بتمويل الاقتصاد الوطني بإدلاج النموذج المقترح للدراسة، وفي الختام ينطوي المبحث الثالث على التحليل الكمي القياسي لتأثير التغير في رقم أعمال شركات التأمين على الناتج الداخلي الخام.

لنتوصل الباحثة في الأخير إلى خلاصة شاملة، كخاتمة عامة للموضوع، تضمنت العناصر المحورية التالية: النتائج النظرية والتطبيقية التي تعتبر كأرضية وفرشة للاقتراحات والتوصيات وآفاق الدراسة.

#### **صعوبات الدراسة:**

كما هو معلوم فلا يخلو بحث علمي من عقبات تقف كحجرة عثرة، وتؤثر سلبا على السير الحسن والسليم للبحوث، وكغيره من الدراسات فقد واجهت الباحثة مجموعة من العوائق التي حالت دون اتمام البحث بالشكل المطلوب، والهدف المرغوب فقد تخلله واكتنفه مشكلات يمكن حصرها فيما يلي:

- اختلاف الإحصائيات المّجّعة ما بين تقارير وزارة المالية والمجلس الوطني للتأمين.
- قلة دراسات النمذجة والقياس الاقتصادي في هذا الموضوع.

## مقدمة الفصل:

يشهد العالم اليوم تبدلات عديدة على صعيد التنظيم، تشمل عدة نواحي مالية واقتصادية وحتى اجتماعية، ولا يمكن اعتبار صناعة التأمين خارج منظور التعديل والتطوير. حيث أصبحت هذه الصناعة من معايير التمايز في العصر الحديث، إذ أنه لقياس درجة التقدم الاقتصادي لأي دولة يعتمد على نشاطي التأمين والمصارف باعتبارهما من الخدمات الغير منظورة التي تؤمن حاجات المجتمع و المؤسسات، ولهذا أصبح من ضمن أولويات الكثير من الدول عند إعداد خطط سياساتها الاقتصادية الأخذ بعين الاعتبار دعم اقتصاد التأمين الذي أكد المشرع على لزوميته من خلال ما يقدمه من خدمات للقطاعات الأخرى، و هذا بتحقيقه للأمن النفسي و الاقتصادي و كذلك الاستثماري و الاجتماعي و المدني. ولهذا سعت الجزائر وكغيرها من الدول العربية إلى النهوض بقطاع التأمين و تعديل قوانين إدارة وتسيير ورقابة شركات التأمين. ولهذا سيتم صب تركيزنا في هذا الفصل على التأصيل النظري والقانوني لنشاط شركات التأمين الجزائرية، ولكي نلم بكل جوانب هذا الفصل سيتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية، حيث سيتم التعرض لشركات التأمين وكيفية إدارة أنشطتها في المبحث الأول، ثم سنتطرق إلى نشاط شركات التأمين في الدول العربية في المبحث الثاني، وأخيرا شركات التأمين الناشطة في الجزائر في المبحث الثالث .

## المبحث الأول: شركات التأمين و كيفية إدارة أنشطتها

تعتبر شركات التأمين أهم هيئات القطاع الخدمي و المالي، والتي تقوم بدور هام في الاقتصاد، من خلال الوظائف التي تمارسها و التي تميزها عن غيرها من المؤسسات. وسيتم التعرض في هذا المبحث بشيء من التفصيل لشركات التأمين و كيفية إدارة أنشطتها، محاولين بذلك إلقاء الضوء على ماهية شركات التأمين في المطلب الأول، و توضيح وظائف شركات التأمين والشروط الواجب توفرها فيها في المطلب الثاني.

## المطلب الأول : ماهية شركات التأمين

### أولاً: تعريف شركات التأمين

تعرف شركات التأمين على أنها : " مؤسسة تجارية تهدف إلى تحقيق الربح، حيث تقوم بتجميع الأقساط من المؤمن لهم واستثمار الأموال المجمعة في أوجه متعددة تكون مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند وقوع الأخطار المؤمن ضدها ،وتغطية نفقات مزاوله النشاط التأميني و تحقيق ربح مناسب<sup>1</sup> " .

كما تعرف على أنها : "مؤسسة مالية تقوم بتوفير التأمين للأفراد و المشروعات من المخاطر و الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها بدفع التعويضات المتوقع دفعها و الأقساط المطلوب تحصيلها<sup>2</sup> " .

و تمثل شركات التأمين أحد مكونات النظام المالي في أي دولة ،فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم "المشركين" و هم أصحاب بوالص التأمين لحمايتهم أو حماية ممتلكاتهم ضد مخاطر معينة ،وفي نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه الأموال إلى مؤسسات الأعمال

---

<sup>1</sup> -أحمد نور،(2002): محاسبة المنشأة المالية "تصميم النظام المحاسبي لشركات التأمين و البنوك"،دار النهضة العربية

،القاهرة ،مصر،ص 86.

<sup>2</sup> -ناظم محمد نوري المشري، (1995): النقود و المصارف ،مديرية دار الكتب ،مصر ،ص 161.

الأخرى العاملة في المجتمع، وقد تقوم بإقراض هذه الأموال للمؤمن لهم بضمان أقساط التأمين المدفوعة، وبالتالي فإنّ شركات التأمين تلعب دوراً حيوياً في النمو الاقتصادي من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات رأسمالية حقيقية<sup>1</sup>.

مما سبق يمكن وصف شركات التأمين بأنّها شركات ذات دور مزدوج فهي:

-شركات تقدم خدمات التأمين لمن يطلبها ؛

-مؤسسات مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم (الدور الأول لها ) لتعيد استثمارها في مقابل عائد .

## ثانياً: تصنيف شركات التأمين

تصنف شركات التأمين وفقاً لتشكيلة الأنشطة التأمينية التي تمارسها، كما يمكن تصنيفها وفقاً للشكل القانوني لها

1- التصنيف وفق تشكيلة الأنشطة التأمينية<sup>2</sup> : و على أساسها تقسم شركات التأمين إلى :

أ- شركات التأمين على الحياة : و تشمل على كافة التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له، أو التي

تجمع بين الاثنين (التأمين المختلط) ،وهي تمثل أهم قسم من أقسام التأمين ،كما تمثل وسيط مالي<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - شقيري نوري موسى و آخرون،(2009): المؤسسات المالية المحلية و الدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع،عمان، الأردن،2009، ص. 210.

<sup>2</sup> - منير إبراهيم هندي، (2002): إدارة الأسواق و المنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية ،مصر، ص. 404.

<sup>1</sup> - عبد الغفار حنفي،(2000): أسواق المال "بنوك تجارية،أسواق الأوراق المالية،شركات التأمين" ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 127.

ب- **شركات التأمين العام** : و تختص بالتأمين على الممتلكات و المسؤولية المدنية تجاه الغير، و عادة ما يغطي تأمين الممتلكات أخطار الحريق و السرقة ،و تأمين النقل بأنواعه ،حيث تغطي وثيقة التأمين الأخطار التي تتعرض لها البضاعة المشحونة على تلك الوسائل ،أمّا وثائق المسؤولية المدنية مثل التأمين ضد حوادث السيارات ،حيث يدفع مبلغ التأمين للتعويض عن الخسائر التي لحقت بالغير أو ممتلكاتهم .

ت- **شركات التأمين الصحي** : و هي الشركات المتخصصة في إصدار وثائق التأمين التي تغطي تكاليف علاج المؤمن له ،وفي الكثير من الأحيان ينص في الوثيقة على أن يلتزم المؤمن له بتغطية حد أدنى من تكاليف علاجه على أن تدفع شركات التأمين ما يزيد عن ذلك .

ث- **شركات التأمين الشاملة** : و هي شركات غير متخصصة في نوع معين تصدر كافة وثائق التأمين التي تصدرها الأنواع السابقة .

2- **التصنيف وفقا للشكل القانوني للشركة** : وفقا لهذا التصنيف تأخذ شركات التأمين شكلين قانونيين أساسيين هما :

أ- شركات الأسهم و الشركات المساهمة

ب- شركات الصناديق التي عادة ما تكون شركات التأمين على الحياة

وفي التمييز بين النوعين يتضح أنّ الملكية في شركات الأسهم تكون في يد حملة الأسهم العادية،الذين يختارون مجلس الإدارة الذي سيتولى تسيير الشركة ،و حملة الأسهم العادية لهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه ،أمّا شركات الصناديق التي تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار ذات النهاية المفتوحة (حيث يكون حجم الأموال المستثمرة في الصندوق غير المحدد،حيث يجوز للشركة / الصندوق إصدار و بيع المزيد من الأسهم العادية ،و إن يكون لا يجوز لها إصدار السندات ،و لا تتداول أسهم شركات النهاية المفتوحة بين الأفراد ،بل تقف الشركة نفسها على استعداد دائم لإعادة شراء ما سبق أن أصدرته

من أسهم ) فيملكها حملة وثائق التأمين ،ولا تصدر تلك الشركات أسهم ،إذ تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها ،أما إدارتها فتوكل لخبراء متخصصين في مجال التأمين<sup>1</sup> .

وغالبا ما توصف شركات الصناديق بضخامة الحجم ،حيث يفوق حجم نشاطها بكثير حجم نشاط شركات الأسهم<sup>2</sup> .

و بالنظر إلى التكلفة المرتفعة للتأمين في شركات الصناديق<sup>3</sup> ،يمكننا أن نميز أن الفرق في قسط التأمين بين شركات الأسهم و شركات الصناديق يعتبر بمثابة احتياطي لمواجهة أي خسائر غير متوقعة ،و إذا لم تقع تلك الخسائر خلال السنة فإنّ الزيادة في قيمة قسط التأمين تنعكس إيجابا على مقدار التوزيعات السنوية التي يحصل عليها حملة الوثائق ،و ذلك طالما أنّ تلك الاحتياطيات توجه للاستثمار الذي يضيف المزيد إلى الأرباح السنوية للشركة .(كما تعتبر شركات المساهمة حسب تصنيف آخر تابعة لشركات التأمين الخاصة ،و التي تصنف مع شركات التأمين التبادلي و الشركات التعاونية ) .

### ثالثا: دور و خصائص شركات التأمين

#### 1- دور شركات التأمين :

إنّ للتأمين عدة فوائد ذات طبيعة فردية يؤديها لشركات التأمين و عملائها ،وفوائد يؤديها على الصعيد الاقتصادي للدولة ،ومن خلاله نوضح دور شركات التأمين كما يلي :

<sup>1</sup> -Woff H, (1989): Personal financial Planing ,Alflyn & Bacon ,Boston ,New York,PP 331-332 .

<sup>2</sup> -Christy G & Clendemin J,(1982): Introduction to investment, MC Graw-Hill ,New York ,P 506 .

<sup>3</sup> -Yeager F & Seitz , (1989) : Financial institution Management ,Prentice Jall , New jersey, New York, P 391 .

أ- توفير الأمان و الطمأنينة : يعتبر طلب الإنسان للأمن و الأمان حاجة غريزية، وتسهم شركات التأمين من خلال عقود التأمين المختلفة في تحقيق تلك الحاجة، لأنّ لفظ التأمين مشتق من الأمان<sup>4</sup>، فعلى المستوى الفردي يوفر التأمين حماية للمؤمن له ضد أخطار قد تصيب شخصه أو ماله و ممتلكاته(التأمين على الحياة، التأمين على الأضرار) و يمنحه القدرة على اتخاذ القرارات دون خوف، أمّا على مستوى المجتمع فيساهم التأمين في ازدهار الاقتصاد و زيادة الإنتاج القومي، لما يحققه من حماية و محافظة على عناصر الإنتاج (رؤوس الأموال، اليد العاملة) خاصة مع تزايد الأخطار مع مرور الوقت .

ب- تكوين رؤوس الأموال: تعتبر شركات التأمين وعاءا هاما من أوعية الادخار القديمة، نتيجة تجميعها رسدا ضخما من مجموع الأقساط و الاشتراكات التي يقوم بسدادها المؤمن لهم، وتستخدم هذه الأموال في الاستثمارات (قصيرة و طويلة) لتتمكن من دفع التعويضات في المستقبل، كما تقوم شركات التأمين بالمحافظة على رؤوس الأموال المؤمنة من خلال تعويض الخسائر<sup>5</sup>. حيث يشجع التأمين على الادخار المنتظم، بسبب أقساطه المنتظمة، حيث أنّ الادخار لدى البنوك التجارية اختياري وقد لا يكون منتظم<sup>6</sup>.

ت- تنشيط الائتمان : يساعد التأمين على توسيع نطاق الائتمان الذي يعد ضروريا لكل المشروعات، و من ذلك على سبيل المثال حالة القروض برهن عقاري، حيث يتمتع المقرض على منح الائتمان إلاّ

---

<sup>4</sup>-أحمد شرف الدين، (1991): أحكام التأمين، الطبعة الثالثة، طبعة نادي القضاة، مصر، ص 29.

<sup>5</sup>- عبد الوهاب يوسف أحمد، (2008): التمويل و إدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص 197.

<sup>6</sup>-K.H.Borch، (1992): Economics of insurance، 2 n édition، Elsevier science publishers، netherland، P11.

إذا اطمأن أنّ العقار مؤمن عليه ضد الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها<sup>7</sup> . مما يساعد على تدعيم الثقة التجارية ،بالإضافة لتوفيره لأموال طائلة يمكن إقراضها للمستثمرين و استخدامها في تمويل العديد من المشروعات الاقتصادية<sup>8</sup> .

ث- إدارة الأخطار وتطوير وسائل منع الحدوث :تقوم شركات التأمين بأداء وظيفة رقابية تتمثل في محاولة منع حدوث الخطر ،حيث تلعب قواعد و شروط التأمين في حد ذاتها دورا بارزا في التقليل من حدوث الأخطار ، فكلما قلّ حدوث الخطر انخفض القسط بما يدفع بالمؤمن لهم إلى بذل الجهد للتقليل من حدوث تلك الأخطار رغبة في تخفيض تكلفة التأمين (الأقساط) هذا بالإضافة إلى الأبحاث و التجارب و تجنب مسبباتها و خاصة في مجال التأمينات العامة<sup>9</sup> .

ج- عامل من عوامل الوقاية : حيث أنّ التأمين يعمل على تجنب المخاطر ،والتقليل من الحوادث بقدر الإمكان ،ولذلك فإنّه يمثل عاملا من عوامل الوقاية في المجتمع ،و يمكن تحقيق ذلك بوسائل متعددة ،مثل قيام شركات التأمين بدراسة أسباب وقوع المخاطر المختلفة، كالحرائق وإصابات العمل وحوادث المرور و العمل على تجنبها ،و اتخاذ ما يلزم من الوسائل و الاحتياطات لتقليل فرض وقوعها ،و هي تستعين بذلك بالخبراء و المختصين الذين يتولون البحث و الدراسة و إرسال النشرات و الإعلانات الخاصة بالوقاية<sup>10</sup> . يتيح التأمين فرصة للمؤمن له أن يخفض المخاطر المالية التي يتعرض لها هو وأسرته ، وذلك بتخفيض الخسارة التي يتحمل أن تنشأ نتيجة وقوع أحداث غير

---

<sup>7</sup>-عساف محمود ،(1986): إدارة المنشآت المالية "البنوك و منشآت التمويل الدولية و منشآت التأمين و البورصات" ،مكتبة عين شمس ،القاهرة،مصر،ص 272.

<sup>8</sup>-بدرأوي عبد الرضا ،(بدون سنة نشر): دور شركات التأمين العراقية في الاقتصاد العراقي ،مجلة أبحاث اليرموك ،الأردن، مجلد 9، العدد 3 ،ص 7 .

<sup>9</sup>-شحادة محمد ،(بدون سنة نشر): دراسات في محاسبة المنشآت المالية "شركات التأمين" ،دار أبو المجد للطباعة بالهرم ،مصر ، ص 07.

<sup>10</sup>-هلاللي و شحادة ومحمد عبد الرزاق، (2007): محاسبة المؤسسات المالية ،دار المناهج للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن، ص256.

متوقعة<sup>11</sup> . أي أنّ التأمين يعتبر وسيلة مساعدة على التنمية الثقافية من خلال الشعور بالمسؤولية و  
تقليل الحوادث<sup>12</sup> .

ح- **خلق فرص العمل**: تمثل شركات التأمين أحد القطاعات الاقتصادية الهامة ،التي تستوعب عدد كبير  
من الأيدي العاملة ،و من ثم تقلل من البطالة و تزيد من الإنتاج<sup>13</sup> .

خ- **تحسين ميزان المدفوعات** :و ذلك بزيادة الصادرات غير المنظورة،فمثلا المبالغ التي تحصل عليها  
شركات التأمين من عملات صعبة مقابل الخدمات التأمينية التي تقدمها للأجانب ،أو من عائد  
استثمارها في البلاد الأجنبية،و عائد إعادة التأمين التي تباشرها، و المتحصلات التي تظهر من  
العمليات الجارية في ميزان المدفوعات تحت بند التأمين تزيد قيمتها كلما زادت الخدمات التأمينية التي  
تؤديها الشركات الوطنية للأجانب ،أو كلما زادت معاملاتها في إعادة التأمين مع الخارج ،وكلما زاد  
هذا القيد كلما تحقق فائض في ميزان المدفوعات أو على الأقل يمكن تجنب العجز فيه<sup>14</sup> .

د- **دور التأمين في الحياة الاجتماعية** : يؤدي التأمين الوظائف الاجتماعية التالية<sup>15</sup>:

- يعمل على تخفيف وطأة و آثار الحوادث و ذلك بالتركيز على عامل الوقاية من الأخطار ؛
- حماية الأسرة و تقديم العون لها في حالة وفاة رب الأسرة أو معيها ،وذلك عن طريق التأمين على  
الحياة ؛

---

<sup>11</sup>-هندي منير إبراهيم ،(2006): إدارة المنشآت المالية وأسواق المال ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ،مصر ،ص 367.

<sup>12</sup>-جورج ريجدا، (2006): مبادئ إدارة الخطر و التأمين، ترجمة محمد توفيق البلقيني و إبراهيم محمد المهدي، دار  
المريخ للنشر، الرياض ،المملكة العربية السعودية ، ص ص 66،84.

<sup>13</sup>-عبد الوهاب يوسف أحمد،مرجع سبق ذكره ،ص 197.

<sup>14</sup>-أسيل جميل قزعاط، (2009): تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التأمين و استثماراته في فلسطين "دراسة  
تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية "،مذكرة ماجستير،الجامعة الإسلامية،غزة،فلسطين  
،ص 15.

<sup>15</sup>-زياد رمضان (1984): مبادئ التأمين ،دراسة عن واقع التأمين في الأردن، الطبعة الثانية، الجامعة الأردنية ،الأردن ،  
ص 45.

- يوفر جوا من الهدوء و الراحة و الطمأنينة في كل زمان ،مما ينعكس على الشعور النفسي للأفراد و الأسرة ؛

- يحافظ على ممتلكات المجتمع و ذلك من خلال تعويضه للخسائر التي يتعرض لها المجتمع ،سواء أكانت خسائر مادية ،وذلك عن طريق التأمينات العامة ،أو خسائر بشرية عن طريق التأمينات على الحياة .

**2-خصائص شركات التأمين :** تتميز شركات التأمين بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من الشركات الصناعية أو التجارية ، و تتجلى هذه الخصائص في :

- **تمركز الأخطار الرئيسية في جانب الخصوم التقنية<sup>16</sup>:** على عكس المؤسسات الصناعية و التجارية تتعرض شركات التأمين إلى أخطار كبيرة تتعلق بنمو خصومها ،وتقل هذه الأخطار عندما تقابل التزاماتها بتوظيفات تغطيها ،فالنسبة للمؤسسات التجارية و الاقتصادية يمكن لها أن تتعرض لخسارة رأس المال الاجتماعي نتيجة عدم تحقيق مخزونات موجهة للبيع ،ويلي ذلك انخفاض معتبر في عناصر الأصول مما يؤدي إلى حدوث خسائر الاستغلال ،أمّا فيما يخص شركات التأمين فيمكن إرجاح الخسائر في رأس المال إلى سوء تقييم الاحتياطات التقنية المتمركزة على مستوى خصوم المؤسسة ،فعلى سبيل المثال يرجع مصدر الصفة العشوائية للاحتياطات التقنية في تأمين الأضرار إلى النمو المستقبلي لتكرارات الأخطار و التكاليف المتوسطة و إلى تغير الوفيات عما هو متوقع في تأمين الحياة .

<sup>16</sup> -Valin Gerad, (1983) :Gestion des entreprises d'assurances "Mecanismes économiques et financiers ",Boradas,Paris, France ,P49.

- انعكاس دورة الإنتاج<sup>17</sup>: أشار العديد من المؤلفين إلى أهمية ظاهرة دورة الإنتاج المعكوسة التي تميز مؤسسات التأمين عن غيرها من الأنشطة و المؤسسات الاقتصادية الأخرى، فقطاع التأمين قطاع متميز، ويبرز ذلك من خلال المميزات المالية و المحاسبية التي تنجم عن دورة الإنتاج المعكوسة، ففي المؤسسات الصناعية أو التجارية يتم تقديم المنتج أو الخدمة قبل الفاتورة النهائية، بمعنى آخر أنّ المؤسسة تبدأ في تحديد التكاليف اللازمة لتحقيق المبيعات قبل القيام بتحصيل الثمن و تحديد الربح المنتظر من هذه العملية، و تترجم هذه الوضعية بضرورة التمويل المسبق للمخزونات عن طريق تحديد سعر بيع يغطي التكاليف الحقيقية. أمّا مؤسسات التأمين فهي مؤسسات خدمية أين تقدم الخدمات بألية معكوسة، حيث يتم تحرير الفاتورة قبل تقديم الخدمة، بمعنى آخر يتم تسديد الأقساط ابتداء من اليوم الذي تبدأ فيه فترة الضمان ويأتي تقديم الخدمة بعد وقوع الضرر، وعلى عكس المؤسسات الصناعية أو التجارية، فإنّ مؤسسات التأمين تمتلك فائضا في الخزينة يسمح لها بتحقيق توظيفات مالية، ومن جهة أخرى لا يمكن لمؤسسات التأمين أن تعلم التكلفة الحقيقية للخدمة إلاّ بعد استلام الأقساط من المكنتب، و تترجم هذه الوضعية هيكل الميزانية، وجدول حسابات النتائج كما تدفع مؤسسات التأمين إلى ضرورة تكوين رأس مال عامل معتبر .

وهناك عوامل أخرى أيضا تؤدي إلى اختلاف خصائص شركات التأمين تميزها فيما يلي<sup>18</sup>:

- تتمتع المؤسسة التي تزاوّل التأمين و إعادة التأمين بالثقة المالية العالية، لأنها تقدم خدمة آجلة بدون ضمان أو رهن حاصر، لذلك فالضمان الوحيد هو رأس المال و الاحتياطات، بالإضافة إلى ضرورة الإشراف الحكومي على هذه المؤسسات لحماية حقوق حملة الوثائق و المحافظة على المدخرات الوطنية؛

<sup>17</sup> -Simon Yoes & Joffre Patrick , (1997) : Encyclopédie de l'assurance ,2éme édition ,Economica ,Paris, France P1084.

<sup>18</sup> - طعيمة محمد ثناء،(2002): محاسبة شركات التأمين، إيتراك للطباعة و النشر، مصر، ص ص 7-8.

- على شركات التأمين أن تستثمر الأموال المتاحة لديها ،ولكن في ضوء ما حدده القانون ،سواء بالنسبة لأوجه الاستثمار في أنواع غير محددة في القانون بعكس الشركات الأخرى في أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة .

## المطلب الثاني :وظائف شركات التأمين و الشروط الواجب توفرها فيها .

### أولاً:وظائف شركات التأمين

أ-وظيفة الاكتتاب: تهتم هذه الوظيفة باختيار وتبويب طالبي التأمين بموجب السياسة التي تحددها مؤسسات التأمين ،حيث تقوم المؤسسة من خلال هذه الوظيفة بقبول طلبات إصدار الوثائق المتوقع أن ينتج عنها أرباح و ترفض الطلبات المتوقع أن ينتج عنها خسائر أو لا تكون مجدية ،وتقوم الإدارة العليا بالمؤسسة بوضع سياسة واضحة للاكتتاب تتماشى مع غايات المؤسسة ،فقد يكون الهدف من السياسة المتبعة هو الحصول على مجموعة كبيرة من وثائق التأمين المختلفة ،والتي تعطي ربحاً منخفضاً أو الحصول على عدد قليل من وثائق التأمين و التي تعطي ربحاً مرتفعاً ،وعادة ما تقوم المؤسسة بإصدار

دليل تبين فيه أنواع التأمينات التي تقبلها و المناطق الجغرافية التي تعمل بها ،بالإضافة إلى الأخطار الخاصة التي يجب أخذ الموافقة عليها مسبقا و غير ذلك من الأمور <sup>19</sup> .

و يقوم الاكتتاب nعلى مجموعة من المبادئ الأساسية هي <sup>20</sup> :

- اختيار طالبي التأمين بموجب معايير الاكتتاب التي تحددها مؤسسات التأمين ؛
- الحفاظ على التوازن بين الفئات المختلفة لكل نوع من أنواع التأمين ؛
- تطبيق مبادئ العدل و الإنصاف على جميع حملة الوثائق .

ب-وظيفة التسعير : تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب استيفاؤه من المؤمن لهم نظير خطر معين يودون التأمين عليه ،بمعنى آخر تعمل هذه الوظيفة على وضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمين و الذي يتناسب مع درجة و احتمال تحقق الخطر، كما يتناسب مع الظروف المحيطة بالشئ أو الخطر المؤمن.

لكي تكون سياسة التسعير معدة بطريقة صحيحة بالنسبة لمؤسسات التأمين فإنه يتوجب عليها الأخذ بعين الاعتبار مبدئين أساسيين هما <sup>21</sup> :

\* الأول يتعلق بمعرفة تكلفة المنتجات و الخدمات المقدمة ،و مردودية الزبائن الذين تبحث عنهم مؤسسة التأمين .

\* الثاني فيخضع للقواعد و الأوضاع المرتبطة بالاقتصاد ،السوق ،المنافسة .

---

<sup>19</sup> - شقيري نوري موسى وآخرون،مرجع سبق ذكره ،ص 158.

<sup>20</sup> - زيد منير عبوي ،(2006): إدارة التأمين و المخاطر،الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، عمان ،

الأردن ،ص 68.

<sup>21</sup> -Michel Badoc, (1998) : Marketing Management pour les sociétés financiers ,Edition d'organisation, Paris ,France , P 230.

إنّ أسعار التأمين لا يحددها العرض و الطلب و لا التكلفة التاريخية<sup>22</sup>، و لكن تقوم مؤسسات التأمين بتحديددها منفردة أو مجتمعة في هيئة اتحادات ،و تعتبر عملية وضع الأسعار من أصعب ما يواجهه مكنتبي التأمين ،إذ يستوجب عليهم أن يعرفوا مسبقا مقدار الخسائر المتوقعة و المحتملة من تحقيق كل خطر على حدى .

و هناك مجموعة من الطرق تستعمل لتحديد الأسعار من أهمها :

- **طريقة التسعير التحكيمي أو التقديري**<sup>23</sup>: تعتمد هذه الطريقة أساسا على التسعير الذاتي لكل خطر على حدى ،حيث يتم تسعير كل خطر على أساس صفاته الخاصة مستقلا عن أي صنف مقرر أو أية جداول خاصة ، فهي تعتمد على الخبرة الشخصية لمؤسسات التأمين ،فلا يمكن القول بأنّ هذه الطريقة خالية من أي أساس يعتمد عليه في وضع السعر ،و إنّما تستخدم في حالة وجود إحصائيات لغرض تقدير السعر المناسب لذلك الخطر .
- **طريقة دليل السعر أو التسعير حسب الأقسام أو الطبقات**<sup>24</sup> : تعرف هذه الطريقة بالتسعير الشامل للطبقات ،حيث تقسم الأخطار إلى أقسام أو طبقات حسب الصفات الرئيسية لكل قسم ،ينظم دليل أسعار كل قسم من تلك الأقسام ،ليبين سعر التأمين لمجموعة الأخطار المتشابهة الواردة فيه ،و بالتالي يمكن إصدار طبقات متشابهة و عناصر متجانسة في تغطية حدود معتبرة ،و يتم استخدام هذه الطريقة في الحساب على أساس حساب القسط الصافي ، و حساب معدل الخسارة ، و عادة ما تستخدم طريقة التسعير حسب الأقسام في فروع تأمين المسؤولية و إصابات العمل و تأمينات الحياة.

---

<sup>22</sup>- حربي محمد عريقات و سعيد جمعة عقل، (2008): التأمين و إدارة الخطر " النظرية و التطبيق " ،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ،عمان ،الأردن، ص 44 .

<sup>23</sup>- شقييري نوري موسى ،مرجع سبق ذكره ،ص 209.

<sup>24</sup>-عريقات محمد حربي و عقل جمعة سعيد ،مرجع سبق ذكره ،ص 46.

ت-إدارة النشاط التسويقي<sup>25</sup>: و يعني النشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين، وتوجد ثلاث قنوات تسويقية وهي كالاتي:

- التسويق المباشر: وفي هذه القناة يتم الاتصال مباشرة بين شركة التأمين وبين الراغبين في التأمين حيث يعرض عليهم أنواع الوثائق التي تتعامل بها الشركة ومزايا كل نوع منها، ويترك لهم عملية الاختيار الأنسب، فلا يوجد في هذا الاتصال أي وسيط وبالتالي تتحقق وفورات في العمولات مما تشجع شركة التأمين على منح خصم للعميل الذي يصل إليها بواسطة هذه القناة التسويقية.
- الوكلاء والمنتجون: يعتبر الوكلاء والمنتجون من أهم مصادر عمليات التأمين، وذلك لأنّ الخدمات التأمينية التي تقدم من قبل شركة التأمين هي خدمات آجلة ولا يمكن معرفة أهميتها من قبل الكثيرين وهذا يضيف على العامل الشخصي أهمية خاصة.
- شركات التأمين الأخرى: وتظهر في هذه القناة حالة إعادة التأمين، وهي عندما تشارك إحدى شركات التأمين شركة أخرى في تحمل جزء من الخطر معها في وثيقة ما، وفي هذه الحالة تلتزم الشركة الأخرى بتحمل جزء من التعويض وذلك في مقابل حصولها على جزء من قسط التأمين، وهنا يطلق عليه قسط إعادة التأمين.

ث-الاستثمار : يتم استثمار الأقساط المجمعة لدى شركات التأمين في مجالات عديدة .

ج-إعادة التأمين : إنّ عملية إعادة التأمين هي صفة تطلق على الأشكال المختلفة للأغطية و التسهيلات التي يتم بموجبها انتقال كل أو جزء من المسؤوليات الأصلية من شركات التأمين المباشر إلى شركة أو هيئة إعادة التأمين مقابل قسط معين .لذا نجد أنّ شركات التأمين التي تقبل الخطر الذي يزيد على طاقاتها تحاول أن لا تحتفظ به بكامله لمسؤوليتها الخاصة بل تعيد تأمين جزء منه لدى شركات

<sup>25</sup>نهال فريد وجلال ابراهيم العبد، (2014): أسواق المال والمؤسسات المالية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، ص338.

تأمين أو إعادة التأمين لقاء عمولة معينة ، يتفق عليها الطرفان<sup>26</sup>. تلجأ شركات التأمين لعملية إعادة التأمين باعتبار مهامها متمثلة في:

- تقتيت الأخطار المركزة ،وبذلك تتحول إلى أخطار قابلة للتأمين مما يساعد على توفير الحماية التأمينية لمثل هذه الأخطار ،فكل شركة تفضل الاحتفاظ بأجزاء بسيطة من عدد كبير من عمليات التأمين، بدلا من احتفاظها بأجزاء كبيرة من عدد صغير من هذه العمليات ،لما في ذلك من تحقيق للتوازن في المحفظة المالية للشركة<sup>27</sup> ؛
- تشجيع إعادة التأمين المؤمنين على زيادة قدرتهم الاستيعابية ، وذلك بقبول الاكتتاب في عمليات كثيرة ،مهما كانت مسؤولياتها ،لأنّ المؤمن المباشر يعلم مقدما أنّ في إمكانه الاحتفاظ لنفسه بجزء من هذه العمليات تتلاءم مع قدرته المالية ،و إعادة التأمين ما يزيد عن قدرته المالية المشار إليها<sup>28</sup> ؛
- تقوية و تدعيم المركز المالي و التنافسي لشركة التأمين المباشر في سوق التأمين<sup>29</sup> ؛
- تلعب عملية إعادة التأمين دورا مهما في تحسين ملاءة شركات التأمين عن طريق تحويل الأقساط و التعويضات بينها و بين شركات إعادة التأمين ،فإذا تعرضت شركة التأمين إلى وقوع خطر مهم يخلف أثارا مالية مرتفعة فهذا يستلزم منها الوفاء بالتزاماتها و توفرها على سيولة جاهزة، لكن شركات التأمين تقوم بتوظيف أموالها باستخدامات طويلة الأجل غير شديدة السيولة ،و هذا ما قد يضعها

---

<sup>26</sup>- حسن النبهاني ، (1991): الوجيز في إعادة التأمين ،الاتحاد العام العربي للتأمين،الأمانة العامة ،القاهرة ،مصر،ص 11-12.

<sup>27</sup>-إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه،(1988): مبادئ التأمين "التجاري و الاجتماعي" ،الطبعة الأولى، دار النهضة العربية،بيروت، لبنان، ص 475.

<sup>28</sup>-حري محمد عريقات و سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره ،ص191.

<sup>29</sup>-عفاف محمد سليمان،(2000): نحو نموذج كمي لتقييم سياسات إعادة التأمين الخارجي بتطبيق على فروع الطيران، المجلة العلمية لكلية التجارة ،جامعة أسيوط،مصر ،العدد 29، ص 102-103.

بأزمة من أجل تسوية الأخطار، واللجوء لإعادة التأمين يمكنها من الوفاء بالتزاماتها و الاستمرار بتوظيفاتها المربحة<sup>30</sup> ؛

- تساعد إعادة التأمين على توزيع عبء الخسائر التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني لدولة ما إلى خارج حدود الدولة ،حيث تشترك في تحملها عدد من شركات و هيئات إعادة التأمين في العالم،و تتضح أهمية هذا الدور لإعادة التأمين في حالة الكوارث الطبيعية ،و كذلك في حالة حوادث الحريق أو الانفجار التي قد تأتي على أحد المصانع الضخمة ،أو في مصافي النفط في إحدى الدول<sup>31</sup> ؛
- كما يستفيد المؤمن هو الآخر من عقد إعادة التأمين رغم كونه أجنبيا عم العقد المذكور،و لا تنصرف إليه أي من الآثار السلبية ،لأنّ هذا العقد يعزز من الضمان الذي تقدمه عقود التأمين لحملة الوثائق ،بحيث يكون المؤمن في وضع مقدر فيه على إجابة طلبات التعويض مهما جنحت هذه الطلبات إلى الارتفاع ،طالما أنّ مسؤولية الخطر و التعويض عنه قد توزعت في حقيقة الأمر بينه و بين المعيد<sup>32</sup> ؛
- و باختصار لا بد أن تحصل شركات التأمين المباشر على غطاء حماية إعادة التأمين حتى تتمكن من مزاوله نشاطها بكفاءة ،و تتمكن من إصدار وثائق تأمين بمبالغ تفوق ما تسمح بها مكانتها المالية ،و على ذلك تعتبر إعادة التأمين وسيلة ضرورية و مفيدة تمكن شركات التأمين الصغيرة من منافسة الشركات الكبيرة<sup>33</sup> .

<sup>30</sup> -Ahmed Kassmi et Aymeric Vinet, La réassurance dans le monde ,www.alkassmi.com ,consulté le :07 /12/3013.

<sup>31</sup> -عادل داود ،(1991): مقدمة في إعادة التأمين، الطبعة الأولى، دار ويزي وشركاؤه ،لندن ، ص 6-7 .

<sup>32</sup> -ولي عدنان،(1982): عقد إعادة التأمين، مطبعة المعارف ،بغداد ،العراق ،ص 12.

<sup>33</sup> -عبد الله محمد الزبيدي ،(2003): دور إعادة التأمين في دعم صناعة التأمين الأردنية ،مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات ،سلسلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،المجلد 18، العدد7، ص ص 9-15.

و هناك وظائف أخرى لشركات التأمين و هي مكملة للوظائف الأساسية السابقة الذكر، وهي وظيفة المحاسبة، الوظيفة القانونية، خدمات التحكم في الخسارة و تشغيل البيانات .

**ثانيا: الشروط الواجب توفرها في شركات التأمين<sup>34</sup>:** تختلف الشروط الواجب توفرها في شركات التأمين

من دولة لأخرى، ولكن نجد شروط عامة و مشتركة يجب توفرها في شركات التأمين و هي كالآتي:

أ- إجارة أو رخصة التأمين : حتى تقوم شركة التأمين بممارسة أعمالها يجب عليها الحصول على إذن قانوني من الدولة لممارسة هذا العمل .

ب- رأس المال : يشترط على شركات التأمين كغيرها من الشركات الأخرى أن لا يقل رأسمالها على حد معين تبعا لنوع و حجم التأمين و يختلف من بلد لآخر .

ت- السجلات و الدفاتر : يجب عليها الاحتفاظ بمجموعة من السجلات التي يتم من خلالها قيد العمليات التأمينية، و حقوق المؤمن لهم و الأقساط .

ث- العمل على استثمار الأقساط : تعتبر شركات التأمين وعاء ادخاريا كبيرا كونها تقوم بجمع كمية كبيرة من الأموال من طرف الأقساط، و يجب عليها استثمارها، إمّا مباشرة بالقيام بالمشاريع الخاصة بها أو تقييمها للمستثمرين على شكل قروض .

ج- الالتزام اتجاه المؤمن لهم : يجب أن تلتزم بدفع جميع المستحقات العينية و النقدية المترتبة لهم عند حصول الخطر

ح- الوديعة : هي عبارة عن مبلغ من المال يتم إيداعه لدى السلطات النقدية في الدولة لحماية حقوق المؤمن لهم في حالة إفلاس أو عجز شركة التأمين عن دفع التعويض المستحق للأفراد و الهيئات .

---

<sup>34</sup>علي المشافية و محمد العدوان، (2003): إدارة الشحن و التأمين، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع

## المبحث الثاني : نشاط شركات التأمين في الدول العربية

يعد قطاع التأمين في الوطن العربي أحد القطاعات التي تحتاج لمزيد من الدراسات لوضع حلول ابتكارية تؤدي إلى نمو هذا القطاع وتجعله قادرا على مواجهة التحديات العالمية، وخاصة أنّ تحرير تجارة الخدمات الدولية يهدد بتقلص قطاعات خدمية أساسية في بعض الدول العربية ما لم تتعاون بشكل مباشر وفعال لمواجهة المنافسة الأجنبية. وسنسعى في هذا المبحث التعرف على نشاط شركات التأمين في الدول العربية، وذلك بإلقاء نظرة على التأمين العربي في المطلب الأول، ومناخ التأمين في الدول العربية في المطلب الثاني، وتأثير المتغيرات العالمية على نشاط شركات التأمين العربية في المطلب الثالث. محاولين بذلك توضيح مزايا وعيوب هذا القطاع في الوطن العربي.

### المطلب الأول: نشاط التأمين في الدول العربية

العديد من الأسواق العربية كانت تعاني من الحماية الوطنية و تأمين صناعة التأمين والتي نتج عنها ما يلي<sup>1</sup>:

1- ضعف رؤوس أموال الغالبية العظمى من شركات التأمين العربية، وقلة وجود كيانات تأمينية

مالية قوية، ويكفي للتدليل على ذلك أنّ الحد الأدنى لرأس المال الواجب توافره في الدول العربية

حتى ما قبل توقيع اتفاقية الجات كان في غاية التدني؛

2- ضعف وهامشية الكيانات التأمينية في غالبية الدول العربية، وبينما نجد الكثير من المؤسسات

التأمينية حول العالم ضمن Fortune 500 بل أنّ هناك بعض الكيانات التأمينية التي تندمج مع

المؤسسات المصرفية فيما اصطلح على تسميته Bancassurance.

---

<sup>1</sup> -عز الدين فلاح، (2011): التأمين "مبادئه وأنواعه"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 216، 217.

3- ترتب على ضعف رؤوس الأموال انخفاض معدلات الاحتفاظ بالأقساط بالكثير من الأسواق العربية، وبالتالي ارتفاع أقساط إعادة التأمين الصادرة؛

4- التضخم المفرط في حجم العمالة في الأسواق العربية وما يترتب على ذلك من مشاكل إدارية، نفقات مالية، سوء أداء الخدمة التأمينية؛

5- لم يلعب التأمين دوره كأحد أهم مصادر تعبئة الأموال وأحد أهم مصادر تمويل الاستثمارات في الوطن العربي كما هو الحال في الدول المتقدمة ؛

6- التدهور الشديد في الأهمية النسبية لصناعة التأمين داخل اقتصاديات الوطن العربي ؛

7- عدم الاهتمام بتنمية تأمينات الحياة أو التأمينات الشخصية و التي تمثل نحو 60 % من حجم أقساط التأمين في العالم ؛

8- ضعف وعدم ملائمة التشريعات و النظم الرقابية المتبعة في الكثير من الدول العربية من حيث التشريعات، الإشراف، الرقابة المنظمة لصناعة التأمين من مستويات رؤوس الأموال، والرقابة على اليسر المالي، وتوحيد المفاهيم المحاسبية، وتقييم أداء الخدمة التأمينية .

عموما يمكن تلخيص وإيجاز أهم الأسباب الدافعة لزيادة الطلب على التأمين التي جعلت خبراء التأمين يتفاءلون بالمستقبل في وطننا العربي<sup>1</sup>:

(1) يحتل الوطن العربي رقعة مميزة من قلب العالم تبلغ مساحته 14.2 كم<sup>2</sup> تشكل 10.2% من الإجمالي، كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للسكان 2.29% للفترة 2000-2009، كما توجد

---

<sup>1</sup> - طارق أبو مازن قندوز، آليات تعزيز القدرة التنافسية لقطاع التأمين العربي "دراسة تقييمية خلال الفترة 2000-2010" ، من الموقع:

ميزة يتمتع بها الوطن العربي وهي ابتعاده عن مناطق الكوارث في العالم التي تخلف وراءها دماراً هائلاً وخسائر طائلة؛

(2) حسب موقع النفط والغاز الطبيعي العربي المعتمد من طرف منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول OAPEC، فإن الدول العربية لديها 57.5% من حجم احتياطي النفط العالمي، في عام 2010 قدر بأكثر من 683 مليار برميل، أما معدل الإنتاج اليومي للنفط العربي في عام 2010 حوالي 30% من إجمالي الإنتاج العالمي. على غرار ذلك، فالدول العربية تمتلك احتياطياً من الغاز يقدر بحوالي 54 تريليون متر مكعب وهو ما يشكل حوالي 30.2% من احتياطي العالم بحسب تقديرات نهاية عام 2010 ؛

(3) المستوى المعيشي المرتفع بفضل الإيرادات الربعية الناتجة عن زيادة أسعار المحروقات إلى مستويات قياسية، والازدهار الاقتصادي العام في أنحاء المنطقة، وقد نجم عن ذلك ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 45 سنة عام 1960 إلى 69 سنة عام 2008 بسبب توسع نطاق المستفيدين من الخدمة الصحية؛

(4) الخطط الحكومية التوسعية مع نمو القطاعين الصناعي والعمراي يشهده العالم العربي خلال السنوات القليلة الماضية، ما زاد الطلب على خدمات التأمين، ودفع الشركات إلى زيادة قاعدتها الرأس مالية وتوسيع منتجاتها بالإضافة إلى التوسع خارج حدودها المحلية ؛

(5) التطور النوعي للأطر التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمينات (منح رخص الاعتماد للأجانب، الوساطة التأمينية، صيرفة التأمين،...الخ)، ومتطلبات انضمام غالبية البلدان العربية لمنظمة التجارة العالمية (الاتفاقية العمة لتحرير تجارة الخدمات GATS)، فقد تم تعديل الأنظمة القانونية بما فيها نظم الإشراف والرقابة على التأمين لجذب الاستثمارات الأجنبية مما وفر مزيداً من الحريات للدخول لأسواق التأمين العربية؛

6) إنّ صناعة التأمين العربية تشهد حالياً حركة تجميع باندماج الشركات أو ضم بعضها لبعض كما جرى في المغرب والأردن والسعودية ولبنان. وهذا نابع من الحاجة القانونية لزيادة رأس المال وتلبية شروط الملاءة المالية بعد تطوير وتطوير أنظمة الرقابة والإشراف العربية لتكون على مصاف ما هو متوفر عالمياً ؛

7) الانحسار والتقليص المنظم لدور الدولة في توفير جملة من المنافع والضمانات الاجتماعية، لأسباب بعضها اقتصادي وبعضها إيديولوجي، كما أن سعي وتوجه غالبية الحكومات العربية في هذه المرحلة إلى تعزيز دور القطاع الخاص (الخصوصية) يستتبعه ضرورة التأمين على هذه الأصول ؛

8) تلعب النماذج الجديدة للتوزيع (صيرفة التأمين) دوراً بارزاً في دفع عجلة النمو في سوق التأمين العربي ؛

9) الزيادة المستمرة في أعداد الوافدين ؛

10) الانخفاض الملاحظ في معدل الوفيات، كما أن النمو السكاني السريع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتطلب استثمارات هائلة في البنيات الأساسية مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على التأمين والخدمات المتعلقة بالتأمين، إضافة إلى التوجه نحو فرض إلزامية التأمين لبعض فروع التأمين مثل التأمين الطبي، تأمين الحريق وتأمينات المسؤوليات المهنية؛

11) وجود بعض الإرهاصات لتنامي وانتشار الوعي بأهمية التأمين في حماية الأملاك والاستثمارات والأفراد؛

12) ظهور اهتمام واقتناع الجهات الوصية بضرورة إنشاء معاهد متخصصة في التأمين، أو عقد شراكة مع الأجانب بغية تطوير ثروتها البشرية حتى تصبح أكثر تأهيل وتمرس واحترافية؛

13) تكاثر شركات التأمين ذات الصيغة التكافلية، حيث بدأت تتحسن وتيرة نمو معدل الكثافة التأمينية مع تلاشي الفكرة القديمة بحرمة النشاط واعتباره متناقضاً مع المعتقدات الدينية، إذ يستثمر هذا النوع

من الشركات في تسويق منتجات مستحدثة تستجيب وتتطابق مع احتياجات ثقافة المجتمعات الإسلامية القائمة على نظام موروث للتكافل الاجتماعي (الزكاة، الصدقات، ... الخ) ؛

14) إن صناعة التأمين الطبي هو الآخر لا يزال غائبا عن الساحة العربية، رغم أن كثير من الدول المتقدمة أحرزت تقدما ملحوظا في هذا المجال، الذي أصبح البديل الأفضل عن القطاع الحكومي بعد أن حاز على رضا وثقة المستأمنين، وهناك عوامل عديدة لزيادة الطلب على التأمين الطبي منها التوجه نحو تخفيف العبء الحكومي تجاه القطاع الطبي، وإصدار قوانين لتنظيم وفرض إلزامية التأمين الطبي في بعض البلدان، وزيادة متوسط الأعمار، وزيادة تكاليف تقديم الخدمة الطبية، وتزايد عدد شركات إدارة النفقات الطبية؛

15) تكمن في فرع تأمينات الحياة طاقات ضخمة تظهر في نموه بسرعة متزايدة، كما أن هناك عناصر إضافية لزيادة الطلب على تأمينات الحياة منها أن المجتمع العربي مجتمع شاب يتراوح نسبة الفئة العمرية من السكان (15-65)، علاوة على ضعف مزايا الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد ؛

16) باستثناء التأمين الإلزامي من المسؤولية الناجمة عن حوادث السيارات وبعض تأمينات مقاولي البناء، لازال الكثير من أخطار المسؤوليات المدنية غير مغطاة، وفي مقدمتها تأمين المسؤوليات المهنية ؛

17) لا زال القطاع الزراعي (بلغ الناتج الزراعي 114 مليار دولار بمعدل نمو سنوي 8.2% للفترة 2000-2009) بما يتعرض له من أخطار لها وزنها بعيدا عن أولويات اهتمامات أسواق التأمين العربية باستثناء عدد محدود من هذه الأسواق، ويشكل هذا القطاع بما يحتويه من أعمال قابله للتأمين سواء في مجال التأمينات الزراعية أو الحيوانية فرصاً واعده، ويتطلب مد

الحماية التأمينية لهذا القطاع، وبذل الجهد لدى جمهور هذه الفئة بتوعيتهم بأنواع التأمينات الزراعية المختلفة والفوائد التي يحققها.

وسنستعرض ما سبق عرضه في النقاط السابقة في نتائج موضحة في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (01): استعراض سوق التأمين العربي إجمالي الأقساط حسب فروع التأمين والأسواق لسنة 2012**  
الوحدة: (بملايين الدولارات الأمريكية)

المصدر: المجموعة العربية للتأمين (أريج)، استعراض سوق التأمين العربي من أجل خدمة صناعة التأمين في العالم

العربي، التقرير السنوي، 2013، ص ص 18-19 من الموقع [www.arig.com.bh](http://www.arig.com.bh)

الدولة	أسعار العملات بالنسبة للدولار	مجموع دخل الأقساط	تأمينات غير الحياة				تأمينات الحياة	
			المركبات	الممتلكات والحوادث	البحري والطيران	مجموع تأمينات غير الحياة	نسبة إجمالي دخل الأقساط	المجموع
الجزائر	77.5260	10240.3	674.0	445.3	68.1	1187.4	95.7	52.9
البحرين	0.3769	634.0	164.5	291.3	18.6	474.4	74.8	159.6
مصر <sup>35</sup>	6.0561	1.770.5	330.8	434.4	240.2	1005.4	56.8	765.1
الأردن	0.7080	679.7	273.3	300.8	42.7	616.8	90.7	62.9
الكويت	0.2816	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
لبنان	1.504.0000	1.294.9	323.7	559.4	35.0	918.1	70.9	376.8
ليبيا <sup>36</sup>	1.2251	273.9	47.4	187.0	33.3	267.7	97.7	6.2
موريتانيا	288.0800	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
المغرب	8.2471	3.148.5	972.5	1096.5	76.2	2084.4	66.2	1064.1
عمان	0.3845	738.6	353.1	248.5	31.7	633.3	85.7	105.3
فلسطين	3.5880	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
قطر <sup>37</sup>	3.6408	1.114.6	85.9	862.8	149.3	1.098.0	98.5	16.6
المملكة العربية السعودية <sup>38</sup>	3.7503	5.645.8	1.234.9	3.958.0	216.0	5.408.9	95.8	236.9
السودان	2.6769	337.2	145.9	118.0	59.0	322.9	95.8	14.3
سوريا	69.7000	150.6	94.9	39.4	13.3	147.6	98.0	3.0
تونس	1.4414	891.8	358.9	298.6	49.7	707.2	79.3	139.0
الإمارات العربية المتحدة	3.6728	7.154.6	1.091.0	3.808.9	632.1	5.532.0	77.3	1622.6
اليمن	214.3508	85.5	17.8	45.6	14.0	77.4	90.5	8.1

\*معلومات متعلقة بالجدول:

<sup>35</sup>-مصر: تنتهي السنة المالية في 30 جويلية.

<sup>36</sup>-ليبيا: يشمل تأمين الممتلكات والحوادث تأمين الطاقة.

<sup>37</sup>-قطر: أرقام أقساط التأمين أرقام تقديرية

<sup>38</sup>-المملكة العربية السعودية: يشمل تأمين الممتلكات والحوادث تأمين الطاقة.

الدخل الإجمالي للأقساط: تمت صياغة هذا التقرير على أساس الدخل الإجمالي للأقساط، الذي يشمل الأقساط المباشرة وأقساط إعادة التأمين الوارد المستلم خلال السنة، صافي من أي إلغاء قبل خصم العمولات أو أقساط إعادة التأمين المسندة.

المحظية في هذا الجدول منقسمة بين أربع أنواع رئيسية في التأمين:

- المركبات: فرعان رئيسيان، الطرف الثالث والشامل (في بعض الحالات فروع تأمين المركبات متوفرة)

- الممتلكات والحوادث المتنوعة: الحريق، الهندسي، والحوادث العامة، والحوادث الشخصية، تعويضات العمال، الصحي، المسؤولية العامة وخلافه.

- التأمين البحري والطيران: الطيران وتأمين البضائع وهياكل السفن والبضائع المحملة داخليا.

- الحياة: تأمينات حياة الأفراد والمجموعات.

إنّ مصادر بيانات التأمين الاقتصادية لكل دولة في الجدول السابق هي أساسا من الجهات الرقابية، جمعيات التأمين والشركات الخاصة، أمّا بيانات التأمين الرئيسية فهي مستخلصة من مصادر عامة تشمل التقارير والوثائق من البنك الدولي.

تمّ تحويل الأقساط إلى الدولار الأمريكي باستخدام معدلات التحويل في صندوق النقد الدولي في 31 ديسمبر من السنة المعنية.

يتضح من الجدول إجمالي الأقساط المحصلة خلال عام 2012 موزعة بحسب فروع التأمين المختلفة، حيث يتضح من الجدول أنّ نسبة أقساط التأمين على الممتلكات والحوادث تؤثر في حجم أقساط التأمين في معظم الدول العربية، باستثناء الجزائر وعمان والسودان وسوريا وتونس التي نجد فيها تأمين المركبات يحتل الصدارة، في حين التأمين البحري والجوي يمثل قيمة ضئيلة من إجمالي التأمينات العامة (غير

الحياة) وهذا راجع لدرجة المخاطر التي يتعرض لها هذا الفرع الأمر الذي أبدى لرفض بعض شركات إعادة التأمين تأمينها ما عدا في قطر نجده يتعدى تأمين المركبات.

الجدول رقم ( 02 ): استعراض سوق التأمين العربي

المؤشرات الإقتصادية والديمغرافية الرئيسية لسنة 2012

الدولة	أسعار العملات	مجموع دخل الأقساط ملايين الدولارات الأمريكية	نصيب الفرد من الأقساط بالدولار الأمريكي	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي	نسبة الأقساط إلى إجمالي الناتج المحلي	عدد السكان بالملايين	إجمالي الناتج المحلي بملايين الدولارات الأمريكية
الجزائر	77.5360	1.240.3	33.98	5.096	%0.7	36.50	186.000
البحرين	0.3769	634.0	480.30	20.332	%2.4	1.32	26.838
مصر	6.0561	1.770.5	21.10	2.913	%0.7	83.90	244.400
الأردن	0.7080	679.7	104.57	4.769	%2.2	6.50	31.000
الكويت	0.2816	غير متوفرة	غير متوفرة	57.931	غير متوفرة	2.90	168.000
لبنان	1.504.0000	1.294.9	301.14	10.186	%3.0	4.30	43.00
ليبيا	1.2251	273.9	42.14	14.108	%0.3	6.50	91.700
موريتانيا	288.0800	غير متوفرة	غير متوفرة	1.808	غير متوفرة	3.54	6.400
المغرب	8.2471	3.148.5	96.58	2.945	%3.3	32.60	96.000
عمان	0.3845	738.6	232.26	23.899	%1.0	3.18	76.000
فلسطين	3.5880	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	4.17	غير متوفرة
قطر	3.6408	1.114.6	586.63	108.947	%0.5	1.90	207.000
المملكة العربية السعودية	3.7503	5.645.8	196.72	21.254	%0.9	28.70	610.000
السودان	2.6769	337.2	7.97	1.976	%0.4	42.30	83.600
سوريا	69.7000	150.6	7.17	2.095	%0.3	21.00	44.000
تونس	1.4414	891.8	82.27	4.328	%1.9	10.84	46.920
الإمارات العربية المتحدة	3.6728	7.154.6	1.460.12	74.286	%2.0	4.90	364.000
اليمن	214.3508	85.5	3.38	1.653	%0.2	25.30	41.825

المصدر: المجموعة العربية للتأمين (أريج)، المرجع السابق، ص ص 20-21.

يتضح من الجدول السابق أنّ المملكة المغربية سجلت أعلى نسبة للأقساط من الناتج المحلي بلغت

%3.3 تليها لبنان بـ %3 ثم البحرين بـ %2.4، في حين اليمن حققت أقل نسبة تقدر بـ %0.2 وهذه

النسب تدل على أنّ نسبة مساهمة التأمين في الناتج المحلي في الدول العربية ضئيل جدا .

أما بالنسبة لنصيب الفرد من إجمالي أفساط التأمين فتعتبر الإمارات العربية المتحدة هي من تحتل المرتبة الأولى وهذا راجع لارتفاع دخل الأفساط وقلة السكان والعكس بالنسبة لليمن حيث تظهر أقل قيمة فيها تقدر بـ 3.38 بسبب قلة دخل الأفساط الذي يمثل أقل قيمة ما بين الدول العربية وكذلك ارتفاع عدد سكانها حيث هذا العامل الأخير كلما زاد قلت حصة الفرد من إجمالي الأفساط، وخير مثال على ذلك مصر ثم الجزائر بالرغم من ارتفاع دخل الأفساط إلا أنّ العدد المرتفع للسكان أدى إلى تقليل نصيب الفرد. ونفس الملاحظة بالنسبة لحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

### المطلب الثاني: مناخ التأمين في الدول العربية

#### أولاً: موقف البلدان العربية من اتفاقية الجات<sup>1</sup>

إنّ هدف هذه الاتفاقية في مجال الخدمات هو تحديد التجارة في الخدمات، ويتم هذا التحرير من خلال إزالة القيود التي تحتويها القوانين و التعليمات و القرارات و الإجراءات الإدارية في كل دولة أو تخفيف هذه القيود تدريجياً حتى يتم التوصل في النهاية الأمر إلى نظام للتبادل الحر للخدمات.

تضم قائمة الموقعين على الاتفاقيات في الوقت الحاضر ستة أقطار عربية من أصل 22 عنصراً في جامعة الدول العربية وهي الكويت وموريتانيا ومصر والمغرب وتونس و البحرين، ومادامت هذه الأقطار وقد وقعت على الاتفاقية فيفترض أنّها قد قبلت بشروطها وتعهدت بتكييف أوضاعها القانونية والهيكلية بما ينسجم مع المتطلبات الاتفاقية، و حيث أنّ قطرين عربيين آخرين هما السعودية و الأردن، قد نقل عنهما تقديمهما طلب الانضمام إلى الاتفاقية، وعلى هذا الدول التي دخلت إلى الاتفاقية فإنها قد لا تجد نفسها معنية بما ينتهي إليه هذا التقرير لأنّها وجدت مصلحتها في هذا و الانضمام ولا بد من أنّها ستكيف أوضاعها بموجبها.

<sup>1</sup> -زيد منير عبوي، مرجع سبق ذكره، ص 146.

ويمكن تصنيف الأقطار العربية إلى ثلاث مجموعات:

أ- مجموعة يحتكر القطاع العام فيها نشاط التأمين، لا يسمح للقطاع الخاص الوطني فيها بممارسة هذا النشاط، فإذا وجدت هذه المجموعة أن مصلحتها هي في الانضمام لهذه الاتفاقية لأنها تحقق لها منافع في مجالات أخرى في النشاط التجاري السلعي أو الخدمي؛

ب- مجموعة تتمتع فيها الشركات الأجنبية بحرية العمل، ليس عن طريق الشركات المشتركة فقط بل عن طريق التوكيلات و الفروع، وبصورة أوسع وأكثر تحررا مما تسعى الاتفاقية إلى تحقيقه، ذلك فإنّ قرار انضمام هذه المجموعة إلى الاتفاقية يعتمد على تقييمها لمصالحها الأخرى من خلال الانضمام إلى الاتفاقية؛

مجموعة أخيرة تأخذ بتعدد الشركات الوطنية، لا يتطلب تكييف أوضاعها لتتجاوب مع متطلبات الاتفاقية إلى تغييرات هيكلية غير جوهرية، وهذه المجموعة إذا وجدت لها مصلحة وطنية في الانضمام إلى الاتفاقية فإنّ تكييف أوضاعها التأمينية يعتبر أمرا ثانويا. أ

لعربية، نجد أنه من ناحية أخرى أنّ العديد من شركات إعادة التأمين العربية تأخذ حصصًا تخص الشركات العربية من خلال الشركات الأجنبية أو الوسطاء الأجانب، هذا بالإضافة إلى أنّ هناك العديد من شركات إعادة التأمين العربية اتخذت من إنكلترا أو ألمانيا أو فرنسا أو اليونان أو قبرص مقرًا لها منافسة بقدرتها الفنية الشركات العاملة في هذه البلاد.

### المبحث الثالث: شركات التأمين الناشطة في الجزائر

بعدما رأينا في المبحث السابق أنّ شركات التأمين العربي بصفة عامة سنحاول في هذا المبحث التعرف على شركات التأمين الناشطة في الجزائر بصفة خاصة، وذلك بتوشيح إنشاء وسير شركات التأمين في

ظل القانوني الجزائري في المطلب الأول، وبعدها أنواع شركات التأمين الجزائرية في المطلب الثاني، ومن ثم مناخ شركات التأمين الجزائرية في المطلب الثالث.

### المطلب الأول: إنشاء وسير شركات التأمين في ظل القانون الجزائري

أولاً: شروط إنشاء شركات التأمين (التأسيس): لقد حدد التشريع الجديد الأشكال التي يمكن أن تأخذها شركات التأمين، إذ بإمكانها أن تكون شركات ذات أسهم (SPA) أو ذات شكل تعاوني<sup>39</sup>، وسمح المشرع الجزائري للهيئات التي تمارس عمليات التأمين، دون أن تكون غرضها الربح أن تكون غرضها الربح أن تتحول إلى مؤسسة ذات شكل تعاضدي، لأنّ هذه الأخيرة ليس لها هدف تجاري.

ويجب على التعاونيات (التعاضديات) أن تخضع للشروط التالية:

- أن تقوم التعاضدية التي تمارس النشاط التأميني بضمان أخطار المنخرطين لديها، مقابل دفع حقوق الاشتراك، وتلتزم أمامهم بتسديد و تسوية التزاماتهم في حالة وقوع الأخطار المؤمن ضدها؛
- يجب على مؤسسة التأمين ذات الطابع التعاضدي (التعاوني) أن تمتثل للقانون الأساسي الذي يبين على الخصوص:

- ❖ هدفها و مدتها و مقرها الاجتماعي و تسميتها ؛
- ❖ تحديد الآليات و الشروط التي بموجبها تعقد الالتزامات بين المؤسسة و الأعضاء المشاركين و كيفية توزيع الإيرادات ؛
- ❖ هيئات التسيير و الإدارة و المداولة ؛
- ❖ تحديد الحد الأدنى للمنخرطين، حيث لا يمكن أن يقل على خمسة آلاف (5000) منخرط ؛

---

<sup>39</sup> -الجريدة الرسمية، المادة 215، من القانون رقم (06-04) الصادرة في 12 مارس 2006، العدد 15، ص 8.

- أما رأسمال مؤسسة التأمين وإعادة التأمين ،فقد حدد القانون الجزائري الحد الأدنى لرأس المال والأموال المطلوبة عند الإنشاء ،وذلك حسب طبيعة الفروع التي يطلب من أجلها الاعتماد ،ويجب على هذا الحد الأدنى أن يحرر كليا و نقدا عند الاكتتاب .

و في حالة طلب مؤسسات التأمين و إعادة التأمين الأجنبية على فتح فروع في الجزائر ،يجب أن تلتزم بدفع "وديعة ضمان" تساوي على الأقل الحد الأدنى لرأس المال المطلوب حسب الحالة<sup>40</sup> . وهناك عدة مستويات تخص رأس المال المطلوب و هي<sup>41</sup> :

❖ 200 مليون دج ، للشركات التي تريد الإنفراد بممارسة فرع تأمينات الأشخاص دون التنازل عن إعادة التأمين خارج السوق الجزائرية؛

❖ 300 مليون دج ،للشركات التي تريد ممارسة كل الفروع و لا تمارس تنازلات من إعادة التأمين خارج السوق الجزائرية؛

❖ 450 مليون دج ،بالنسبة للشركات التي تمارس جميع فروع التأمين بما فيها التنازل عن إعادة التأمين في الأسواق الخارجية ؛

❖ أما فيما يخص الشركات ذات الشكل التعاوني(التعاضديات) فيكفي 50 مليون دج، لإنشاء شركات تمارس تأمينات الأشخاص ،و بالنسبة للتي تريد ممارسة كل الفروع فقد حدد رأس المال بـ100 مليون دج،فقد حدد عدد المنخرطين بـ5000 منخرط ،مع الالتزام بدفع الاشتراكات والتسوية الكاملة للالتزامات المترتبة في حالة تحقق الخطر.

<sup>40</sup> -الجريدة الرسمية، المادة 216، من القانون رقم (06-04) الصادرة في 12 مارس 2006، العدد 15، ص 9.

<sup>41</sup> -الجريدة الرسمية، المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم (96-267) المؤرخ في 03 أوت 1996 ، العدد 47، ص 16.

ونشير هنا أنه لا يمكن أن يؤسس ويدير هذه الشركات الأشخاص الذين نزعت منهم الأهلية يسلم الاعتماد بموجب قرار من وزارة المالية بعد إبداء رأي المجلس الوطني للتأمينات، وبمنح أو يرفض طلب الاعتماد بعد دراسته، ويتضمن ملف طلب الاعتماد الوثائق الأساسية التالية<sup>42</sup>:

- ❖ العقد التأسيسي للشركة الجديدة ؛
  - ❖ قائمة الأعضاء المؤسسين و جنسياتهم ؛
  - ❖ مستخرج من صحيفة السوابق القضائية (3) و الخاص بالأعضاء المؤسسين؛
  - ❖ المتصرفين و المسيرين الرئيسيين للشركة مع شروط الاحتراف لهم؛
  - ❖ وثائق التأمين و التسعيرات لكل عملية تأمين؛
  - ❖ مخطط تقديري للسنوات الأولى الثلاث ،والذي يتضمن النفقات العامة ،الأقساط و التعويضات ،عمولات الوسطاء.....الخ؛
- ومنذ صدور الأمر (95-07) وتحرير القطاع ،فإنّ هذا الأخير عرف حركية و ديناميكية من حيث ظهور شركات التأمين الجديدة، لتأتي مدعمة للقطاع و تدخل مضمار المنافسة ،إذ تأسست (11) شركة تأمين جديدة، ليصبح العدد الإجمالي للشركات (17) شركة بعد أن كانت لا تتجاوز (06) شركات قبل.

**ثانيا: سير شركات التأمين :** يتوجب على شركات التأمين و إعادة التأمين :

- أن تكون قادرة على تبرير التقديرات المتعلقة بالتزاماتها و ذلك في أي وقت ؛
- مسك الدفاتر و السجلات التي حددت قائمتها و أشكالها بقرار من الوزير المكلف بالمالية؛
- يتعين على شركات التأمين و إعادة التأمين الوطنية أو الأجنبية أو فروعها ،أن ترسل إلى إدارة الرقابة قبل 30 جوان من كل سنة كآخر أجل الحصيلة السنوية و التقرير الخاص بنشاطها ،وكذا

---

<sup>42</sup>-الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم (95-343) ،المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، العدد 65، ص 24.

جدول الحسابات و كل الإحصائيات والوثائق المرتبطة بها ،وهذا عوض الأجل الذي كان محدد في السابق في 31جويلية ؛

- يفرض على هذه الشركات أن تقوم بنشر حصيلتها السنوية ،وحسابات النتائج في جريدتين يوميتين وطنيتين على الأقل، وأن تكون إحداها باللّغة العربية ،وللتذكير فإنّ أي تأخر في عدم تنفيذ أحد هذه الإجراءات يعرض الشركة أو الوسيط إلى عقوبات صارمة أغلبها غرامات مالية ،لأنّ سنّ مثل هذه الشروط هدفه الأساسي حماية مصالح المؤمن له بالدرجة الأولى.

- حالات سحب الاعتماد :

يتم سحب الاعتماد من مؤسسات التأمين وإعادة التأمين، في حالة الإفلاس و التسوية القضائية ،أو حالات حل المؤسسة ،كما قد تكون حالات السحب الكلي أو الجزئي لأحد الأسباب التالية :

- إذا كانت المؤسسة لا تسير وفق التشريعات و التنظيمات المعمول بها ؛
- إذا اتضح بأنّ الوضعية المالية للمؤسسة غير كافية على الوفاء بالتزامات ؛
- إذا كانت المؤسسة تطبق بصفة معتمدة زيادات أو تخفيضات غير منصوص عليها قانونيا؛
- في حالة عدم ممارسة المؤسسة لنشاطها لمدة سنة ابتداءا من تاريخ تبليغ الاعتماد .

### ثالثا: آليات التنظيم القانوني و المالي و المحاسبي لمؤسسات التأمين

تخضع مؤسسات التأمين و إعادة التأمين التي تتولى عملية تنفيذ عقود التأمين و إعادة التأمين في الجزائر حسب الشروط و القوانين المعمول بها. ونميز هنا بين نوعين من المؤسسات :

-المؤسسات التي تأخذ التزامات يرتبط تنفيذها بمدة الحياة البشرية و الحالة الصحية أو الجسمانية للأشخاص .

-مؤسسات التأمين الأخرى و يقصد بها كل مؤسسات التأمين و إعادة التأمين و التعاضديات الأخرى ما عدا المذكورة في الصنف الأول .

و يخضع فتح فروع لمؤسسات التأمين و إعادة التأمين في الجزائر ،إلى الحصول المسبق على رخصة يمنحها الوزير المكلف بالمالية ،مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل .

❖ التنظيم القانوني: يجب على مؤسسات التأمين المعتمدة في الجزائر أن تخضع للتنظيم التالي:

- يعين على كل مؤسسة التأمين و إعادة التأمين التي لديها مكاتب تمثيل قيد النشاط تسوية وضعيتها لدى وزارة المالية ؛
- يمكن لمؤسسة التأمين المعتمدة أن تمارس عمليات إعادة التأمين مباشرة أو عن طريق الوسطاء المعتمدين ؛
- لا يمكن لتعاضديات التأمين المعتمدة أن تمارس عمليات التأمين عن طريق وسطاء مأجورين؛
- يتم إعداد وحصر عمليات التأمين التي يمكن أن تمارسها مؤسسات التأمين المعتمدة في تنظيم قانوني معترف به؛
- لا يمكن تأمين الأشخاص الذين لهم صفة المقيم بالجزائر، وكذا الأموال و الأخطار الموجودة أو المسجلة ،إلا من قبل مؤسسات تأمين معتمدة ؛
- يمكن إلزام المؤسسات المعتمدة بالتنازل الإجباري عن الأخطار التي عليها أن تعيد تأمينها؛
- يحدد المعدل الأدنى للحصة المتنازل عنها و المستفيد منها .

❖ التنظيم المالي و المحاسبي :

فرض القانون الجزائري على مؤسسات التأمين و إعادة التأمين و فروع مؤسسات التأمين الأجنبية ،أن تكون قادرة و في أي وقت كان على تبرير التقديرات المتعلقة بالالتزامات القانونية التي يجب

عليها تأسيسها وهي : ( الاحتياطات ،الأرصدة التقني ،الديون التقنية )، ويجب أن تقابل هذه الالتزامات أصول معادلة لها و هي: (سندات وودائع القروض ،القيم المنقولة و سندات مماثلة ،أصول عقارية ،أصول أخرى

كما يفرض قانون التأمين الجزائري على مؤسسات التأمين و إعادة التأمين ،وكذا فروع مؤسسات التأمين الأجنبية ،أن يقوم بإرسال الميزانية و التقرير الخاص بالنشاط و الجداول و الحسابات و الإحصائيات ،وكل الوثائق الضرورية المرتبطة بها ،إلى اللجنة المكلفة بالمراقبة و الإشراف على التأمين في الجزائر ،وذلك عند تاريخ 30 جوان من كل سنة<sup>43</sup> .

## المطلب الثاني :أنواع شركات التأمين الجزائرية

---

<sup>43</sup>- الجريدة الرسمية، المادة226 ، من قانون (06-04) ، الصادرة في 12مارس2006، العدد 15، ص10.

كما رأينا سابقا يتكون سوق التأمين الجزائري من 17 شركة ،منها شركات عمومية ( EPE/SPA ) وشركات خاصة ،وشركات تعاونية ،وشركات متخصصة<sup>44</sup> :

أولاً: شركات التأمين العمومية: وتوجد منها الشركات التي أنشئت قبل قانون (95-07) وهي :

أ- الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين (CAAR): تعتبر إحدى الشركات الكبرى لقطاع التأمين في الجزائر، تأسست بتاريخ 8 جوان 1963، تحت اسم "الصندوق الجزائري للتأمين و إعادة التأمين" بموجب القانون رقم (63-197)، وتمّ تكليفها بمتابعة و مراقبة عمليات التنازل القانوني، وكان الهدف من عمل هذه المؤسسة هو السماح للدولة الجزائرية بمراقبة سوق التأمين، حيث كانت تلزم أي مؤسسة تباشر نشاطها في الجزائر أن تتنازل عن أفساطها بـ 10% لصالح المؤسسة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين ،بعد مرور سنة من ذلك يسمح لها بممارسة عمليات التأمين المباشرة ،وتحرص على تكوين محفظة متنوعة الفروع .

وفي سنة 1975 قررت التنازل على نشاط إعادة التأمين إلى المؤسسة المركزية لإعادة التأمين (CCR)، وفي سنة 1985 تنازلت عن محفظتها في فرع النقل إلى المؤسسة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT)، وفي إطار إعادة هيكلة نشاطها أصبحت تختص بالتأمين على الأخطار الصناعية .ومع الإصلاحات الاقتصادية لعام 1988 التي مست قطاع التأمين ،وذلك بإلغاء قانون التخصص والانتقال إلى الاستقلالية، عملت المؤسسة على تنويع و تحديد محفظتها (النقل ،السيارات، التأمين على الأشخاص) وأصبحت مؤسسة ذات رأسمال تساهمي<sup>45</sup> ، وفي عام 1995 تنازلت عن محفظتها في فرع القرض الموجه للتصدير إلى المؤسسة الجزائرية لضمان

---

<sup>44</sup> عبد الكريم جعفري ،(2002): تقرير سوق التأمين الجزائري عام 1998-1999-2000 ،المؤتمر العام الرابع و

العشرون للاتحاد العام العربي للتأمين، مارس ،ص6.

<sup>45</sup> -<http://www.caar.com/reseau.htm>

الصادرات (CAGEX) ،وعليه فهي تساهم بـ 10% في الرأسمال الاجتماعي لهذه المؤسسة، وقد ارتفع رأسمال (CAAR) سنة 2007 إلى 8000 مليون دج، محققا بذلك نسبة نمو 60% بين (2006-2007)<sup>46</sup> ،وزيادة على ذلك فهي تشارك في الرأسمال الاجتماعي لعدة شركات اقتصادية بـ (2,1 مليار دج) ونذكر منها<sup>47</sup>:

- مؤسسة تأمين المحروقات (CASH) بنسبة 33,33% ؛
- مؤسسة التأمين وإعادة التأمين (TRUST Algeria) بـ 17,5%؛
- مؤسسة القرض العقاري (SGCI) بـ 10% ؛
- مؤسسة تسيير القيم المنقولة (SGBV) بـ 13,0%؛
- البنك التجاري (ABC) بـ 5%؛
- مؤسسة إعادة تمويل الرهن العقاري (SRH) بـ 200 مليون دج ؛
- مؤسسة استثمار الفنادق بـ 5% ؛
- مؤسسة تسيير المطارات (SIGA) بـ 150 مليون دج ؛
- فندق الأوراسي بـ 08 مليون دج ، و SAIDAL بـ 6,48 مليون دج؛
- مؤسسة استيراد الورق (ALAAP) بـ 28 مليون دج .

تملك المؤسسة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين خمسة فروع جهوية، و وصل عدد الوكالات المباشرة إلى 80 وكالة ،بالإضافة إلى 33 وكيل معتمد عمومي على مستوى القطر الوطني .

<sup>46</sup> -<http://www.caar.dz/chiffres.htm>.

<sup>47</sup> - أقاسم نوال، (2001): دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 128.

ب- المؤسسة الجزائرية للتأمين (SAA) : تأسست في 12 ديسمبر 1963، كشركة مختلطة جزائرية-مصرية ، أمتت في 27 ماي 1966 بموجب القانون 66-127 القاضي باحتكار الدولة على جميع عمليات التأمين ،وبعد إعادة هيكلة شركة (CAAR) أوكل إليها عمليات التأمين على السيارات و الأخطار البسيطة و تأمينات الأشخاص، وبعد إلغاء التخصص انتقلت لممارسة كل فروع التأمين وإعادة التأمين، لتستفيد سنة 1998 من الامتياز القانوني ،والذي بموجبه تنتازل لها شركات التأمين عن جزء من محفظة نشاطها في فروع إعادة التأمين ،قدر رأسمالها سنة 2009 بـ 16مليار دج ،وتشارك في رأسمال عدة شركات وطنية و أجنبية، كشركة الاستثمار الفندقي "شيراتون" و "إفريقيا لإعادة التأمين" ، ومن أهداف الشركة<sup>48</sup> :

- المحافظة على وضعية الرائد في سوق التأمينات بالنسبة لفرع السيارات ،إضافة إلى التوسع في الفروع الأخرى ،و التوغل في قطاعات جديدة ؛
- التحكم في تكاليف الوصول إلى اقتصاديات السلم ؛
- التسيير الأمثل للموارد المالية المتاحة.

تمتلك الشركة أكبر شبكة توزيع ،إذ تتضمن 22 وحدة جهوية ،و 315 وكالة مباشرة ،إضافة إلى 123 وكيلا عام ،و 5 سماسرة ،وحرصا منها على تحسين خدماتها تمتلك 24مركز للخبرة على السيارات ،و 4 أخرى متخصصة في الأخطار المتنوعة ،إضافة إلى مطبعة مشتركة مع الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) ،وتهيمن SAA على فرع السيارات ،وهي تتجه نحو الفروع الأخرى ،إلا أنّها تعول كثيرا على فرع تأمينات الحياة، ولهذا الغرض هي قيد تأسيس فرع مستقل مع القرض الشعبي الجزائري تحت اسم "السعادة" .

<sup>48</sup> -Revue Algérienne des assurances, Edité par l'U.A.R ,n 00 ,Algérie ,Mai 1997 ,P7.

ج-الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT): تأسست في 30 أبريل 1985، بعد إعادة هيكلة شركة (CAAR)، إذ تنازلت لها عن محفظة نشاط فرع النقل، وهذه الشركة أنشئت وفقا للأمر (85-82)، وقد أوكلت إليها مهمة ضمان النقل البري-البحري-الجوي، وخلال سنة 1989 بعد الإصلاحات الاقتصادية التي حدثت، وعرفت استقلالية المؤسسات العمومية، اتخذت الشركة شكل شركة مساهمة (SPA) برأسمال اجتماعي 60 مليون دج، وانتقل رأسمالها إلى 900 مليون دج سنة 1995، ولتعزيز قدراتها التنافسية قامت برفعه إلى 7،49 مليار دج<sup>49</sup>.

تمتلك المؤسسة الجزائرية للتأمين الشامل شبكة تجارية بـ 132 نقطة بيع معتمدة على مستوى التراب الوطني، وسبعة فروع جهوية، و تهدف الشركة إلى :

- الحفاظ على وضعية القائد في السوق بالنسبة لفرع النقل، ومع التوسع وتحقيق التوازن في محفظة النشاط بالنسبة للفروع الأخرى، خاصة فرع الأخطار الصناعية، لما له من مردود، إضافة إلى تأمينات الأشخاص ؛
- تحديث التسيير وتعميم استعمال الإعلام الآلي ؛
- تهتم الشركة بفرع إعادة التأمين، لرفع وزيادة تحصيل أقساطه لما له من أهمية في جلب العملة الصعبة.

ومن خلال النتائج الحسنة التي حققتها الشركة الجزائرية للتأمينات خلال السنوات الأخيرة، تمكنت من الحصول على أحسن تصنيف مقدم لشركة تأمين إفريقية من قبل وكالة Standard & Poor's.

د-الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR): هي شركة عمومية ذات أسهم ملك للدولة، لها رأسمال يقدر بـ 1،55 مليار دج، وهي الشركة الوحيدة التي ينحصر نشاطها في ممارسة عمليات إعادة التأمين في كل

<sup>49</sup> -Publication spécial à l'occasion de la 35 éme conférence et assemblée générale de l'organisation des assurances africaines , Palais des nations, Algérie, 25-28Mai 2008 ,P21.

الفروع (نقل بري-بحري) إلى جانب إشرافها على البرنامج الوطني الخاص بتغطية الكوارث الطبيعية، الذي تمّ وضعه عشية زلزال 21ماي 2003<sup>50</sup>.

هـ الشركة الجزائرية لتأمين المحروقات (CASH): هي شركة عامة ذات أسهم، تأسست سنة 1999 (أي بعد صدور قانون 1995) لممارسة عمليات تأمين المحروقات إلاّ أنها لم تبدأ نشاطها فعليا، إلاّ ابتداء من عام 2000 برأسمال اجتماعي قدره 1800 مليون دج، و الذي بلغ عام 2006 حوالي 8,2مليار دج، يوزع على المساهمين وفقا لما يلي:

- شركة سوناطراك بنسبة 50 % ؛
- وزارة المالية من خلال الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT)، والشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) بنسبة 50 % .

وقد بلغت حصتها في السوق حوالي 4,22% في عام 2000، وفي 2006: 14,23%<sup>51</sup>.

تستعين الشركة بوكيلين (02) عاميين للتأمين فقط، ومن أهمّ المشاريع التي تمّ تأمينها من طرف الشركة:

- مشروع تطوير حقل عين أميناس للغاز ؛
- مشروع تطوير حقل عين صالح ؛
- مشروع إنجاز مصنع لمعالجة الزيوت ؛
- مشروع إنجاز محطة تحلية مياه البحر .

ثانيا: شركات التأمين الخاصة : وتتمثل في :

<sup>50</sup> -<http://www.ccr.dz/index-ar.php?page:présentation> .

<sup>51</sup> -<http://www.cash-assur.com>.

أ-ترست الجزائر (TRUST Algeria): تأسست في نوفمبر 1997، هي مؤسسة تأمين و إعادة التأمين مختلطة (جزائرية-بحرينية-قطرية)<sup>52</sup> تساهم فيها البحرين بـ 60%، وقطر بحصة 5%، أما حصة الجزائر فتتقاسمها كل من المؤسسة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين (CAAR) بـ 17.5%، و المؤسسة المركزية لإعادة التأمين (CCR) بـ 17.5%، وتمّ اعتمادها لمزاولة النشاط التأميني في 25 جانفي 1999<sup>53</sup>، رأسمالها قدر بـ 1,8 مليار دج، وبلغ رقم أعمالها سنة 2000 ما يقارب 822 مليون دج، واعتمدت 55 وكيلا عام للتأمين .

ب-الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين (CIAR): أنشئت بتاريخ 05 أوت 1998، لكنها لم تباشِر نشاطها فعليا إلا ابتداء من عام 1999، وهي شركة خاصة بدأت نشاطها برأسمال قدره 450 مليون دج، تمارس (CIAR) جميع عمليات التأمين بالإضافة إلى عمليات إعادة التأمين على المستوى الدولي<sup>54</sup>، وقد اعتمدت 19 وكيلا عام للتأمين .

ج-الشركة الجزائرية للتأمينات (2a): تأسست بموجب الأمر (95-07) الصادر في 25 جانفي 1995، وتمّ منحها الاعتماد في 05 أوت 1998، و كانت الانطلاقة الفعلية لها في النشاط التأميني سنة 1999، وتمارس خدمات التأمين وإعادة التأمين في مختلف الفروع<sup>55</sup>، بلغ رقم أعمالها سنة 2000 ما يقارب 345 مليون دج، وقد اعتمدت 40 وكيلا عام للتأمين، وهي أول شركة تأمين خاصة 100%، وتوسعي الشركة إلى تكوين شراكة مع مؤسسات تأمين و إعادة تأمين أجنبية .

د-شركة البركة و الأمان: تمّ اعتمادها سنة 2000 لتمارس كل عمليات التأمين و إعادة التأمين، وهي شركة ذات أسهم برأسمال خاص يعادل 480 مليون دج (وتسمى بشركة السلامة للتأمينات).

<sup>52</sup> -Revue partenaire ,TRUST Algeria ,un essai internationale ,édité par la chambre française de commerce et d'industrie en Algérie ,N 05 ,Avril 2000, P12.

<sup>53</sup> -[http://www.cna.dz/index.php?option=com\\_conteneur&task=view&id=989Itemid=254](http://www.cna.dz/index.php?option=com_conteneur&task=view&id=989Itemid=254).

<sup>54</sup> -Kamel chehrit,(2000) : Dictionnaire générale de l'assurance ,collection MLP ,Alger ,P617.

<sup>55</sup> -<http://www.assurance-2a.com> .

وقد تمّ اعتماد 3 شركات خاصة جديدة سنة 2001، تتمثل في :

- شركة الريان للتأمين (Al Rayan Insurance) سحب منها الاعتماد سنة 2006، وتمّ تصفيته .
- العامة للتأمينات المتوسطة (GAM) \* .
- شركة عبر القارات للتأمين و إعادة التأمين (STAR El Hana) تمّ تصفيته لأنها واجهت صعوبات مالية.

ثالثاً: المؤسسات التعاونية (التعاضدية): التعاضدية أو التعاونية شركة مفتوحة لكل الأشخاص، مهمتها تلبية الحاجات الجماعية ، أو القيام بإنتاج مشترك ،ومن شروطها التوزيع العادل للأرباح بين المشاركين، والمساواة في الحقوق و الإدارة و المراقبة ،ويوجد نوعان من التعاونيات :تعاونية المستهلكين ،وتعاونية أصحاب المشاريع الحرة<sup>57</sup> .

أ- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA): وهو تعاونية فلاحية ذات طابع مؤسسة مدنية، تأسس في 2 ديسمبر 1972 ،والهدف منه مساعدة المنتمين للقطاع الفلاحي، و لا يسعى لتحقيق الربح<sup>58</sup> ،يقدم حجم الاشتراكات بهذه التعاونية 2,27 مليار دج، ويسعى هذا الصندوق لتغطية الأخطار الزراعية ،وحماية الممتلكات و الأشخاص في المناطق الريفية .يهدف هذا الصندوق ل<sup>59</sup>

:

---

\* - GAM: اعتمدت سنة 2001 برأسمال خاص جزائري، تمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين ،تستعين في نشاطها بوكيلين (02) عامين، وفي سنة 2007 تمّ شراؤها من طرف صندوق استثمار من جنوب إفريقيا .  
<sup>57</sup>- علية محمد بشير ، (1985): القاموس الاقتصادي، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان ،ص19.

<sup>58</sup> - <http://www.cnma.dz/articles.htm> .

<sup>59</sup>- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي (95-97) ،المؤرخ في 01 أبريل 1995، العدد 18، الصادر في 05 أبريل 1995، ص29. الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي لصناديق التعاضدية الفلاحية ،ويضبط الروابط القانونية و التنظيمية فيما بينها .

- تسهيل العمليات المالية التي يقوم بها شركاؤه و المنتخبون و الصناديق المحلية المنتسبة إليه، وضمان هذه العمليات ؛
- المشاركة في تنمية الفلاحة و الصيد البحري و تربية المائيات والعالم الريفي ،بتقديم خدمات ومساهمات ذات طابع مالي لفائدة شركائه؛
- ممارسة تأمين الأملاك و الأشخاص في القطاعات التي تخصه طبقا للتشريع المعمول به ؛
- الضبط و الوساطة المالية ،والمساعدة و الدعم التي تقررها الدولة ،أو الهيئات الأخرى تحت مسؤولية الصندوق الوطني ؛
- تنفيذ العمليات التي يبادر بها الصندوق الوطني؛
- التكفل بمهام جمع المعطيات المالية و المحاسبية للصناديق المحلية الشريكة .

تتكون شبكة التوزيع للصندوق من 62 وكالة جهوية ،إضافة إلى 147 مكتب مباشر<sup>60</sup>.

ب-التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية و الثقافة (MAATEC): أنشئت هذه التعااضدية في 16ديسمبر 1964 ،لكنها لم تبدأ نشاطها إلا ابتداءا من تاريخ 1جانفي 1965 ،في البداية كانت تهدف إلى مساعدة عمال الثقافة و التربية الوطنية ،وبعد الإصلاحات الاقتصادية سمح لها بضمان المخاطر المتعلقة بحوادث السيارات و التأمين الشامل للسكن ،وصل حجم الصندوق التأسيسي في 31ديسمبر 1998 ،إلى 71 مليون دج ،ونظرا لطبيعتها التعاونية فهي لا تهدف لتحقيق الربح ،أما حصتها في السوق فهي لا تتعدى 0,5% في أحسن الأحوال ،تتكون هذه التعااضدية من 3 مندوبيات جهوية (الجزائر،وهران،عنابة) و 25 مندوبية محلية<sup>61</sup> .

رابعا: المؤسسات المتخصصة: تتمثل في

<sup>60</sup> -Activité des assurances en Algérie Année 2006, réalisé par le ministère des finances, 2007 ,P 05.

<sup>61</sup> -<http://www.maatec.dz/>

أ- الشركة الجزائرية لضمان الصادرات (CAGEX): أنشئت بموجب الأمر رقم (06-96) المتعلق بضمان قروض الصادرات، تأسست في 10 جانفي 1996، وهي مؤسسة ذات أسهم يبلغ رأسمالها الاجتماعي 5,4 مليار دج، موزع بالتساوي بين 10 مساهمين (بنوك ومؤسسات) كما هو موضح في الجدول الموالي :

جدول رقم (03): حصص المساهمين في الرأسمال الاجتماعي للمؤسسة الجزائرية لضمان

#### الصادرات (CAGEX)

مؤسسات التأمين	البنوك
- المؤسسة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR	- البنك الفلاحي للتنمية الريفية BADR - بنك الجزائر الخارجي BEA
- المؤسسة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT	- بنك التنمية المحلية BDL
- المؤسسة المركزية لإعادة التأمين CCR	- البنك الوطني الجزائري BNA
- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA	- البنك الشعبي الجزائري CPA
- المؤسسة الجزائرية للتأمين SAA	

المصدر: <http://www.cagex.dz/mumi.htm>

ومن مهام الشركة: ضمان عمليات التصدير لصالحها و لصالح الدولة ،وكذا ضمان تمويل عمليات التصدير، إضافة إلى وضع تحت تصرف المتعاملين المعلومات اللازمة لهم ،وتكوين بنك للمعطيات الاقتصادية و القانونية<sup>62</sup> .

ب-الشركة الجزائرية لضمان قروض الاستثمار (AGCI): اعتمدت هذه الشركة بتاريخ 9نوفمبر1998،لممارسة عمليات التأمين المرتبطة بقروض الاستثمار الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صورة شركة ذات أسهم برأسمال اجتماعي قدره 2 مليار دج ،موزع بين 6 بنوك بحصة 12,56% لكل منها ،وبحصة 25% للخزينة العمومية ،غير أنّ هذه الشركة لم تباشر نشاطها إلا ابتداء من عام 2000<sup>63</sup> .

ج-شركة ضمان القروض العقارية (SGCI): أنشئت هذه الشركة بتاريخ 05أكتوبر1997 ،في صورة شركة عامة ذات أسهم (SPA) برأس مال اجتماعي قدره مليار دج ،وهو موزع على المساهمين التاليين<sup>64</sup> :  
الخزينة العمومية 80,7% ،والبنوك العمومية (بنسبة 89.52% لكل من CNEP,CPA ,BNA,BEA و 1,93 بالنسبة لـ BADR )، ومؤسسات التأمين العمومية (1,93% كل من CAAR و SAA ،أما CCR و CAAT بنسبة 96.50% لكل واحدة)، و تتمثل مهمة هذه الشركة في: تقديم ضمانات للقروض التي تمنح من طرف المؤسسات المالية من أجل الحصول على سكن ،كما تمنح SGCI للبنوك و الهيئات المالية أحسن تسيير للمخاطر التي تواجهها عند تقديم القروض العقارية للزبائن.

**خامسا: الشركات الحديثة :**

<sup>62</sup> -Revue l'Actuel international, Les assurances « les objectifs des réformes » n 37, édité par U.A.R ,Algérie ,Mai 1999 ,p 33.

<sup>63</sup> -<http://www.agci.dz>.

<sup>64</sup> -<http://www.sgci.dz>.

أ- أليانس للتأمينات: تحصلت على الاعتماد لمزاولة كل عمليات التأمين وإعادة التأمين في 30 جويلية 2005 وهي شركة ذات أسهم برأسمال قدره 500 مليون دج، لمزاولة نشاطها ،تستعين بـ (06) وكلاء عامين، حققت في أول سنة لها رقم أعمال قدر بـ 2 مليون دج<sup>65</sup> ،ليرتفع إلى 300 مليون دج سنة 2006، وقد دخلت بورصة الجزائر سنة 2010، لرفع رأسمالها الذي قدر بـ 3,7 مليار دج<sup>66</sup> ،وقدر رقم أعمالها في السداسي الأول من سنة 2011 بـ 2,32 مليار دج ،و يتمثل مجال نشاطها في تأمين المخاطر الصناعية وتأمين السيارات و النقل ،وكذلك تأمين الأشخاص، تملك هذه الشركة 105 وكالة، وتتعامل مع 198 وكيل<sup>67</sup>.

ب- شركة تأمينات الأشخاص "كارديف الجزائر CARDIF": تحصلت على الاعتماد أوائل سنة 2007، وهي فرع للبنك الوطني الباريسي ،والذي من خلالها يقوم بتوسيع أنشطته في الجزائر وتنويع استثماراته ،إذ يهدف هذا الفرع إلى تنشيط تأمينات الأشخاص خاصة، وربطه مع أنشطة البنك .

لاحظنا ممّا سبق أنّ معظم شركات التأمين لها علاقة مع وكلاء التأمين ،هذا يدل على أنّ دور وكيل التأمين مهم لسير نشاطات مؤسسات التأمين ،حيث مع بدأ سريان قانون التأمينات (95-07) الذي تحدثنا عنه سابقا، فسح المجال أمام شركات التأمين لمباشرة عملياتها بواسطة ما يعرف بوسطاء التأمين ،الذين يمثلون قنوات توزيع خدمات شركات التأمين ،غير أنّه لا يمكن لتعاضديات التأمين المعتمدة أن تستعمل هذا النوع من التوزيع ،إذ تكفي بمكاتبها المباشرة فقط ،ويتمثل دور الوسيط في أن يتعامل مع جمهور المؤمن لهم ،فالأصل ان يتعاقد المؤمن مع المؤمن له ،لكن قد يلجأ المؤمن إلى الوسيط للوصول إلى الزبائن بهدف جمع و جلب أكبر عدد ممكن من العملاء ،وزيادة عقود التأمين المبرمة ،وتسمح قناة

<sup>65</sup> -Activité des assurances en Algérie Année 2005, réalisé par le ministère des finances,2006 ,p05.

<sup>66</sup> -Hassen Khelifati, (2012) : l'état du système de l'assurance en Algérie(la situation à fin 2012),Ecole préparatoire des sciences économique , Annaba, Algérie, 25 février ,P 02.

<sup>67</sup> -<http://www.allianceassurance.com>.

الوسطاء بتقليص النفقات العامة للمؤسسة و التي تتطلبها الوكالات و عمالها، كما تمكن المؤسسة من الاهتمام بالعقود الكبيرة و التوسع بالنسبة للفروع التي لا تملك فيها حصصا ،ويبين الأمر (95-07) نوعين من وسطاء التأمين هما :

أ- **الوكيل العام للتأمين** : و هو شخص طبيعي يمثل شركة أو عدة شركات للتأمين ،بموجب عقد التعيين المتضمن اعتماده بهذه الصفة<sup>68</sup> ،وهذا بعد أن تتوفر فيه شروط<sup>69</sup>: (الجنسية الجزائرية ،والكفاءة المهنية في التأمين ،والسمعة الطيبة ،وكذلك وضعه لضمان مالي في البنوك أو الخزينة العمومية يقدر بـ 500 ألف دينار ،والكفاءة التقنية تحت تصرف الجمهور قصد البحث عن عقد التأمين واكتتابه ،وأن تكون خدمات الوكالة العامة تحت تصرف الشركة أو شركات التأمين التي يمثلها ،ولا يمكن للوكيل تمثيل أكثر من شركة واحدة بالنسبة لعمليات التأمين ذاتها )، و يتم اعتماد الوكلاء العامين وفق نموذج يصدره الاتحاد الجزائري لشركات التأمين و إعادة التأمين (U.A.R) ،وقد بلغ عدد الوكلاء العامين 397 وكيل إلى غاية سنة 2006.

ب- **سمسار التأمين**: يعتبر سمسار التأمين شخص طبيعي أو معنوي ،يمارس لحسابه الخاص مهنة التوسط بين طالبي التأمين و شركات التأمين ،بغرض اكتتاب عقد التأمين ،ويعد وكيلاً للمؤمن له ومسؤولاً

<sup>68</sup> -Journal officiel, Article 253, de l'ordonnance 95-07, P02.

<sup>69</sup> -الجريدة الرسمية ، المواد 16،18،20، من المرسوم التنفيذي 95-340 ،الصادرة في 31 أكتوبر 1995،

اتجاهه<sup>70</sup>، كما تعد مهنة سمسار التأمين نشاطا تجاريا ، ولهذا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، كما يخضع للالتزامات الأخرى الموضوعة على عاتق كل تاجر<sup>71</sup> .

ويمنح الاعتماد لسمسار التأمين من طرف الوزير المكلف بالمالية بعد استشارة المجلس الوطني للتأمينات (CNA)، وهذا الاعتماد يتطلب الاستيفاء بالشروط اللازمة ،وهي تقريبا نفسها بالنسبة للوكيل العام، إلا أنه هنا يتم التفرقة بين ما إذا كان السمسار شخصا طبيعيا أو معنويا ،وهذا يشترط للمسير أن يكون ذا خلق حسن ،ومحترما في التأمين، إضافة إلى وضع ضمان مالي بالبنوك أو الخزينة يقدر بـ 5،1 مليون دينار، وإذا كان السمسار مؤسسة (شخص معنوي) فإنّ هذا الضمان يقع دفعه على كل مساهم ،وتجدر الإشارة هما إلى أنّ السمسار يعمل في آن واحد كمسؤول ومالك لمحفظة عقود زبائنه ،وإلى غاية سنة 2008 تمّ اعتماد (21) سمسار تأمين لممارسة مختلف عمليات التأمين في كل الفروع .

كما يتدخل في نشاط التأمين كل من خبراء التأمين ومحافظوا العوريات ،الذين تستعين بهم شركات التأمين لتقديم خدماتهم في معاينة الأضرار في مجال البحث عن الأسباب و طبيعة الأضرار ،وتقييمها و التحقق من ضمان التأمين.

#### سادسا: شركات إعادة التأمين:

توجد شركة واحدة هي الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) التي تمّ إنشاؤها سنة 1975 من أجل المهام التالية:

- تطوير رؤوس الأموال الخاصة بقطاع التأمين ؛

---

<sup>70</sup> -الجريدة الرسمية، المادة 258 من الأمر (95-07) المؤرخ في 25جانفي 1995 ، الصادرة بتاريخ 08مارس 1995 ،العدد 13، ص03.

<sup>71</sup> - الجريدة الرسمية، المادة 259، من الأمر (95-07) المؤرخ في 25جانفي 1995 ،الصادرة بتاريخ 08مارس 1995،،العدد 13، ص04.

- التعاون مع الشركات الوطنية في ميدان إعادة التأمين؛

تتمتع هذه الشركة بشبكة علاقات مع آلاف شركات التأمين وإعادة التأمين الوطنية و الأجنبية بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق عملية الوساطة في مختلف أنحاء العالم. بعد إصلاحات 1995 قامت الشركة بتكثيف إستراتيجيتها للاحتفاظ بوضعية القائد لفرع إعادة التأمين من خلال تسيير مواردها البشرية والاستغلال الجيد للمعلومات ،وتتبع المحيط فضلا عن تشكيل مجتمعات لإعادة التأمين بالشراكة مع شركات جزائرية و أجنبية و تجميع رأسمالها ،وفي هذا الإطار الشركة المركزية لإعادة التأمين شريك ومساهم في العديد من الشركات نذكر منها :

- الشركة المتوسطية للتأمين وإعادة التأمين MEDRE(لندن) ؛
- الشركة الإفريقية لإعادة التأمين AFRIC-RE (ليقوص-نيجيريا) ؛
- الشركة العربية لإعادة التأمين ARAB-RE (بيروت) ؛
- الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX (الجزائر) .

تتفرد الشركة المركزية لإعادة التأمين بضمان الدولة فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية ،كما تفرض التشريعات على شركات التأمين التي تنشط في الجزائر بأن تودع احتياطي إجباري لدى الشركة المركزية لإعادة التأمين في حدود 5% إلى 10% من الأقساط المحصلة حسب نوعية التأمين، من جهة أخرى للشركة المركزية لإعادة التأمين الحق في الاحتياطيات الاختيارية في حالة تقديم شروط أفضل أو مماثلة لتلك التي تقدمها شركات إعادة التأمين الأجنبية .

### المطلب الثالث: مناخ شركات التأمين الجزائرية

أولاً: العوامل المؤثرة على نشاط شركات التأمين الجزائرية

تتأثر جميع الشركات بعوامل البيئة المحيطة بها ،سواء الكلية أو الجزئية ،وهناك عدة عوامل في البيئة الكلية لشركات التأمين غير مسيطر عليها بشكل عام وتضم <sup>72</sup>:

أ- **العوامل الديموغرافية:** تمثل البيئة الديموغرافية مجموعة المتغيرات السكانية مثل تركيبة المجتمع من حيث العمر، الجنس، والتوزيع الجغرافي للسكان و التعليم، وهذه المتغيرات تؤثر بشكل واضح على عرض وطلب الخدمات ،فالتغيرات التي طرأت في العقدين السابقين والمتمثلة في نمو حجم السكان ،وارتفاع توقعات الحياة وتحسن مستوى التعليم غيرت نمط ومستوى الطلب وتصرفات الأفراد .فمثلا ارتفاع توقعات الحياة يتطلب جهودا إضافية من شركات التأمين في توجيه منتجات لكبار السن.

ب-**العوامل السياسية والقانونية:** تتمثل عوامل البيئة السياسية في النظام السياسي للدولة ،والفلسفة التي يتبناها ذلك النظام في حكم وإدارة شؤون تلك الدولة و التي تتعكس على ما تسنّه من قوانين و أنظمة وتشريعات يتطلبها تنظيم الأنشطة المختلفة التي تتم في نطاق حدودها ،ويعتبر التسويق أحد هذه الأنشطة.

ت-**العوامل الاقتصادية:** إنّ الصحة الكلية للاقتصاد تؤثر على حجم إنفاق المستهلكين ،وعلى ما يشتررون ،يجب دراسة أثر الظروف الاقتصادية على نشاط شركات التأمين .

ث-**العوامل التكنولوجية:** إنّ قدرة الشركة على الاستفادة من التكنولوجيا لتحقيق مستويات أعلى يتوقف على مقدار اليقظة والتتبع المستمر للتغيرات التي تحصل في هذا المجال.

ج-**العوامل الاجتماعية والثقافية:** تسعى شركات التأمين إلى تغيير القيم الغير راسخة وتجنب تغيير القيم الراسخة بالتعامل معها على أساس أنها ثوابت <sup>73</sup>.

---

<sup>72</sup>-هاني الضمور وبشير العلاق ،(2006): تسويق الخدمات ،منشورات جامعة القدس المفتوحة ،فلسطين ،ص ص

هذا بالنسبة للبيئة الكلية لشركات التأمين ،أما البيئة الجزئية التي تتكون من الزبائن، والمنافسين و الموزعين،الموردين و أطراف أخرى، وهذه البيئة ذات صلة وثيقة بشركات التأمين فهي التي تؤثر على قدرتها المباشرة في خدمة الزبائن وعلى قرارات الشركة .ولهذا يعتبر تحليل البيئتين من طرف شركات التأمين مدخلا متكاملا للتقييم الشامل .

### ثانيا:خصائص سوق التأمين الجزائري

حسب دراسة منشورة من طرف شركة إعادة التأمين العالمية في مجلة Sigma<sup>74</sup> ،المعنونة بالتأمين في العالم ،سنة 2012 تصنف الجزائر في المرتبة 61 عالميا من ضمن 147 دولة شملتها الدراسة، وذلك على أساس أقساط التأمين المحصلة ،أما حصتها في السوق العالمية فتقدر بـ 0,03%. أما على الصعيد القاري تأتي الجزائر في المرتبة الخامسة إفريقيا، حيث تقدر أقساط التأمين المحصلة في السوق الجزائرية بما يعادل 1مليار دولار في 2010، هذه القيمة ساهمت بـ 1,5% من مجموع سوق التأمين القاري الذي تقدر قيمة أقساطه بـ 67مليار دولار ،أي ما نسبته 1,5% من السوق العالمي للتأمين(4338 مليار دولار)<sup>75</sup> ،ويمكن إبراز خصائص سوق التأمين الجزائري فيما يلي<sup>76</sup> :

---

<sup>73</sup> -محمود الصميدعي وبشير العلاق ،(2002): أساسيات التسويق الشامل والمتكامل ،الطبعة الأولى، دار المناهج ،عمان ،الأردن ،ص08.

<sup>74</sup> -www.sigma de la swissre.com

<sup>75</sup> -publication des services économiques, le marché des assurances an Algérie ,Novembre 2011.

<sup>76</sup> -بلقوم فريد وخليفة الحاج ،(2012): تطور سوق التأمين و آفاقه المستقبلية في الجزائر "دراسة مقارنة مع الدول المغاربية تونس و المغرب"، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية :الواقع العملي و آفاق التطوير، جامعة حسيبية بن بوعلي الشلف ،الجزائر ،3-4 ديسمبر، ص 6.

أ-ضعف النشاط: يعتبر معدل النفاذ (أقساط التأمين/النتاج المحلي الخام) في سوق التأمين الجزائرية ضعيف، إذ بلغ في 2010 : 8,0% مما يصنف الجزائر في المرتبة 83 عالميا ،وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالدول الصناعية التي يصل فيها المعدل إلى 9% ،أمّا الكثافة التأمينية (مبلغ أقساط التأمين بالنسبة للفرد) فتقدر بـ 8,32 دولار مقابل متوسط عالمي يقدر بـ 620 دولار ،وبذلك تأتي الجزائر في المرتبة (81) عالميا ،في حين وصل معدل التغطية إلى نقطة بيع واحدة لكل 28000 نسمة (نقطة بيع واحدة لكل 5000 نسمة في المتوسط العالمي).

ب-هيمنة الشركات العمومية: عرف قطاع التأمين هيمنة شبه كلية من طرف الشركات العمومية التي تحوز على رقم الأعمال الوطني للصناعة التأمينية ،إلى غاية صدور القرار (95-07) أحدث تغييرات في القطاع، وتنوعت المؤسسات الناشطة في هذا القطاع كما رأيناها سابقا ،ولكن بقيت الشركات العمومية هي المحتكرة في السوق الجزائري ،والتي تسيطر على 75% من مجموع رقم الأعمال من طرف 07 مؤسسات عمومية، و النصيب الباقي من السوق فيعود إلى المؤسسات ذات رأس المال الخاص أو ذات رؤوس الأموال مختلطة، ويرجع تفوق المؤسسات العمومية واحتكارها السوق الجزائرية إلى أسبقيتها في الميدان و اكتسابها للخبرة ،حيث معظمها بدأت نشاطها قبل قرار (95-07).

ج-سيطرة فرع التأمين على الخسائر على مجموع نشاطات التأمين: عرف سوق التأمين في الجزائر احتكار من طرف فرع التأمين على الخسائر ،ويبرر ذلك بزيادة حصص التأمين على السيارات و المركبات باعتباره تأمين إجباري، والذي يمثل 50% من السوق ،في حين أنّ التأمين على الأشخاص لا يمثل إلى 9% من سوق التأمين ،وترجع أسباب هذا الاحتكار إلى :

- أن معظم أقساط التأمين لفرع الخسائر مصدرها التأمين على السيارات و المركبات، الذي يعتبر إجباري، بالإضافة إلى ارتفاع قياسي لحظيرة السيارات في الجزائر خصوصا في السنوات الأخيرة نتيجة زيادة الأجور لأغلبية الموظفين بأثر رجعي؛
- اهتمام الأشخاص بالتأمين على الخسائر المحتملة على البضائع و نقلها، الأخطار المحيطة بالمحاصيل الزراعية (كوارث طبيعية) كلها عوامل ساعدت على ارتفاع أقساط التأمين على الخسائر ؛
- تزايد الأخطار المتعلقة بالمؤسسات ؛
- أمّا ضعف حصة التأمين على الأشخاص (أمراض، وفاة، تقاعد)، فيعود إلى غياب ثقافة التأمين على الحياة باستثناء التأمين الإجباري المقطوع من الرواتب و الأجور؛
- انخفاض القدرة الشرائية بسبب معدل التضخم يعتبر أحد العوامل الكابحة لهذا الفرع من التأمين المعتمد على المداخل الفردية؛
- غياب ثقافة الخطر عند المواطن، إذ أنّ شركات التأمين أضحت لا تهتم بتأمين الفرد على اعتبار أنه أساس المجتمع، بل تركز اهتمامها على الأخطار المرتبطة بالشركات و المسيرين، باعتبار أنّ تكاليف تأمينهم تعد مرتفعة، كما أن نسبة تعرضهم للخطر أقل مقارنة بالتأمينات الأخرى<sup>77</sup> ؛
- تأثير تشريع قانون رقم (09-375) المؤرخ في 16 نوفمبر 2009، الذي اشترط رفع رأسمال شركات تأمين الأشخاص من 200 مليون دج، إلى 1 مليار دج، عرقلت تطور نشاط التأمين على الحياة، أمّا التحسن المسجل في هذا الفرع من التأمين فراجع لتطبيق

<sup>77</sup> -Revue de presse spécial des assurances de personne, CNA,2011.

التأمين على الحياة المشروط للحصول على قرض بنكي، منذ قرار إلغاء القرض الاستهلاكي في 2009.

د-ضعف فرع التأمين على الأشخاص: يبقى فرع التأمين على الأشخاص ضعيفا، إذ لا يساهم إلا بنسبة 8% من حصة سوق التأمين المغاربي، مما يؤدي لضعف إنتاج الصناعة التأمينية في الجزائر، إلا أن هذا الفرع عرف نمو متزايد منذ 2007 نتيجة عدة عوامل، لكن هذا التزايد غير كافي، ومن بين هذه العوامل:

- تدهور الخدمات المقدمة من طرف صناديق الضمان الاجتماعي؛
- تراجع القدرة الشرائية للمتقاعدين بسبب عدم كفاية نظام التأمين للتقاعد الإجباري، الشيء الذي دفع بهم للبحث عن منتجات التأمين على التقاعد المكمل؛
- زيادة الأجور لمعظم شرائح المجتمع في الآونة الأخيرة، مما دفعهم للبحث عن منتجات ادخار ملائمة لوضع فوائض مداخيلهم .

ه-ضعف الاستثمارات الأجنبية: يعرف قطاع التأمين في الجزائر نقص في الاستثمارات الأجنبية، حيث لا يوجد إلا (04) شركات ذات رأس مال أجنبي أو مختلط، التي تمثل 25% من مجموع المستثمرين الناشطين في القطاع، وهذا رغم صدور قانون (95-07) الداعي لتحرير السوق و إتاحة الفرص للخواص، إن وجود المنافس الأجنبي في سوق التأمين يتطلب بسرعة توفير أنواع مبتكرة من المنتجات التأمينية لتغطية حاجات جديدة، أو لإشباع رغبات جديدة للعملاء، أو لتمييز منتجات شركة عن شركة أخرى<sup>78</sup>. ومن بين أهم العقبات التي تقف في وجه المستثمر الأجنبي نذكر منها:

---

<sup>78</sup>-صفوت علي حميدة ومحمد نجاتي إبراهيم، (2000): وثائق التأمين المرتبطة بالوحدات الاستثمارية و مدى ملائمتها للسوق المصرية، مجلة المحاسبة و التأمين، جامعة القاهرة، مصر، العدد 55، ص 15.

- بيروقراطية الإجراءات ،حيث أنّ الملف الخاص بإنشاء مؤسسة تأمين معقد و يستلزم مدة أطول؛

- تكاليف العقار الباهضة التي تشكل عائق أساسي للمستثمر المحلي و الأجنبي ؛

- النظام المالي و البنكي غير الملائم ؛

- انعدام التحفيز المستقطبة للاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع مثل التحفيزات الجبائية.

و-استقرار الكثافة التأمينية: يتسم سوق التأمين الجزائري بكثافة تأمينية ثابتة تقريبا ،وأقل مستوى مقارنة بالدول المغاربية ،حيث قدرت بـ 8,32 دولار، وهي تبقى بعيدة عن المتوسط العالمي للكثافة التأمينية المقدر بـ 620 دولار.

### ثالثا: معوقات التأمين في الجزائر<sup>79</sup>

#### أ- العوامل الخارجية:

- العوامل الاقتصادية: ثبت أنّ التأمين لا يصنع اقتصادا قويا، وإنما الاقتصاد القوي هو الذي يحفز التأمين وينميه و يطرره ،فالاقتصاد الجزائري مرّ بمرحلة جد حرجة أثرت سلبا على أداء قطاع التأمين، فركود وضعف معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية خلال التسعينات أدى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية سالبة<sup>80</sup> ،بالإضافة إلى ذلك ضعف و انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين ،نتيجة للتخفيض في قيمة الدينار<sup>81</sup> ،وضعف الاستثمارات الأجنبية خاصة خارج المحروقات ،مع محدودية الاستثمارات المحلية و التي

<sup>79</sup> -Seba Mohamed,(1997) La situation actuelle et les perspectives de développement de l'activité d'assurance en Algérie ,les 1ère assises des assurances organisé par l'U.A.R ,Hôtel el Aurassi, Alger ,Décembre, P5.

<sup>80</sup> -Projet de rapport national sur le développement humain 1998 ,réalisé par le CNES ,Mai 1999, P54.

<sup>81</sup> -Baya Arhab,(1999) : les effets sociaux du P.A.S dans le cas de l'Algérie ,les cahiers du CREAD, n 46/98 ,par CREAD ,Mars,P45.

تمكن من خلق فرص لطلب مختلف منتجات التأمين، وكذلك تحد من يتمثل في عدم توفر منشآت كبرى عدا المنشآت البترولية، من موانئ و مطارات كبيرة و كثيرة، وبنى تحتية ضخمة، إضافة إلى عدم أهلية عدد كبير من الممتلكات للتأمين .

- العامل الديني: إنّ نظام التأمين في شكله التجاري الحالي يتعارض مع نصوص الشريعة الإسلامية، على اعتبار أنّ التأمين نظام تعاوني و ليس تجاري ربحي، إضافة إلى طريقة استثمار الأموال المجمعة التي يرى فقهاء الدين أنّها تضي عليه طابع الحرام، بسبب الطريقة الربوية التي تستثمر بها<sup>82</sup>، وباعتبار الجزائر بلد عربي مسلم فإنّ الأفراد يتحاشون التأمين إلا في الفروع الإجبارية، تحاشيا للحرام كما يعتبرون و على غرار المسلمين في كافة أنحاء العالم أنّ كل ما يصيب الفرد من أضرار هو من إرادة الله تعالى أي (قضاء و قدر) و عليه فلا ينبغي تحدي إرادة الله .

- العامل الثقافي: إنّ ثقافة الأفراد الجزائريين في التأمين تعتمد على حماية الله تعالى، والحماية التي تلبها الدولة في كل مجالات الحياة الاقتصادية، مما ولد لديهم ثقافة الاتكال على الدولة، وهو ما يظهر جليا من خلال بقاء هيمنة التأمينات الإجبارية (75%) بعد تحرير سوق التأمين ، في حين تبقى حصة التأمينات الاختيارية ضعيفة، حيث أنّ الحماية التي كانت توفرها الدولة في السابق ولدت لدى الأفراد ثقافة عدم الاحتياط، إضافة إلى اللامبالاة بجدوى التأمين، باعتبار أنهم سيحصلون على تعويضات عن الخسائر التي تلحق بهم دون اللجوء إلى التأمين .

- العامل الاجتماعي: تنحدر أغلب العائلات الجزائرية من أصل ريفي ، كما كانت تمتهن الفلاحة وبعض الحرف التقليدية، فالنزوح الريفي نحو المدن بدأ خاصة بعد توجه الجزائر

---

<sup>82</sup>- عبد السميع المصري، (1987): التأمين الإسلامي بين النظرية و التطبيق، مكتبة وهبة، مصر، ص19.

نحو التصنيع في فترة السبعينات، وعليه فإنّ حماية الفرد أو الجماعة لديهم، يفترض أن يتكفل به المجتمع أو العائلة بالمفهوم الواسع، هذا ما نتج عنه ترسيخ خصال التضامن و التكافل لدى أفراد المجتمع التي كانت و لا تزال منتشرة في أوساط سكان الأرياف الخاصة.

- التشريعات والقوانين التنظيمية: إنّ طبيعة احتكار السوق في الجزائر قبل صدور الأمر رقم

(07-95) شكل عائقا كبيرا لتطوير نشاط التأمين في ظل وجود منافسة محددة بين

المؤسسات العمومية و غياب المؤسسات الخاصة، و حتى بعد تحرير قطاع التأمين

ابتداء من 1995، إلا أنّ جو المنافسة بين المؤسسات العمومية لا تزال تهيمن على

فروع تخصصها التي كانت تحتكرها في فترة التخصص، ولم تستطع تنويع محافظ النشاط

لديها، ثم تأخر صدور التشريعات المنظمة للقطاع و ذلك إلى غاية 2006، لتغطية

بعض النقائص و الثغرات التي جاءت في قانون (07-95)، خاصة فيما يتعلق بالسماح

لشركات التأمين الأجنبية لدخول المنافسة بغرض تعزيز و تفعيل قطاع التأمينات، إضافة

إلى رفع الحد الأدنى المطلوب لتأسيس شركات التأمين، بغية تعزيز الثقة، كما أنّ

السياسات الضريبية لا تتماشى و لا تشجع على فروع التأمينات الاختيارية، وخاصة

الادخارية منها كتأمينات الأشخاص (الحياة) بسبب نسب الرسوم على القيمة المضافة

التي ترفع من أسعارها، إضافة إلى ذلك عدم توفير الإحصائيات اللازمة، و التي تفيد

شركات التأمين في استهداف القطاعات التي تراها مناسبة لابتكار المنتجات الموافقة لها

،مع العلم أنّ هذه المهمة توكل إلى الاكتواريين و الذين يشكون بدورهم من قدم

الإحصائيات، وعدم ثقتهم بها، وعدم مراجعة التعريفات التي أصبحت لا تتماشى مع

الوقت الراهن، ولم تستحدث خاصة بالنسبة لتلك المطبقة على تأمينات المسؤولية المدنية

،وتأخر إصلاح باقي القطاعات كالقطاع المالي و البنكي ،لتوفير خيارات لتوظيف الأموال المجمعّة في شركات التأمين، وأخيرا ضعف ومحدودية فعالية جهاز الرقابة على مستوى وزارة المالية ،والذي يركز على مفتشي التأمين المتواجدين على مستوى لجنة الإشراف على التأمينات ، نظرا لعدم قدرة عدد ضئيل في مراقبة كل وكالات و عقارات شركات التأمين، مضافا إليها الوكلاء العامون و السماسرة للتأكد من ضبط الحسابات و عدم مخالفة القوانين.

ب-العوامل الداخلية : وهي العوامل التي ترجع أغلبها على الشركات التي تنشط في القطاع و نذكر منها:

- عدم وجود نظام فعّال للإعلام الآلي، الذي يسمح بربط شركات القطاع ببعضها البعض، والشركة الأم بفروعها لتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بمعالجة الأضرار ،و الإسراع في التعويضات ؛
- انتهاج سياسة تنافسية مبنية على أساس تخفيض التعريفات دون الاهتمام بجودة الخدمات، الأمر الذي انعكس سلبا على الخدمات المقدمة للزبائن ؛
- محدودية الدور التحسيبي الذي تقوم به شركات التأمين و الأطراف المعنية الأخرى،لشرح أهمية التأمين و مزاياه من جهة، و العمل على استرجاع ثقة جمهور المؤمن لهم من جهة أخرى، وهذا كله لتحريك الطلب على مختلف منتجات التأمين؛
- عدم قدرة الشركات الخاصة على رفع التحدي بالصفة المطلوبة ،حيث سجل خروج شركة "ستار الهناء" و "الريان للتأمين" نتيجة المصاعب المالية التي واجهتها ،كما سجل سحب الاعتماد من فرع تأمين القروض من "العامة للتأمينات المتوسطة" ؛

- عدم توفر الرساميل بالصفة الكافية لزيادة معيار الثقة و الأمان تجاه شركات التأمين، مما يسمح لها باكتتاب صفقات أكبر، وزيادة معدل الاحتفاظ دون اللجوء إلى إعادة التأمين من خارج حدود البلد ؛
- عدم التقيد بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين مؤسسات القطاع للوفاء بالتزاماتها، خاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات المتعلقة بالتعويضات، مثل اتفاقية التعويض المباشر للأضرار المادية IDA، و البشرية IDAC\*، التي أبرمت سنة 2001، إلا أنه لم يتم العمل بها نتيجة لتملص بعض المؤسسات، بالإضافة إلى غياب القوانين المنظمة في مثل هذه الحالات ؛
- ارتفاع نسبة الغش و التزوير من طرف جمهور المؤمن لهم، بالتواطؤ في بعض الأحيان مع أعوان الوكالات ؛
- تهميش وظيفة التسويق التي تؤدي لنقص الاتصال بين المؤمن و المؤمن له، ونقص الابتكار في المنتجات التأمينية و متابعة الزبائن بعد التعاقد<sup>1</sup>، وكذلك محدودية شبكة التوزيع التي لا تزال تقتصر على الوكلاء العامون و السماسرة و الوكالات المباشرة .

#### رابعا: سبل وقاية قطاع التأمين الجزائري

\*-قد بدأ العمل بها منذ جانفي 2001، وهي تشمل في المرحلة الأولى الأضرار التي لا تتعدى 20000 دج، و IDAC

تقضي بتعويض الأضرار للمؤمن له، سواء كان المخطئ أو لا .

<sup>1</sup>-Zabat Nadia, (1993) : Techniques de marketing appliquées aux assurances des personnes « Approche théoriques et pratiques » ,Revue Algérienne des sciences juridiques-économiques-et politiques, édité par l'IDSA université d'Alger, n 03,p 481.

تكمّن تحديات سوق التأمين الجزائري في إحداث التغييرات اللازمة التي تمكنه من تطوير طاقاته التقنية و المالية و البشرية ،وتحسين مستواها ،ولهذا تتواصل جهود أغلبية المتعاملين في السوق و المشرفين عليه، لتطوير سوق التأمين الجزائري و دعمه وإعطائه بعثا جديدا، ليتسنى له القيام بالدور و المهام المنتظرة منه، فهناك حتمية على كل من مختلف الهيئات المكونة لهذا القطاع وشركات التأمين من تذليل العقبات التي تواجه سوق التأمين الجزائري .

#### أ-الإجراءات المتخذة من طرف الدولة:

- بادرت الدولة بإصدار قانون التأمينات الجديد (06-04) ،وأنتبعته بمجموعة من المراسيم و القرارات بهدف تحريك القطاع و تنظيمه، وتشجيع المنافسة، وتعزيز الرقابة لحماية مصالح المؤمن لهم خوفا من أي عقبات تؤدي إلى زعزعة هذا القطاع و الاقتصاد الوطني ؛
- كما تمّ إصدار صندوق ضمان المؤمن لهم ،الذي يتحمل تسديد كل أو جزء من الديون المترتبة على الشركات الناشطة في القطاع، أو فروعها أو وسطائها المعتمدين اتجاه زبائنها في حالة إفلاسها أو عجزها<sup>84</sup>، و يستمد هذا الصندوق موارده من اشتراك سنوي لشركات التأمين و إعادة التأمين بمقدار 1% من الأقساط الصافية ؛
- اعتماد "جمعية مهنية للمؤمنين" لدى الوزير المكلف بالمالية ،ويفرض على كل شركات القطاع الوطنية و الأجنبية أن تنظم إليها ،و التي يتمثل هدفها الأساسي في تمثيل و تسيير المصالح الجماعية لأعضائها و المتعلقة بالمهنة ،كالوقاية من الأخطار و محاربة كل عوائق المنافسة و التكوين و العلاقات مع ممثلي الموظفين ،بالإضافة إلى إعلام و

---

<sup>84</sup>-الجريدة الرسمية، المادة 32، من قانون (06-04) ، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006، العدد 15، ص8.

تحسيس منخرطيهما والجمهور، و كذلك اعتماد الوزير المكلف بالمالية لجمعية مهنية لكل الوكلاء العاميين و السماسرة، وهو ما يبين نية الوزارة الوصية للاهتمام بكافة الأطراف المعنية بالقطاع؛

- التوجه نحو التأميين التعاوني، وذلك من خلال السماح بفتح هذا النوع من المؤسسات الذي يلقى إقبالا و نجاحا في الدول العربية، خاصة في دول الخليج ؛
- فتح المجال أمام توزيع شبكة التوزيع التقليدية، لتشمل الوكالات البنكية و شبائيك المؤسسات المالية و الصناديق المشابهة<sup>85</sup>، وهو ما يعرف بـ "Bancassurance"، وهي إحدى القنوات ذات المردود المرتفع و المستخدمة في كافة الدول المتقدمة، والتي عن طريقها يسمح بتسويق منتجات التأمين عبر شبائيك الوكالات البنكية ؛
- عملت الوزارة كذلك مع وزارة المالية الفرنسية على إنهاء حالة الاحتقان التي نتجت عن تأميم الجزائر لقطاع التأمين سنة 1966، والتي نتج عنها اشتراط الشركات الفرنسية التي كانت معنية بالتأميم\*، بتسوية المشكل قبل دخول السوق الجزائرية للتأمين، وهو ما تمّ تجاوزه بتوقيع اتفاق بداية مارس 2008، مما يوحي بدخول الشركات الفرنسية للتأمين و إعادة التأمين، وتحريك القطاع ؛
- عمدت الدولة على إصدار تشريعات تقضي بالاستفادة ما أمكن من أرباح شركات التأمين عن طريق فرض تكوين الاحتياطات و فتح مجالات أخرى لتوظيف الأموال ؛

---

<sup>85</sup>-الجريدة الرسمية، المادة 01، من المرسوم التنفيذي رقم (07-153)، المؤرخ في 22 ماي 2007، و الصادرة في

23 ماي 2007، العدد 35، ص 18.

\*-الشركات المعنية (05) وهي: أكسا (AXA)، أفيفا (AVIVA)، أ، التأمينات العامة الفرنسية (AGF)، MAA، و Group

. AMA

- كما عملت على تكثيف حملات التوعية في مختلف وسائل الاتصال، وكذلك عن طريق بعض الهيئات

(شرطة المرور، و الدرك الوطني.....) للحد من حوادث المرور .

- منح تخفيضات ضريبية أو إعفاءات، مثل تخفيض 50% على عقود تأمين الصادرات كما جاء في قانون المالية 2001، كذلك إعفاء عقود التأمين على الكوارث الطبيعية من الرسم على القيمة المضافة و هذا مثل ما تناوله قانون المالية 2004، ووجود تخفيضات أخرى تكون عن طريق مؤسسات عمل الموظفين، عن طريق علاقتها مع شركات التأمين كتخفيض 50% على تأمين السيارات لعمال المؤسسة..... الخ .

#### ت-الإجراءات المتخذة على مستوى شركات التأمين:

- تعمل مؤسسات التأمين جاهدة لإتباع استراتيجيات تسويقية تمكنها من التقرب أكثر من الزبائن لمعرفة حاجياتهم ورغباتهم بغرض إشباعها، حيث أنّ عملية التسويق للتغطيات التأمينية تمثل العمود الفقري الذي تقوم عليه هذه الصناعة، بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية خاصة العاملة في مجالات دراسة الأخطار و قبولها و تسعيرها و الخبرة اللاكتوارية و التحليل المالي و إدارة محافظ الاستثمار<sup>87</sup>؛

- إنّ عائق سوق التأمينات في الجزائر هو ليس العرض، وإنّما في الطلب الذي يبقى محتشما للاعتقاد بأنّ التأمين من الكماليات، وخاصة بالنسبة للمنتجات التي تستحوذ على غالبية الجمهور مثل تأمينات الحياة التي تحتل مكانة هامة في البلدان المتقدمة، وبالتالي

---

<sup>87</sup>- عبد الخالق رؤوف خليل، (2009): واقع شركات التأمين في الوطن العربي، الحلقة العلمية حول "العلاقة التبادلية بين التأمين وحوادث المرور"، كلية التدريب، بيروت، لبنان، 16-20 ماي، ص07.

على شركات التأمين أن ينصب اهتمامها على الاتصال الهادف لخلق الحاجة إلى التأمين

،وتقوية معدل دخوله وبالتالي العمل على إرساء ثقافة التأمين داخل المجتمع<sup>88</sup> ؛

- هناك توجه إلى ابتكار منتجات جديدة من طرف مؤسسات التأمين ،وتعمل على الإشهار

بها، وعلى سبيل المثال طرحت شركة SAA خمسة منتجات جديدة نذكر منها :

• عقد التأمين "ضمان إضافي Séciritoplus: والموجه إلى أرباب العائلات لمواجهة كل

العواقب السيئة التي قد تحدث لهم جراء الوفاة أو العجز الجزئي أو الكلي من خلال

الحصول على مبلغ مالي حسب حالة الضرر، كما يمنح هذا العقد للأشخاص الذين

يرغبون في الحصول على موارد مالية عند سن معينة خاصة الأطفال؛

• عقد تأمين "التقاعد الإضافي Avenir Retrait":وهو الذي يسمح للمؤمن له بالحصول

على مبلغ إضافي للتقاعد وذلك حسب الاحتياجات و الإمكانيات المالية لطالب هذا النوع

من عقود التأمين؛

-أما شركة CAAR فقد تقدمت بعقد " التأمين المدرسي" الموجه للتلاميذ المتمدرسين الأقل من

20 سنة ،والذي يسمح بتغطية الأخطار التي تواجههم داخل أو خارج المحيط المدرسي ؛

• أما الجزائرية للتأمينات 2A فقد تقدمت بمجموعة من المنتجات نذكر منها:

\* عقد التأمين المؤقت عند الوفاة "الاحتياط الفردي" لتوفير ضمان مالي للعائلة

والأطفال القصر عند حدوث أي مكروه لمعيل العائلة في حالة الوفاة أو العجز

؛

---

<sup>88</sup> -Ali Djendi ,(2001) : les nouveaux enjeux, revue Algérienne des assurances, U.A.R ,Alger, N04 ,Juin, P5.

\* عقد التأمين المؤقت "إهلاك القرض" والذي يهدف إلى تسهيل الاستثمارات

العائلية للحصول على قروض بنكية، بحيث يضمن هذا العقد تسديد القرض

عند وفاة أو عجز المقترض .

خ- بعض المؤسسات بدأت بالنزول مباشرة إلى الزبائن لتوزيع منتجاتها ،أو الاتصال بهم بطرق

مباشرة كالبريد و الهاتف ،ونذكر هنا أنّ مؤسسة CAAT تقوم بإرسال أعوان متخصصين في

التسويق لإقناع الزبائن الهامين ومتابعة زبائنها الحاليين ،كما أنّ مؤسسة CIAR لديها

مشروع لإرسال 10000 شاب يعملون كمستكشفين و مهمتهم الرئيسية هي التعريف المباشر

بمنتجاتها وهو نفس الأمر الذي قامت به " GAM"؛

د- توجهت مؤسسات التأمين إلى تنويع توظيفاتها المالية ،وخاصة عن طريق المساهمة في رأس

مال الشركات الاقتصادية الأخرى المحلية أو الأجنبية ،وذلك بغرض كسب المزيد من

الأرباح؛

ذ- بعض المؤسسات قامت بالتعاون فيما بينها لفتح فروع خبرة لما لهذه الأخيرة من دور هام في

تحسين الخدمات، وكمثال على ذلك فرع الخبرة "EXAL" الذي أنشأ بين

CCR,CAAT,CAAR، والذي يقوم بكل عمليات الخبرة على أضرار السيارات و البنائيات

لصالح هذه المؤسسات، إلى جانب "CNMA"، أمّا شركة "SAA" فقامت بتأسيس فرع للخبرة

خاص بها تحت اسم "EXACT"، وهو ما يساعد على تخفيض التكاليف و تحسين أداء

الخدمات بغرض التنافس؛

ر- وسعياً للحد من ظاهرة الغش في قطاع التأمين، الذي يكبد شركات التأمين خسائر جمة، فقد

تمّ الاتفاق بين 3 شركات تأمين جزائرية : "SAA,CAAR,CAAT" لإنشاء فرع خاص

برأسمال مشترك موزع عليهم بحصص متساوية، وأوكل لهذا الفرع مهمة تحديد طبيعة التزوير

الذي يتم على مستوى كل فرع من فروع التأمين لهذه الشركات ؛

ز- سعي مؤسسات التأمين الوطنية لتطوير طرق الإنتاج وتقديم خدمات التأمين، ويعني ذلك أن

لا تقتصر المنافسة على السعر فقط، بل يجب ان تتعداه إلى النوعية عن طريق تقديم

خدمات تأمينية حديثة غير تقليدية و متميزة<sup>89</sup> ؛

س- تسعى العديد من شركات التأمين لإبرام اتفاقيات شراكة مع شركات التأمين الأجنبية،

لتوسيع فروعها داخليا و خارجيا ،وكذا الاستفادة من الخبرة الأجنبية خاصة ما يتعلق بتطوير

فرع تأمين الحياة ،ونسجل في هذا الإطار بروتوكول "نية" للشراكة الاستراتيجية بين المؤسسة

الوطنية للتأمين "SAA" و تعاضدية تأمين تجار و صانعي فرنسا ،و إطارات و أجراء

قطاعي التجارة و الصناعة "ماسيف MACIF" ،والذي يقضي بإنشاء هياكل التعاون و

التمتية في شكل فروع مشتركة بالجزائر و فرنسا أو في الدول التي تتواجد فيها الشركة

الفرنسية، إضافة إلى تكوين إطارات الشركة "SAA" في مختلف التقنيات و المنتجات الحديثة

في سوق التأمين الفرنسية و العالمية ؛

ش- تعظيم نشاط الوعي التأميني<sup>90</sup>، حيث لا بد أن يخرج الوعي التأميني من داخل شركات

التأمين نفسها، لذا يجب أن يكون جميع العاملين في هذه الصناعة رُسل لنشر الوعي

التأميني لدى المواطن؛

---

<sup>89</sup>-عزة عبد السلام إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 06.

<sup>90</sup>-خيربي عبد الحميد سليم، (1995): الوضع الحالي لسوق التأمين العربية، ندوة اتفاقية الجات و آثارها على صناعة التأمين العربية، الاتحاد العام العربي للتأمين، القاهرة، مصر، جانفي، ص ص 79-109.

ص- لا يركز اهتمام الشركات بالزبون فقط ،بل العمل على دراسة وتطوير جهاز الإنتاج الفردي<sup>91</sup> في الشركات بأنظمة أخرى مختلفة ،بحيث يمكن تجميع المجهود الفردي في صورة مجموعات أو شركات تعمل بصورة جماعة علمية و ليست مقتصرة على نشاط فردي،وبهذا تكون تكلفة الإنتاج جماعية و ليست فردية ،مما يساعد على التكامل و التعاون.

## الخلاصة:

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل، وبعد التعرض لأهم النقاط والمفاهيم المتعلقة بالموضوع، وبعد توضيحنا للإطار النظري و السرد التاريخي لنشاط شركات التأمين، وإبراز نشاطها ودورها في الوطن العربي وفي الجزائر، لاحظنا ما يعانیه القطاع من مشاكل وتحديات في معظم الدول العربية وفي الجزائر، كما لاحظنا مدى سعي الجزائر للنهوض بهذا القطاع من خلال إحداث إصلاحات تشريعية واقتصادية لمعالجة المشاكل التي يتخبط فيها، وهذا لتوفير المناخ الملائم لسير شركات التأمين، باعتبارها محرك

---

<sup>91</sup> -Steven Goldstein ,(2000): the development and marketing of insurance products and services “creating a global marketplace “,the Egyptian insurance sector in transition, a conference , sponsored by the U.S department of federation of Egypt, Cairo, Egypt ,July 10-11 , P05 .

للتنمية من خلال ما توفره من تغطية لمخاطر القطاعات الأخرى، فالتأمين يتعامل مع المكونات الأساسية للاقتصاد من موقع تقويتها وتعزيزها من خلال الضمان الذي يمنحه لها لتتنبثق فعاليتها بأقصى طاقاتها، حيث في الواقع لا يُمكن لشركات التأمين باعتبارها مؤسسات مالية ممارسة نشاطها بمعزل عن نشاط آخر مُكمل لها، ألا وهو النشاط المالي، حيث تقدم خدمات تساهم في تمويل الاقتصاد الوطني، وهو ما يبرز دورها المزدوج ما بين التأمين والتمويل، إذ تسعى لتعظيم مردوديتها من أجل تدعيم مركزها المالي، لأنّ لها موارد خاصة بها تعتبر وسيلة من وسائل الادخار، التي يتم إعادة ضخها لتمويل المشاريع الاستثمارية و تحقيق التنمية، و السؤال الذي يطرح نفسه هنا: فيما يكمن الدور التمويلي لشركات التأمين، وهو ما سنراه في الفصل الموالي .

## مقدمة الفصل :

يعتبر التمويل أحد العناصر الأساسية في التنمية، وإذا كان مفهوم التنمية أوسع بكثير من مجرد توفير وسائل التمويل بما تتطلبه التنمية من تطوير للقوى البشرية، ووضع النظم و المؤسسات المناسبة فضلا عن انتهاج السياسات الاقتصادية الملائمة، فإنّ التمويل مازال يلعب دورا رئيسيا في عملية التنمية، ويأخذ التمويل أشكالا متعددة فهو قد يكون إقراضا كما قد يكون إسهاما، وتتعدد المؤسسات المالية بتعدد أشكال التمويل، حيث التمويل بالمساهمة يكون بأخذ حصص في رأس المال، وعادة ما تقوم به شركات الاستثمار و بعض الصناديق، أما التمويل بالإقراض فهو الأكثر انتشارا وتقوم به عادة البنوك و مؤسسات التمويل المختلفة.

وتعتبر شركات التأمين من بين المنشآت المالية التي أصبحت أحد ركائز النظام المالي، حيث لم يبق قطاع التأمين كما كان سابقا نظام تعاواني الهدف منه ضمان المخاطر وتشتيتها سواء كانت تخص الإنسان في حياته أو ممتلكاته، ولكنه أصبح قطاع اقتصادي مستقل بذاته لأنّ له موارد خاصة به، كما يعتبر وسيلة من وسائل الادخار يمكن حقنها في تمويل الاقتصاد الوطني، إذا عملنا على هيكلته وتنظيمه و تشجيع المؤسسات الناشطة في هذا المجال، حيث زيادة الاكتتاب فيها يؤدي إلى زيادة مدخرات القطاع وبالتالي زيادة مصادر التمويل، إذ تقوم هذه الشركات بجمع الأموال من حملة الوثائق على شكل أقساط تدفع مقدما لتغطية مخاطر محتملة مستقبلا، ثم تكون من هذه الأموال الاحتياطيات والمخصصات الفنية الكافية لمواجهة هذه الالتزامات، مع توظيف هذه الأموال المحتجزة في استثمارات متنوعة. والنجاح في تحديد سياسة مثلى لهذه الاستثمارات بما يحقق عائدا مناسباً في ظل أدنى درجات الخطورة هو الهدف الأساسي لشركات التأمين للمحافظة على هذه الأموال و تنميتها، كما أنّها لا تمتلك منها إلاّ القدر اليسير والمتمثل في رأس المال والاحتياطيات غير الفنية، وتظل الغالبية العظمى لهذه

الأموال حقا من حقوق حملة الوثائق، ولذلك تتدخل الدولة للإشراف على توظيف و استثمار هذه الأموال، ووضع القيود و الضوابط اللازمة للمحافظة عليها و تتميتها .ومن خلال كل هذا سنتناول في هذا الفصل الدور التمويلي لشركات التأمين باعتبارها مؤسسات مالية، وذلك من خلال التعرض للنظام المالي والمؤسسات المالية في المبحث الأول، والنشاط المالي لشركات التأمين في المبحث الثاني، والسياسة الاستثمارية لشركات التأمين في المبحث الثالث.

**المبحث الأول: النظام المالي والمؤسسات المالية**

رغم الاختلاف الموجود بين مؤسسات التمويل الناشطة في النظام المالي والنقدي، إلا أنها تشترك في هدف أساسي هو تمويل الاقتصاد بالموارد اللازمة. وتقديم خدمة مشتركة هي الوساطة المالية، أي جلب الأموال من الموردين وإعادة ضخها في المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى موارد مالية، وهو ما سيتم إبرازه في هذا المبحث، حيث سنتعرض لمكونات النظام المالي والخدمات التي يقدمها في المطلب الأول محاولين في ذلك توضيح مفهوم النظام المالي والتعرف على أهم المؤسسات التي يحتويها منها المؤسسات المالية التي سيتم تناولها في المطلب الثاني، في حين أنه سيتم عنونة المطلب الثالث بالمؤسسات المالية والتنمية وهذا لتبيان علاقة هذه المؤسسات ودورها في تحقيق التنمية من خلال الخدمات التي تقدمها.

### **المطلب الأول: مكونات النظام المالي والخدمات التي يقدمها**

#### **أولاً: مكونات النظام المالي**

يعتبر النظام المالي أحد المكونات الأساسية لاقتصاديات أي دولة بسبب ما يقدمه من خدمات. فهو يتكون من شبكة من الأسواق المالية، والمؤسسات المالية، والشركات، والعائلات، ورجال الأعمال، والحكومة التي تكون هذا النظام و تنظم وتضبط عملياته وتراقبه. ويوضح الشكل الموالي الوظيفة الأساسية للنظام المالي والتي تتمحور في تحويل المدخرات والأموال من وحدات الادخار إلى وحدات الاستخدام.

**الشكل رقم (01): الوطاء والمؤسسات المالية داخل النظام المالي**



إلى المقترضين ويحصلوا على دخل سواء في شكل فائدة أو توزيعات أو مكاسب رأسمالية. فإذا زادت حاجة المقترضين إلى الأموال ترتفع معدلات الفائدة، هذا الارتفاع يشجع المدخرين على زيادة مدخراتهم وتقليل استهلاكهم، ومن ناحية أخرى إذا انخفضت حاجة المقترضين إلى الأموال فإنّ معدلات الفائدة تنخفض وبالتالي تنخفض المدخرات .

### ثالثاً: أنظمة تمويل الاقتصاد

يقصد بأنظمة تمويل الاقتصاد: " ذلك الإطار الذي يهتم بآلية تجميع المدخرات الفائضة عن احتياجات أصحابها و توجيهها لتمويل مختلف الأنشطة والمشروعات، و تبعاً لنشاط كل طرف يمكن التمييز بين صنفين من الوحدات الاقتصادية، الوحدات الاقتصادية ذات الفائض و الوحدات الاقتصادية ذات العجز<sup>93</sup> ."

- **الوحدات ذات الفائض:** و هي كل وحدة تشكل مركزاً لاتخاذ قرار يتصف بالاقصادية، تمتلك في أعقاب نشاطها قدرة فائضة على تمويل وحدات أخرى .

- **الوحدات ذات العجز:** وهي وحدات اقتصادية تكون بحاجة للتمويل.

وهناك نوعين من أساليب التمويل الخارجي إذ نميز بين :

أ- **أسلوب التمويل الغير مباشر<sup>94</sup>:** حيث يتم تحويل الموارد المالية من وحدات الفائض إلى المؤسسات المالية، والمتمثلة أساساً في البنوك، شركات التأمين، مؤسسات الادخار والإقراض وصناديق التقاعد،

---

<sup>93</sup>- عبد الرزاق كبوط وعبد الرزاق بن الزاوي، (2006): أثر التمويل الدولي على الاقتصاديات والمؤسسات "دراسة حالة الجزائر"، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات "دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 21 و 22 نوفمبر، ص 2.

<sup>94</sup>- محمد يونس، عبد المنعم مبارك، (2002): مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، ص 130.

ومقابل هذا التحويل تحصل وحدات الفائض على أصول مالية تصدرها تلك المؤسسات على أنفسها وتسمى أصول غير مباشرة مثل شهادات الادخار، ثم تقوم المؤسسات الماليّة بتحويل هذه الموارد المالية من خلال عملية الإقراض إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي التي تقوم بإصدار أصول مالية مباشرة تبيعها للمؤسسات المالية.

**ب- أسلوب التمويل المباشر<sup>95</sup> :** يعتمد هذا الأسلوب على تحويل الموارد الماليّة من الأعوان ذوي الفائض إلى الأعوان ذوي العجز بشكل مباشر من خلال إصدار الأعوان ذوي العجز أوراق ماليّة يتم شراؤها من طرف الأعوان ذوي الفائض، وتتم العمليّة في السوق الماليّة، ومن أهم الأوراق الماليّة المباشرة الأسهم والسندات.

و تبعا لحقيقة التمويل المباشر و غير المباشر يمكن أن نميز بين شكلين أو نظامين تمويليين يسمحان بتحقيق هذا التوافق بين الوحدات صاحبة الفائض و الوحدات صاحبة العجز ؛ إذ نميز بين<sup>96</sup>

**- اقتصاد الاستدانة:** وهو الاقتصاد الذي يعتمد فيه المتعاملين غير الماليين على القروض التي يحصلون عليها من البنوك، التي تتيح لهم إمكانية الحصول على الموارد الكافية لتشغيل استثماراتهم و أنشطتهم المختلفة .

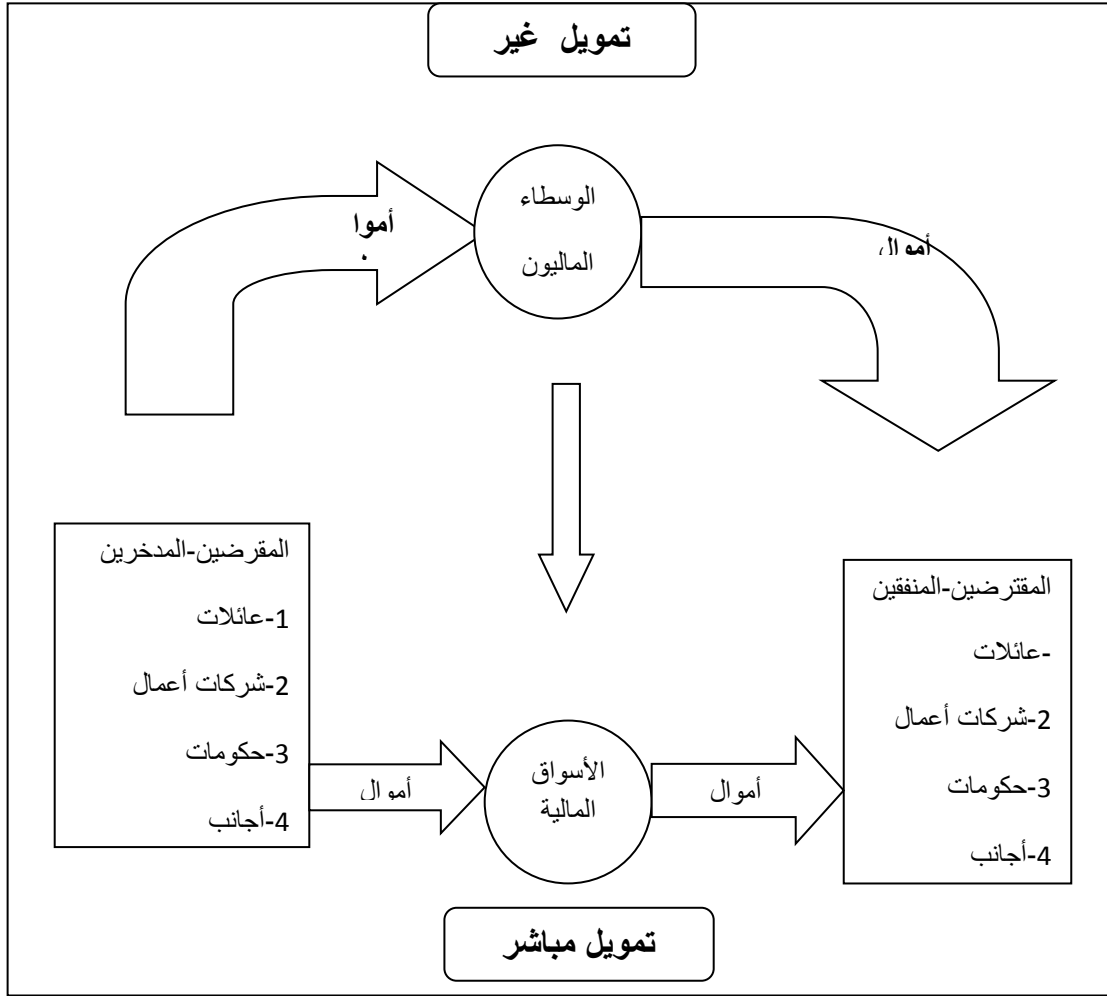
**- اقتصاديات السوق المالي:** وهو النظام الذي يعتمد فيه المتعاملين غير الماليين- في تمويلهم لتلبية احتياجاتهم المختلفة الاستثمارية أو الاستغلالية -على إصدار الأصول المالية في أسواق المال، التي شهدت تطورا هائلا، و بتعمق الاتجاه العالمي نحو العولمة المالية، وتزايد مستوى التطورات التي شهدتها الأدوات المالية التي تضمن توافر أدوات الاستثمار و التوظيف بحسب ميول و رغبات المتعاملين. ويمكن توضيح وظائف الأسواق المالية في الشكل الموالي:

---

<sup>95</sup> - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، (2004) : النقود والمصارف والأوراق الماليّة ، الدار الجامعيّة للنشر والتوزيع، مصر، ص 17.

<sup>96</sup> - عبد الرزاق كبوط وعبد الرزاق بن الزاوي، المرجع السابق، ص3.

## الشكل رقم (02): وظائف الأسواق المالية



المصدر: محمد صالح القرشي، (2009): اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، الشارقة، وإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ص187.

المطلب الثاني: المؤسسات المالية

أولاً: تعريف المؤسسات المالية

تعرف المؤسسات المالية على أنها: " منظمات قادرة على إنشاء التزامات على نفسها، ومنح حق للغير من خلال بيع (خلق) أصول مالية، مقابل موارد مالية سائلة تستخدمها في شراء أصول مالية من الغير<sup>97</sup> ."

كما تعرف المؤسسات المالية بأنها: "شركات أعمال حيث تتكون أصولها بصفة أساسية من الأصول المالية أو الالتزامات ومستحقات لدى الغير أسهم، سندات، قروض بدلا من الأصول المادية كالمباني والأجهزة، والمواد الأولية كما في منشآت الأعمال، فهي تمنح القروض للعملاء أو تمنح القروض للعملاء أو تشتري وتستهتمر في الأوراق-المطروحة بسوق المال<sup>98</sup>"

وباختصار تعتبر المؤسسات المالية جزءاً من النظام المالي، وهي تعمل كوسيط بين وحدات الفئات المالي والعجز المالي، كما تقوم بتحويل المدخرات إلى استثمارات فعلية لزيادة الدخل القومي وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع. وتتمثل طبيعة عمل هذه المؤسسات في الشكل الموالي:

### الشكل رقم ( 03 ): طبيعة عمل المؤسسات المالية

---

<sup>97</sup>-محمود محمد الداغر،(2007): الأسواق المالية "مؤسسات، أوراق، بورصات ،الطبعة الثانية، دار الشروق للنشر

والتوزيع، عمان، الأردن،ص47.

<sup>98</sup>-رسمية زكي قرياقص وعبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص12.

وحدات العجز المالي	أوراق مالية أولية (أسهم، سندات، كمبيالات)	بنوك تجارية شركات التأمين صناديق الادخار والاستثمار والوسطاء الآخرون	أوراق مالية ثانوية والخدمات الأخرى حسابات جارية، ودائع ادخارية، بوالص تأمين، تدفق المدخرات	وحدات الفائض المالي المقرضون ووحدات الادخار
( المقرض النهائي )	قروض استثمارات خدمات مالية أخرى			

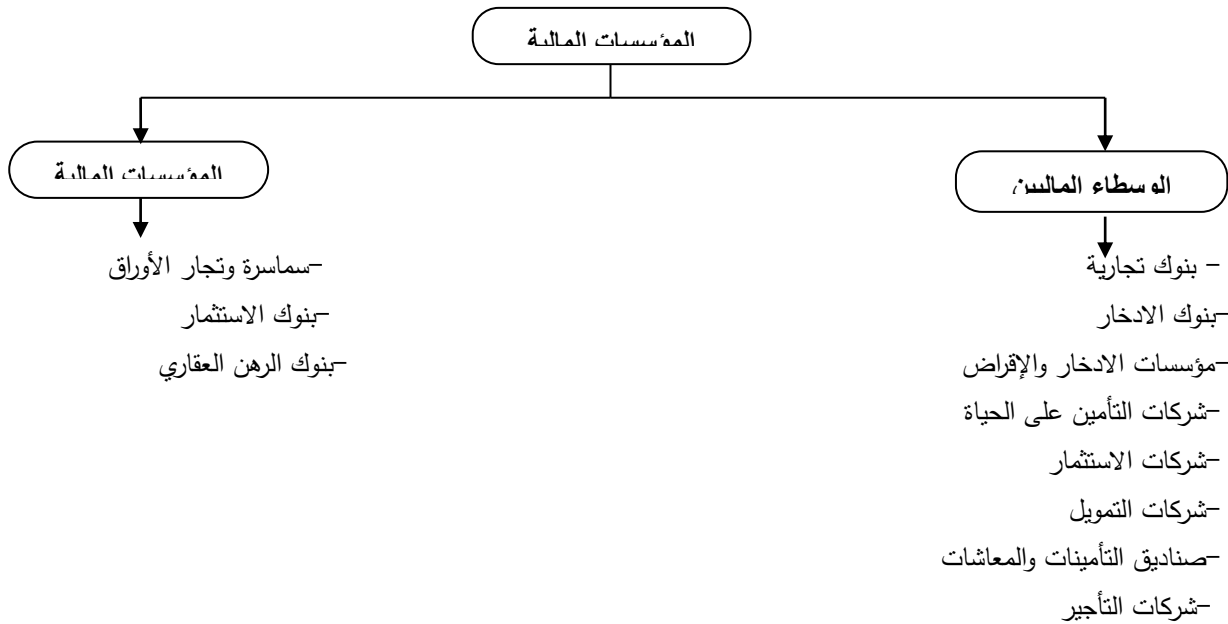
حاجة الكثير من المقرضين للأموال:  
-قروض طويلة الأجل  
-تحمل المخاطر المترتبة على عملية الإقراض  
-المزيد من الائتمان

المدخرون بحاجة إلى:  
-السيولة  
-الأمان  
-الملاءمة  
-إمكانية الحصول على الأصل  
المالي في شكل وحدات صغيرة

المصدر: رسمية زكي قرياقص وعبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

ثانيا: تصنيف المؤسسات المالية : تصنف كأحد التصنيفات التي تظهر في الشكل الموالي

الشكل رقم (04): مجموعات المؤسسات المالية



المصدر: رسمية زكي قرياقص وعبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

وتتفاعل المؤسسات المالية فيما بينها، بسبب الخدمات التي تقدمها داخل النظام المالي، وكدليل على ذلك ما يوضحه الجدول الموالي والذي يبين مدى التفاعل بين شركات تداول الأوراق المالية والمؤسسات المالية الأخرى.

#### الجدول رقم (04): التفاعل بين شركات تداول الأوراق المالية مع المؤسسات المالية

أنواع المؤسسات المالية	التفاعل مع بقية المؤسسات المالية
البنوك التجارية ومؤسسات الادخار	-توجد منافسة بين البنوك التجارية وبنوك الاستثمار وشركات السمسرة في تقديم خدمات السمسرة. -تنافس البنوك التجارية شركات الأوراق المالية في الأوراق التجارية وتقديم المشورة في حالات الاندماج.
صناديق الاستثمار	-تقوم شركات السمسرة بتسويق وتنفيذ عمليات صناديق الاستثمار. -ثم تنظيم صناديق الاستثمار عن طريق شركات الأوراق المالية. -تشتري صناديق الاستثمار الأوراق المالية الجديدة عن طريق شركات السمسرة.
صناديق الادخار	-تقديم شركات الأوراق المالية المشورة لمدير محفظة الأوراق المالية في صناديق الادخار -تنفيذ شركات السمسرة صفقات تداول الأوراق المالية لصناديق الادخار وتقديم الإشارات الخاصة بالمخاطر.
شركات التأمين	-تقدم شركات تداول الأوراق المالية النصيحة لمديري محفظة الاستثمار لشركات التأمين. -تدير شركات السمسرة محفظة الأوراق المالية الخاصة بشركات التأمين. -تقدم لها الاستشارة الخاصة بعلاج مخاطر أسعار الفائدة وإعادة بيع الأوراق المالية. -قد تنافس شركات السمسرة بشركات التأمين.

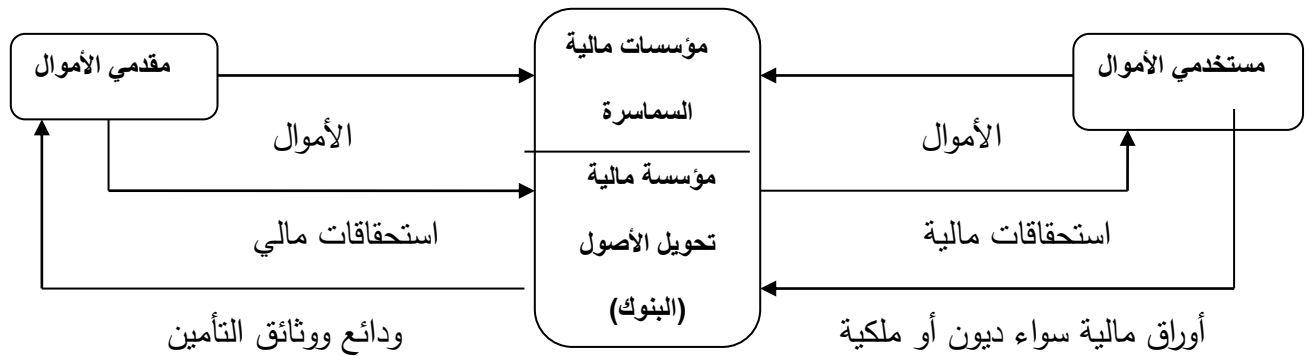
المصدر: فريد راغب النجار، (2008): أسواق المال والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص171.

#### ثالثاً: دور المؤسسات المالية كوسيط مالي<sup>99</sup>

<sup>99</sup> - عبد الفتاح اسماعيل وعبد الغفار علي حنفي، المرجع السابق، ص16.

لقد قدم النظام المالي بديلاً لتدفق الأموال بين مقدمي الأموال ومستخدمي الأموال وهو التدفق الغير مباشر للأموال، وذلك من خلال المؤسسات المالية، حيث يفضل مقدمي الأموال الاستحقاقات المالية المقدمة من خلال المؤسسات المالية عن الاستحقاقات المالية المصدرة مباشرة من خلال المستخدم النهائي للأموال، وذلك كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل رقم ( 05 ): تدفق الأموال مع وجود المؤسسات المالية



المصدر: عبد الفتاح اسماعيل وعبد الغفار علي حنفي، المرجع السابق، ص16

يتضح من الشكل السابق أنّ تدفق الأموال غير المباشر مع وجود المؤسسات المالية يمكن أن يكون من خلال نوعين من المؤسسات المالية. النوع الأول هو المؤسسات المالية التي لا تقوم بدور الوساطة المالية وإنما تقوم بتقديم خدمات مالية مثل سمسرة الأوراق المالية، وتجار الأوراق المالية، وبنوك الاستثمار، حيث يتمثل دور سمسرة الأوراق المالية في الوساطة بين البائع والمشتري، بحيث يتم تبادل الصفقة المالية ويحصل السمسار على عمولة مقابل الجهد الذي بدله للتوفيق بين المشتري والبائع، أمّا تجار الأوراق المالية فلا يقومون بدور الوساطة بين البائع والمشتري، وإنما يقومون بشراء الأوراق المالية لحسابهم بغرض إعادة بيعها وتحقيق الربح في المستقبل مع تحمل مخاطرة إمكانية بيع هذه الأوراق وتحقيق الربح، وفيما يتعلق ببنوك الاستثمار، فهي تتعهد بتصريف إصدار الأوراق المالية أو شراء هذه الأوراق ثم إعادة بيعها بأسعار أعلى.

أما النوع الثاني من المؤسسات المالية فهي التي تقوم بدور الوساطة المالية وذلك من خلال قبول الودائع أو المدخرات وتقديم القروض، فالوظيفة الأساسية للوسطاء الماليين هي تحويل الأصول، وذلك من خلال إصدار أوراق مالية أكثر تفصيلا من جانب الأفراد المدخرين مقارنة بالأوراق المالية التي تصدرها الشركات مباشرة، حيث يقوم هؤلاء الوسطاء بشراء الاوراق سواء ملكية أو دين من الشركات المصدرة لها، ثم يقومون بتمويل هذه الأوراق المالية من خلال بيع استحقاقات مالية للمستثمرين أو المدخرين الأفراد في شكل ودائع، ومدخرات، ووثائق تأمين.....إلخ. الأوراق المالية التي تصدر عن طريق الشركات وتشتريها المؤسسات المالية تسمى أوراق مالية أولية، أو الاوراق التي تم إصدارها في السوق الأولي، وذلك لأنها أصول مالية تم إصدارها عن طريق شركات بحاجة إلى تمويل لاستثماره في أصول حقيقية. أما الأوراق المالية التي تصدرها المؤسسات المالية للمدخرين أو المودعين مثل الودائع او المدخرات فتعتبر أوراق مالية ثانوية وذلك لأن هذه الودائع تم تحويلها إلى أوراق مالية أولية والتي أصدرتها الشركات الأصلية واستثمرتها في أصول حقيقية. ومن أمثلة هذه المؤسسات البنوك التجارية، وشركات التأمين، ومؤسسات الإيداع، وشركات الاستثمار، وشركات التمويل وغيرها.

### **المطلب الثالث: المؤسسات المالية والتنمية**

#### **أولاً: الانعكاسات التنموية للنفاذ للخدمات المالية والتمويل**

تعتمد التنمية الاقتصادية بشكل كبير على توفر التمويل المتاح لتنفيذ المشروعات الاستثمارية والإنمائية. وفي هذا الإطار يلعب القطاع المالي دورا مهما في تعبئة المدخرات المحلية والتي تساهم في توفير الجزء الأكبر من الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات والخطط الإنمائية. ويتسم القطاع المالي الشامل بقدرته على توفير الخدمات المالية لأكثر عدد من شرائح المجتمع دون عقبات سعرية أو غير سعرية تذكر، ومن ثم بقدرته على تحقيق استفادة للفقراء والشرائح المحرومة من المجتمع من خدمات التمويل، فبدون هذه الخدمات يلجأ الأفراد إلى الاعتماد على ادخارهم الذاتي لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية

والاستثمارية أو يحرمون من النفاذ لهذه الخدمات، وبالتالي فتسهيل النفاذ لهذه الخدمات يسهم في تقليل التباين في مستويات الدخل بين مختلف شرائح المجتمع ويعمل على حفز النشاط الاقتصادي<sup>100</sup>.

وتشير الدلائل والإحصائيات الحديثة إلى وجود علاقة بين تطور القطاع المالي وزيادة مستويات النفاذ للتمويل وتقليل التفاوت في توزيع الدخل وخفض معدلات الفقر، حيث تمكنت الدول التي تتسم بمستويات أعلى للنفاذ للخدمات المالية والمصرفية في تقليل معدلات التفاوت في توزيع الدخل بشكل أسرع من الدول الأخرى<sup>101</sup>، فزيادة مستويات العمق المالي تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين بيئة العمل وزيادة مستويات كفاءة أسواق السلع والخدمات. وتقدر الدراسات أن هذا الأثر غير المباشر يعد مسؤولاً عن تفسير نحو 60% من التغيرات في اتجاه تقليل مستويات التفاوت في توزيع الدخل، في حين يعد الأثر المباشر المتمثل في نفاذ مختلف الشرائح الاجتماعية للتمويل مسؤولاً عن تفسير 40% المتبقية من هذا التغير، ويتركز معظم هذا الأثر في الآثار الإيجابية لزيادة مستويات نفاذ الأسر الفقيرة للتمويل من خلال مؤسسات التمويل الأصغر\*.

وفي جانب آخر، يلعب النفاذ للتمويل والخدمات المالية دوراً مهماً في التقليل من حدة التقلبات التي تنتاب مستويات الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري ومن ثم التخفيف من حدة تقلبات دورات الأعمال،

---

<sup>100</sup> - صندوق النقد العربي، (2013): فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية، الفصل العاشر، ص ص 201-208.

<sup>101</sup> - Word Bank, (2007): Finance to all « Policies and Pitfalls in Expanding Access », Policy Research Report, P208.

\*-التمويل الأصغر: هو تقديم الخدمات المالية للفقراء من منظمي مشروعات العمل الحر

\*\*-تشير فرضيتي "الدخل الدائم" لميلتون فريدمان، و "دورة الحياة" لمودجلياني إلى أنّ "الدخل الدائم" وليس "الدخل الجاري" يعتبر المحدد الرئيسي لمستويات الاستهلاك. حيث يتمكن الأفراد من استثمار الثروة المادية والبشرية المتاحة لديهم بحيث توفر لهم عائد يمكنهم طيلة دورة حياتهم من تخفيف التقلبات الكبيرة في مستويات الإنفاق استناداً إلى عائد هذه الأصول والتي يمكن أن تكون ودائع أو أسهم أو أي أصل يدر عائد مادي يعوض التقلبات في مستويات الدخل الجاري بما يقل بشكل كبير من التقلبات في دورات الأعمال والنواتج.

والناتج المحلي الإجمالي. فمن خلال زيادة فرص النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية يتمكن الأفراد والمشروعات من التغلب على القيود المتعلقة بالسيولة وتعويض أية تغيرات تطرأ على مستويات الدخل الدخل الجاري وبالتالي تقليل تقلبات الاستهلاك والاستثمار. حيث أنّ نفاذ الأسر إلى خدمات الادخار واستثمار الثروة عبر القطاع المالي يمكنهم من التخفيف من حدة التغيرات التي تعترض الدخل الجاري والحصول على مستوى شبه مستقر

من الدخل الدائم\* بما يقلل من التقلبات في مستويات الاستهلاك، في حين أنّ نفاذ المشروعات للتمويل المصرفي يمكنها من التغلب على قيود السيولة وبالتالي تقليل التقلبات في مستويات الاستثمار.

### ثانياً: دور المؤسسات المالية في التمويل بما يخدم عملية التنمية<sup>102</sup>

1- توفير الموارد المالية للمشروعات: لعل هذا هو الدور الأوضح لمؤسسات التمويل في مجال التنمية، وهذا التمويل يمكن أن يأخذ أشكالاً متعددة حيث أغلبية مؤسسات التمويل هي مؤسسات للإقراض أساساً، و تظل المساهمة في رؤوس الأموال كأسلوب للتمويل خياراً، و الأصل في التمويل للتنمية هو التمويل الرأسمالي ، و بالتالي عادة يكون متوسط أو طويل الأجل ، و مع ذلك فقد تقوم الحاجة إلى التمويل رأس المال العامل و خاصة بالنسبة للتجارة الخارجية ، و يمكن أن يتم التمويل بشروط تجارية أو بشروط ميسرة ، و هذه الأخيرة تتضمن عنصراً للمنحة سواء في أسعار الفائدة أو مواعيد السداد و فترات السماح .

2- ترشيد السياسات الاقتصادية : إن التنمية ليست مجرد عملية تمويل و توفير موارد مالية للاستثمار ، و إنما هناك جوانب مؤسسية و سياسات مكرواقتصادية و هيكلية لازمة لنجاح التنمية ، و لذلك فإن نجاح جهود التنمية تتوقف إلى حد كبير على مدى رشادة السياسات الاقتصادية

<sup>102</sup> -حازم البيلاوي و آخرون، (2005): المؤسسات المالية العربية و تمويل التنمية و الاستثمار في الوطن العربي ،جامعة الدول العربية ،الإمارات العربية المتحدة ،ص ص 13،14،15.

الكفيلة بتهيئة المناخ العام من حيث خلق المؤسسات القادرة ووضع السياسات المناسبة لتحقيق هذه التنمية، وتلعب العديد من مؤسسات التمويل دورا رئيسيا في هذا الصدد وتستخدم التمويل كنوع من الحافز لتعديل السياسات وإجراء الإصلاحات الهيكلية، وهو أمر لجأت إليه المؤسسات المالية الدولية (كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي) كما تأخذ به بعض المؤسسات المالية العربية (صندوق النقد العربي)، فتمويل هذه المؤسسات هو بالدرجة الأولى تمويل بغرض تحقيق الرشادة في السياسات الاقتصادية وإجراء الإصلاحات الهيكلية.

3- المساعدة على توفير البنية الأساسية المادية والمؤسسية: ليست كل المشروعات اللازمة للتنمية مشروعات قادرة على توفير عائد مالي كاف لتغطية تكاليفها الرأسمالية وتحتاج التنمية إلى كل من المشروعات ذات العائد الاقتصادي الإيجابي، وهذا التطوير المؤسسي يحتاج عادة إلى تمويل من مؤسسات غالبا حكومية أو بين الحكومات لتقديم التمويل المناسب، وعادة ما يصاحب هذا التمويل مساعدات فنية وبرامج تدريبية.

### **المبحث الثاني: النشاط المالي لشركات التأمين**

تقاس درجة التقدم الاقتصادي لأي دولة بالاعتماد على قياس صناعتي المصارف والتأمينات، باعتبارهما من الخدمات الغير منظورة التي تؤمن حاجات المجتمع والمؤسسات، وقد بات التأمين أحد متطلبات التنمية الاقتصادية بمختلف أنواعها (الصناعية، الزراعية، الخدماتية..... الخ)، نظرا للدور الذي يلعبه التأمين في تغطية المخاطر. ونتيجة لتطور الاقتصاد العالمي وزيادة الطلب على خدمات

مؤسسات التأمين أصبحت تنافس أقدم المؤسسات المالية. وسنحاول في هذا المبحث التحدث عن النشاط المالي لشركات التأمين من خلال تناول دور شركات التأمين كمؤسسة مالية في المطلب الأول، إضافة إلى التعرض للمركز المالي لشركات التأمين ومحركات المردودية في المطلب الثاني، وكذلك أرباح شركات التأمين في المطلب الثالث.

### المطلب الأول: دور شركات التأمين كمؤسسة مالية

لا تختلف طبيعة ونشاط شركات التأمين وأشكال الوثائق المتعددة في جوهرها وأساسياتها من بلد لآخر غير أن الاختلاف ربما يكمن في الأهمية النسبية لمكونات موارد أموال هذه الشركات وسياساتها الاستثمارية.

ولأهمية الدور الذي تؤديه شركات التأمين في المجتمع تتدخل الدولة من جانبها في تنظيم أعمال شركات التأمين سواء من حيث الشكل القانوني لهذه الشركات أو الكيفية التي يتم بها إدارة أموالها أو القوائم المالية التي يتعين إعدادها بصفة دورية ربع سنوية وفي نهاية السنة المالية .

وتعتبر شركات التأمين من المؤسسات المالية، فهي تختص بإدارة حركة الأموال، ويطلق عليها أحيانا (الوسطاء الماليين) وتشمل البنوك وشركات التأمين، وتتخذ من المال مجالا أساسيا للتعامل،

فتقوم بتجميع الأموال من حملة الوثائق وتكون من هذه الأموال الاحتياطيات والمخصصات الفنية الكافية لمواجهة هذه الالتزامات مع السعي للمحافظة على هذه الأموال وتميئتها. ويتوقف تحقيق ذلك على مدى نجاح الشركة في تحديد سياسة مثلى لاستثمار هذه الأموال بما يحقق عائد مناسب في ظل أدنى درجات الخطورة<sup>103</sup>.

وتتلخص العمليات التي تقوم بها شركة التأمين كمؤسسة مالية فيما يلي<sup>104</sup>:

<sup>103</sup> - عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، مرجع سبق ذكره، ص 121.

<sup>104</sup> - العريبي نضال، (1999): المحاسبة في شركات التأمين، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ص 13.

## 1 -تجميع المدخرات

يتضح في وثائق التأمين على الحياة وتكوين الأموال بأن المبلغ الذي يستحقه المؤمن له أو المستفيد يزداد عادة عما دفعه من أقساط في معظم وثائق التأمين على الحياة وكذلك في كل وثائق تكوين الأموال.

2- الائتمان:تقدم شركات التأمين فرصا متعددة للائتمان بشكل مباشر وكذلك غير مباشر.

### أ - الائتمان المباشر

ويتمثل في القروض التي تمنح لحملة وثائق التأمين وبضمانتها حيث يتم رهن الوثيقة لشركة التأمين والحصول على قرض يحدد بنسبة من قيمة الأقساط المسددة حتى تاريخ الاقتراض، كما تقدم شركة التأمين قروضا أخرى بضمانات عقارية وغيرها.

### ب - الائتمان الغير مباشر

حيث تساعد شركة التأمين عن طريق وثائق التأمين على الأشخاص والممتلكات في زيادة حجم الائتمان كما في الحالات التالية:

-قيام المؤمن له برهن وثيقة التأمين لدى المقرض كضمان للقرض المطلوب.

-قيام المؤمن له بالتأمين على الأصول والممتلكات كشرط أساسي يشترطه المقرض لمنحه الائتمان اللازم.

-قيام شركة التأمين بالتقييم السليم للممتلكات عند التأمين عليها بواسطة خبراءها بما يساعد على تحديد قيمة الائتمان الممنوح بضمانها من غير البنوك.

3- الاستثمار وهو يعتبر جوهر النشاط في شركة التأمين حيث يحقق الاستثمار أهدافا متعددة لشركة التأمين.

أ - يعتبر الضمان الحقيقي لحملة الوثائق لحصولهم على حقوقهم من شركات التأمين عند استحقاق الوثائق بأنواعها المختلفة.

ب - يمثل إيراد الاستثمارات نسبة هامة من إيرادات شركة التأمين بما يمكنها بالمشاركة مع الأقساط المحصلة في:

-توفير الأموال اللازمة لسداد التعويضات.

-تغطية المصروفات الإدارية.

-تحقيق فائض (ربح) للشركة.

ج - تؤدي إيرادات الاستثمارات بشكل مباشر إلى تخفيض قيمة قسط التأمين الذي يرتفع بالضرورة عن عدم استثمار الأموال المملوكة لشركة التأمين، وتتنوع استثمارات شركات التأمين تبعاً لتنوع المخاطر، وتتناسب مع اختلاف طبيعة الوثائق، ولذلك نجد أن الاستثمارات تشمل:

-إنشاء وشراء العقارات.

-تقديم القروض بضمان الوثائق.

-الاستثمار في شراء أوراق مالية بأنواعها (أذون الخزانة - السندات الحكومية المضمونة -الأوراق

المالية ذات الفائدة الثابتة - وذات الإيراد المتغير - والأوراق المالية الأخرى)

-الودائع النقدية في البنوك لآجال مختلفة.

-ما تبقى يمثل الرصيد النقدي، ويتم إيداعه في الحسابات الجارية في البنوك ويشير استعراض أنواع

الاستثمارات مدى أهمية الدور الذي تلعبه شركات التأمين في الاقتصاد القومي، كالمساهمة في

حلول بعض المشكلات الاجتماعية كالإسكان، وتكوين الشركات وتمويل الموازنة العامة للدولة كشراء

أذونات الخزانة والسندات الحكومية.

**المطلب الثاني: المركز المالي لشركات التأمين ومحركات المردودية**

أولاً: المركز المالي لشركات التأمين واتفاقيات إعادة التأمين<sup>105</sup>:

إنّ قوة المركز المالي لأي شركة تأمين يعتبر من أكبر الاهتمامات، حيث يضمن المركز المالي استمرار عمل الشركة والأمر الذي تضمن معه الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم، كما أنّ ارتباطها باتفاقيات إعادة تأمين بتغطيات واسعة ومناسبة لحجم وطبيعة السوق مع أفضل شركات إعادة التأمين العالمية يضمن لها الدعم بتوفير الحماية الضرورية لمركزها المالي عن طريق حصولها على الإيرادات التي تمنحها وثائق التأمين الإلزامي على المركبات وكذلك التغطيات التي تمنحها وثائق التأمين من أخطار إصابات العمل واسعة جداً.

كما أنه على شركات التأمين الاحتفاظ باحتياطات تأمينية كافية ضماناً لوفائها بالتزاماتها وتعتبر هذه الاحتياطات علامة مميزة لقدرة الشركة على الاستمرار بعملها في المستقبل.

من ناحية أخرى فإن استمرار أصول الشركة له قواعد تنظمه إذ لا يسمح لشركات التأمين باستثمار أموالها أو جزء منها إلاّ في مجالات آمنة لتحقيق عوائد تساعد على أدائها بواجباتها تجاه حملة الوثائق وحملة الأسهم في آن معاً عن طريق تقديم تقاريرها المالية إلى دائرة الرقابة على التأمين التي تقوم بفحصها ودراستها وفقاً للمعايير التي تضعها هذه الدائرة.

**ثانياً: محركات المردودية في شركات التأمين**

من أجل تحديد محركات المردودية في شركات التأمين يجب تحليل العائد على الأموال الخاصة من أجل استخراج المكونات الأساسية له. يتعلق العائد على الأموال الخاصة أساساً بالعوامل التالية:

### 1- الأرباح الصافية:

حيث تتمثل في الفرق بين الإيرادات الإجمالية والتكاليف الإجمالية، ويأتي مصدرها في شركات التأمين من جهتين هما:

<sup>105</sup> www.albayan.ae/servlet/Satellite?c=Article&cid=1180096501179&pagename=Albayan%2FArticle%2FFullDetail,consulté le : 14-03-2013

## 1-1- النتيجة التقنية:

تعتبر النتيجة التقنية عن الأرباح الصافية المحققة عن النشاط التأميني (التقني) لشركة التأمين حيث تحسب بالفرق بين هامش التأمين وتكاليف الاستغلال (خارج التكاليف المالية ومخصصات الاهتلاك)، حيث يتمثل هامش التأمين في الفرق بين الأقساط الصادرة والعمولة المحصلة عن عمليات التنازل أو إعادة التنازل، وتحويل تكاليف التأمين وإعادة التأمين المتعلقة بالدورات السابقة هذا من جهة، وبين الأقساط المؤجلة والكوارث والتكاليف المتعلقة بها.

في حين تتمثل تكاليف الاستغلال في أجور العمال، والضرائب، وعمولات الوسطاء، ومصاريف الخدمات، والمواد واللوازم المستهلكة، ومصاريف أخرى مختلفة، وتجدر الملاحظة إلى أنه إذا وجد تحويل تكاليف الاستغلال المتعلقة بالدورات السابقة فيجب إضافتها للنتيجة التقنية.

وإذا ما نسبنا النتيجة التقنية إلى الأقساط الصافية نجد أنها تتأثر بما يلي:

أ -معدل الكوارث: يتمثل في نسبة الكوارث المحققة إلى الأقساط الصافية فكلما ازداد هذا المعدل كلما انخفضت النتيجة التقنية والعكس صحيح<sup>106</sup>

ب -معامل الاستغلال: يتمثل في نسبة العمولات وتكاليف الاكتتاب والاستغلال بصفة عامة إلى الأقساط الصافية، فكلما ازداد هذا المعدل كلما انخفضت النتيجة التقنية والعكس صحيح<sup>107</sup>

ج -معدل المشاركة في الأرباح : يتمثل في نسبة المشاركة في الأرباح إلى الأقساط المكتسبة، وهذا بالنسبة للتشريعات التي تلزم ضرورة مشاركة حملة الوثائق في الأرباح التقنية فكلما ازداد هذا المعدل كلما انخفضت النتيجة التقنية والعكس صحيح.

<sup>106</sup> - SIGMA, SwissRe,(2002) : L'assurance dans le monde à l'heure d'une pénurie de capacité, N°4, p32.

<sup>107</sup> -SIGMA, SwissRe,(2001) : Rentabilité de l'assurance non vie: il est temps de se reconcentrer sur l'essentiel, N°5, p37.

يسمى مجموع معدل الكوارث ومعامل الاستغلال ومعدل المشاركة في الأرباح بالمعدل المجمع، حيث يعكس هذا المعدل مدى تغطية الإيرادات المحققة عن النشاط التقني (أقساط، وعمولات محصلة،....) للتكاليف التقنية التي تتحملها شركة التأمين (كوارث، تكاليف الاستغلال)، فكلما كبر هذا المعدل كلما انخفضت النتيجة التقنية والعكس صحيح.

## 1-2- النتيجة المالية:

تتعلق هذه النتيجة بتخصيص الأصول وتسييرها، أي بالنشاط المالي لشركة التأمين، وتتمثل في الفرق بين عائدات الاستثمارات والأرباح الرأسمالية عليها من جهة، وبين الخسائر الرأسمالية والتكاليف المالية (تكاليف بنكية وتكاليف التحصيل، تكاليف شراء الأوراق المالية،.. الخ) من جهة أخرى.

وإذا ما نسبنا النتيجة المالية إلى الأقساط الصافية نجد أنها تتأثر بما يلي:

أ - عائدات الاستثمارات : تتمثل في الفوائد والأرباح الرأسمالية وغيرها، فكلما زادت هذه العوائد كلما أدى ذلك إلى زيادة النتيجة المالية<sup>108</sup>.

ب - رافعة الأصول : تتمثل في نسبة الأصول المستثمرة إلى الأقساط الصافية فكلما زاد حجم الاستثمارات من خلال الأقساط الصافية كلما أدى ذلك إلى زيادة النتيجة المالية<sup>109</sup>.

## 2- هامش الملاءة:

يتمثل هامش الملاءة في حجم الأموال الخاصة الضرورية لتغطية الالتزامات المنعقدة اتجاه المؤمن لهم، فحسب مبدأ الرفع المالي يمكن لحجم الأموال الخاصة أن يؤثر على العائد على الأموال الخاصة، فكلما كان هذا الهامش كبيراً كلما أدى ذلك إلى انخفاض العائد على الأموال الخاصة والعكس صحيح، أي كلما انخفض هذا الهامش كلما أدى ذلك إلى زيادة العائد على الأموال الخاصة.

<sup>108</sup> 2\_3 -SIGMA, N°5/2001, op.cit, p32.

كما أنه يمكن أن تتأثر الأرباح الصافية بمعدل الضريبة المفروض، الذي يعتبر عاملاً خارجياً فكلما ازداد هذا المعدل كلما أدى إلى انخفاض الأرباح الصافية والعكس صحيح.

كما أثبتت العديد من الدراسات أنه توجد علاقة عكسية بين النتيجة التقنية والنتيجة المالية وهذا خاصة في شركات التأمين العام، فزيادة النتيجة المالية (التي تتأثر بمعطيات اقتصادية ومالية مختلفة) التي ترجع لارتفاع معدلات الفائدة مثلاً يمكن لشركة التأمين أن تستغل هذه الوضعية وتقوم بسياسة تخفيض أسعار منتجاتها وخاصة بالنسبة للعمليات الجديدة بهدف توسيع حصتها السوقية، وهي بذلك يمكن أن تتحمل خسائر تقنية كبيرة، ولكن من دون أن تحقق خسائر عامة لأنّ النتائج المالية الإيجابية يمكن أن تغطي النتائج التقنية السالبة، كذلك هو الحال عندما تتراجع النتيجة المالية نتيجة لتقلبات في السوق المالي أو انخفاض معدلات الفائدة مثلاً فيجب أن يقابل هذه الوضعية تحسن في النتيجة التقنية عن طريق زيادة أسعار منتجاتها مثلاً.

إلا أنّ هذه العلاقة بين النتيجة التقنية والمالية ليست مضبوطة نتيجة لعدم إمكانية شركات التأمين في التحكم في نتائجها التقنية، فقد أثبتت العديد من الدراسات أن النتيجة التقنية تخضع لدورات منتظمة، فهي تمر بمرحلة تكون فيها الأسعار منخفضة نتيجة لتشبع السوق، ومرحلة أخرى تتميز فيها الأسعار بالارتفاع وتدوم هذه الدورة في المتوسط ست سنوات<sup>110</sup>.

وبصفة عامة يمكن القول أن الأرباح الصافية في شركات التأمين تتميز بالتقلب نتيجة للتغيرات التي تحدث على مستوى النتائج المالية والتقنية.

ولذلك من أجل زيادة العائد على الأموال الخاصة وللحفاظ على ولاء مالكي شركات التأمين ينبغي زيادة الاعتماد على الرفع المالي بالتقليل من حجم الأموال الخاصة وزيادة الاعتماد على أموال حملة الوثائق

(الأقساط)، لأنه من وجهة نظر المساهمين الحجم الأمثل لرأس المال الخاص هو أقل حجم ممكن منه الذي بإمكانه أن يحقق على عائد ممكن دون تحمل مخاطر عالية.

### المطلب الثالث: أرباح شركات التأمين<sup>111</sup> :

تأتي الأرباح في شركات التأمين في العادة من مصدرين: الأول أرباح ناتجة عن العمل التأميني و الثاني أرباح ناتجة عن استثمارات شركات التأمين في أوجه الاستثمارات المختلفة، كاستثمارات عقارية، ودائع لدى البنوك ، محافظ مالية ، وتلعب عوائد شركات التأمين دورا كبيرا في استمرارية و بقاء هذه الشركات في سوق التأمين، حيث قد تحقق شركات التأمين خسائر من العمل التأميني، إلا أنها تستمر في مزاوله نشاطها التأميني، وذلك بسبب أنها تحقق أرباح أو عوائد نتيجة استثماراتها المختلفة و يتبين ذلك من نتائج أعمالها حيث يلاحظ نمو في حقوق المساهمين و توزيع الأرباح في شركات التأمين إلى :

- الربح الإجمالي: يعرف بأنه الفرق ما بين إجمالي الأقساط المتحققة، وإجمالي التعويضات المدفوعة، لكن لا يتبين من خلال احتسابه حقيقة أداء شركات التأمين، أي هل حققت أرباح أم تكبدت خسائر، ولهذا تقوم شركات التأمين عادة بحساب ما يسمى بالربح الفني.

- الربح الفني: و يعرف بأنه الربح المتحقق من العمل التأميني الذي تمارسه شركات التأمين و بدون إضافة عوائد الاستثمارات إليه ، و في الغالب يحسب كصافي ربح و ليس كإجمالي ربح.

ويحسب الربح الفني من خلال المعادلة التالية:

صافي الربح الفني=الربح الإجمالي- [ احتياطي ادعاءات تحت التسوية(آخر المدة-أول المدة)+احتياطي أخطار سارية (آخر المدة-أول المدة)+أقساط فائض الخسارة+عمولات مدفوعة+ ] عمولات مقبوضة .

<sup>111</sup> -راضي محمد العضاليلية، (2004): العوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين في الأردن للفترة (1980-2002)

"دراسة قياسية"، جامعة مؤتة، الأردن، ص 10 .

و يبين هذا النوع من الأرباح نتيجة العمل التأميني الذي تمارسه شركة التأمين أي هل حققت أرباح أم تكبدت خسائر .

• صافي الربح: و يعرف بأنه الربح أو العائد النهائي من العمل التأميني و من عوائد الاستثمارات النهائية ، و يحسب من خلال المعادلة التالية :

صافي الربح = صافي الربح الفني + إيرادات أخرى - مصاريف إدارية و عمومية .

و تتأثر ربحية شركات التأمين بجملة من العوامل منها :

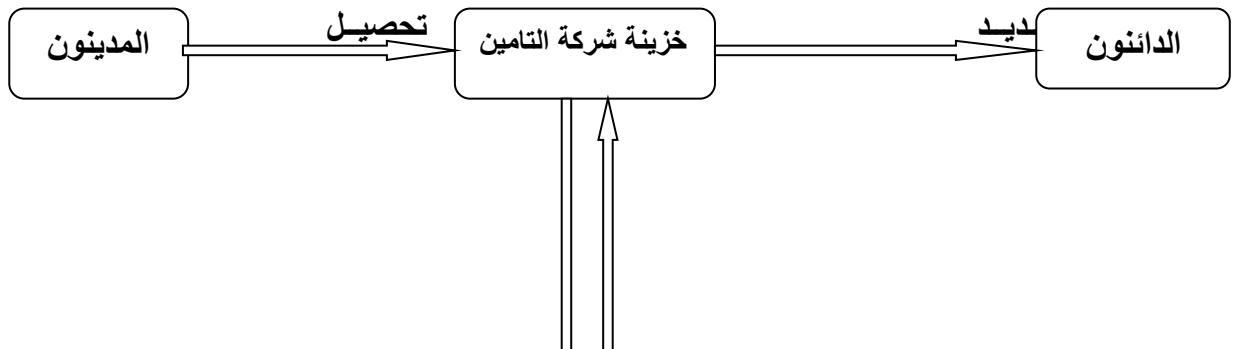
- الإنتاجية: تهدف الشركات الخاصة و من ضمنها شركات التأمين إلى تعظيم أرباحها دون التوسع في الإنتاج، أي زيادة كمية الإنتاج، دون أن يصاحبها زيادة في كمية المدخلات ، أو تحقيق الكمية نفسها من الإنتاج باستخدام كمية أقل من المدخلات ، و يعتقد أن زيادة الإنتاجية ستؤدي إلى خفض كلفة الإنتاج و بالتالي زيادة الفجوة ما بين الإيرادات و المصروفات مما ينعكس على ربحية الشركة ، هذا فضلا على أن تحسين الإنتاجية يساعد في تعزيز القدرة التنافسية للشركة ، مما يزيد من نشاطها و قدرتها على تحقيق عوائد و أرباح عالية .

- أقساط التأمين : تعد أقساط التأمين من المصادر الهامة لتمويل شركات التأمين حيث من خلالها تستطيع شركة التأمين الإبقاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم، كما تمكن شركات التأمين من القيام بالاستثمارات المختلفة لتحقيق أرباح سواء أكانت أرباحا فنية ناتجة عن العمل التأميني أم أرباحا ناتجة عن استثماراتها المختلفة ، و يعتقد أن العلاقة النظرية ما بين حجم أقساط التأمين و الأرباح التي تحققها شركات التأمين طردية ، فإذا زاد حجم الأقساط زادت مقدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها و توسعت قاعدتها الاستثمارية و بالتالي تحقيق الأرباح، أما إذا انخفض حجم الأقساط فإن ذلك

سيؤدي إلى تضيق القاعدة الاستثمارية المتاحة أمام شركات التأمين مما ينعكس سلباً على ربحيتها و أدائها و يزداد الأمر سوءاً إذا ما تآكلت هذه الأقساط خصوصاً من قبل حجم التعويضات.

- حجم التعويضات السنوية: تتآكل الأقساط أمام حجم التعويضات المدفوعة و الموقوفة ، هذه الأخيرة هي عبارة عن الاحتياطيات لادعاءات تحت التسوية ، حيث لم يبت بها بشكل نهائي و بالآتي لا يمكن التصرف أو استغلال هذه الاحتياطيات في أوجه الاستثمار المختلفة لتوليد أرباح ، لذا فإن حجم التعويضات سواء كانت مباشرة أو موقوفة يؤثر سلباً على ربحية شركات التأمين ، سواء ذلك من خلال تآكل الأقساط السنوية أو من خلال تضيق قاعدتها الاستثمارية .
  - حجم الاستثمارات السنوية: إن العلاقة النظرية ما بين حجم الاستثمار و الربحية إيجابية و تبادلية ، حيث يمكن تحفيز الاستثمار عن طريق رفع مستوى الأرباح سواء أكان ذلك عن طريق خفض الضرائب عليه، أو تقليل النفقات و المصروفات ، كما ان تحقيق أرباح عالية يزيد من الفرص الاستثمارية ، و توسيع القاعدة الاستثمارية لشركة التأمين .
  - التركز السوقي و الحصة السوقية: أجريت العديد من الدراسات التي تناولت طبيعة العلاقة بين الحصة السوقية و ربحية المنشأة ، و قد أكدت معظمها على وجود علاقة إيجابية ما بين الحصة السوقية للمنشأة و ربحيتها ، ذلك أن زيادة حصة المنشأة السوقية تزيد من قدرتها على التحكم بالأسعار و الكميات المطروحة في السوق مما ينعكس إيجاباً على ربحيتها .
- والشكل الموالي يوضح كيفية تدفق الأموال في خزينة شركات التأمين :

شكل رقم ( 06 ) : تدفق الأموال في خزينة شركات التأمين



-المؤمن لهم	-نواتج مالية	-المؤمن لهم
-الوسطاء	-عوائد التأجير	-الوسطاء
-معيدي التأمين	-إعادة بيع الاستثمارات	-معيدي التأمين
-الموظفون		-الموظفون
-الدولة		-الدولة
-تكاليف أخرى		-تكاليف أخرى

### تسيير الاستثمار

Source : Axa et befec Price water house , (1994) : gestion et analyse financière ,Argus ,Paris,France,P 538

من خلال هذا الشكل يتجلى لنا أنّ خزينة شركة التأمين لها مدخلات آتية خاصة من الأقساط الصادرة المتحصل عليها من طرف المؤمن لهم، والوكلاء العامون، وسماسرة التأمين وعمولات معيدي التأمين. تقوم الشركة باستثمار الأموال المجمعة لديها حسب استراتيجية استثمارها لتعود بذلك لخزينة الشركة بنواتج مالية وعوائد تأجير وأرباح رأسمالية، أما المخرجات فتتمثل خاصة في الكوارث المسددة للمؤمن لهم، والأقساط المتنازل عنها، والعمولات الممنوحة لوسطاء التأمين أو المتنازلين، والأجور الممنوحة للموظفين والضرائب المدفوعة للدولة ومختلف التكاليف الأخرى.

### المبحث الثالث: السياسة الاستثمارية لشركات التأمين

بعد التعرض للنشاط المالي لشركات التأمين في المبحث السابق مهّد لنا ذلك التعرف على النشاط الاستثماري لهذه الشركات من خلال التعرض للسياسة الاستثمارية لشركات التأمين في هذا المبحث، وذلك بتقسيمه لثلاث مطالب، حيث سيتم توضيح أهم مفاهيم هذه السياسة من خلال المطلب الأول في الإطار النظري للسياسات الاستثمارية لشركات التأمين، واستثمار أموال شركات التأمين في المطلب الثاني، إضافة إلى ما يجب اعتباره عند القيام بهذه العملية من خلال المطلب الثالث في اعتبارات، عوامل، مخاطر واجب اتخاذها عند استثمار أموال شركات التأمين.

### المطلب الأول: الإطار النظري للسياسات الاستثمارية لشركات التأمين

يحتاج التخطيط الجيد للسياسات الاستثمارية لشركات التأمين إلى ضرورة دراسة و تحليل طبيعة مصادر تمويل هذه السياسات و كيفية تجميع المدخرات في شركات التأمين، فمما لاشك فيه أن هذه السياسات الاستثمارية سوف تتأثر في جميع مراحلها المختلفة (التخطيط و تحديد الأهداف، التحليل الاستثماري، الاختيار، التقييم، المراجعة....) بالخصائص المميزة للادخار و تكوين الأموال لدى شركات التأمين، فالملاحظ أنّ تمويل الخطط الاستثمارية للأفراد إنّما يعتمد على مصادر التمويل الذاتية التي تتمثل في المدخرات الشخصية وفائض الأرباح والتوزيعات، بينما يعتمد تمويل الخطط الاستثمارية للمنشآت المالية المتخصصة مثل البنوك وشركات التأمين على الودائع والاحتياطيات الفنية والاحتياطيات الاختيارية وعوائد الاستثمار، أمّا بالنسبة لتمويل الاستثمارات الحكومية فإنّه يعتمد بصفة أساسية على الأموال العامة و إصدارات الأوراق المالية الحكومية كالسندات و أدون الخزنة والضرائب، وغالبية الأموال التي تقوم شركات التأمين باستثمارها تمثل حقوق حملة الوثائق لدى هذه الشركات، ولذلك يجب أن تتميز السياسات الاستثمارية للمنشآت المالية المتخصصة بانخفاض درجات الخطورة والمحافظة على رأس المال المستثمرين وعلى النقيض من ذلك نجد أنّ أهداف المستثمرين الذين يمولون استثماراتهم من مدخراتهم الخاصة، وبصفة خاصة المضاربين فإنّهم يرغبون في تحمل درجات عالية من المخاطرة مقابل الحصول على عائد استثمار مرتفع و بصفة خاصة العائد الرأسمالي نتيجة التغير في قيمة الاستثمارات ، وبجانب تأثر السياسات الاستثمارية لشركات التأمين بطبيعة الأموال التي تتكون لديها و مصادر تمويل هذه السياسات فإن طبيعة نشاط هذه الشركات و ما تتطلبه من قيود يجب أن تراعى أيضا عند التخطيط

<sup>112</sup> - معوض حسن حسنين، (1986): تصميم نموذج رياضي للسياسات الاستثمارية لشركات التأمين الكويتية، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، عدد 9، سنة 6، ص 490 .

لبرامج الاستثمارات في شركات التأمين ، وعلى ذلك يمكن تقسيم العوامل التي تؤثر في الهيكل العام للسياسات الاستثمارية لشركات التأمين إلى 3 مجموعات رئيسية:

-عوامل مالية و فنية :تتطلبها طبيعة نشاط شركات التأمين ؛

-عوامل استثمارية :يجب أن تراعى عند رسم السياسات الاستثمارية للمنشآت المالية المتخصصة ؛

-عوامل رقابية :تتطلبها قوانين الرقابة على شركات التأمين .

### ثانيا: التغييرات الفعلية في سياسة الاستثمار<sup>113</sup>

من الناحية التطبيقية نرى أنه حتى السبعينات كانت الاستثمارات الفعلية من قبل شركات التأمين تتمحور كلها و في أكثر بلدان العالم في قطاعات يمكن تسميتها كلاسيكية نذكر منها :

- ودائع نقدية في المصارف وودائع لأجل ؛
- قروض على عقود التأمين خاصة في تأمينات الحياة ؛
- سندات خزينة و سندات مضمونة من الحكومة ؛
- عقارات و أبنية و تأمينات عقارية خاصة بناء مركز رئيسي للشركة .

و قد طرأت ابتداء من السبعينات تغييرات جذرية على سياسة الاستثمار و كان من الواضح أن تعديل طرق الاستثمار كان ضروريا من أجل الإبقاء على هامش من الربح لشركات التأمين و بالتالي بقاء هذه الشركات قادرة على متابعة نشاطاتها.

إن أهم العناصر التي أملت وجوب التغيير هي :

---

<sup>113</sup> -راشد راشد،(1993): ملامح السياسات الاستثمارية في شركات التأمين و إعادة التأمين،مجلة الرائد العربي، سوريا، عدد41،الربع الرابع،ص 7.

- انخفاض الأرباح التقنية تدريجياً حتى الوصول إلى عدم جني أي ربح بل تحقيق خسارة سنة بعد سنة؛

- إدخال عقود تأمين الحياة المرتبطة أرقامها مباشرة بنتيجة الاستثمارات ؛
- انفتاح الحدود الاقتصادية بين العالم و إلغاء المراقبة المركزية لتحويل العملات في بلدان كثيرة ؛
- التبدل نحو النظام الاقتصادي الحر بدلاً من النظام الموجه و المؤسسات الحصرية ؛
- التقلبات الكبيرة التي كانت تطرأ على سوق القطع و التي أصابت بصورة خاصة شركات التأمين العالمية؛

- التشجيعات التي قامت بها مختلف البلدان لبورصات بلادها خاصة البورصات العالمية منها؛
- تطور الشركات ذات الاتجاه العالمي التي أصبحت نشاطاتها تغطي العمليات في بلدان مختلفة في الوقت نفسه كالمصارف العالمية و شركات التأمين التي تتقاسم الأخطار الكبيرة ؛
- المزاومة المتصاعدة في كثير من القطاعات داخل البلد نفسه و بين الدول خاصة في قطاع التأمين و إعادة التأمين.

إنّ سياسة الاستثمار يجب أن تكون حرة من القيود فلا ترتبط بنسب في التوظيف أو في طبيعة القطاع الاقتصادي أو في الدولة، و ذلك كي تتمكن الشركات من توظيف احتياطات بالطريقة الفضلى التي تجعل المردود منها في أعلى المستويات فلا تنهار أمام الشركات العالمية الأجنبية، أمّا النظم التي تلزم الشركات باستثمارات معينة كي تبقى لها ضمانات السيولة وإبقاء الالتزامات دون تأخير، فيمكن إبدالها بضوابط أخرى أكثر منها تقدماً كاحترام نسب معينة من الملاءة المالية الشاملة للشركة، أو زيادة الرأسمال والاحتياطي الخاص ليمثل معدلاً معيناً من الأقساط السنوية أو إقرار نسب تقنية أخرى تلزم الشركة في نشاطها وأرقامها ككل و ليس فقط بتوظيف الاحتياطي .

ثالثاً: أسباب وأهمية اهتمام شركات التأمين باستثمار أموالها:

## ا. أسباب اهتمام شركات التأمين باستثمار أموالها<sup>114</sup> :

1- تجمع مبالغ لدى شركة التأمين في بداية عملها بينما تأتي الالتزامات والمطالبات بالتعويضات بعد مرور فترة من الزمن تطول أو تقصر، مما يسمح باستثمار هذه الفوائض من الأموال في تلك الفترة من الزمن لذا تعتبر شركات التأمين أوعية لتجميع المدخرات لذلك لا بد من توجيه هذه المدخرات لخدمة الاقتصاد القومي.

2 -استمرار تدهور قيم العملات ( التضخم ) يفرض على الشركة أن تتجنب آثار التضخم باستثمار النقدية المتوفرة في استثمارات ( أسهم وسندات) أي أن تجعل آثار التضخم ايجابية لا سلبية.

3- العوائد العالية للاستثمارات في الخارج تغري شركات التأمين بتحويل الأموال الفائضة لديها للاستثمار.

4- سيولة الاستثمارات ( أسهم وسندات ) أي قابليتها للتحويل إلى نقدية في أي وقت، تغري شركات التأمين باستثمار أموالها لآجال قصيرة في هذه الاستثمارات للمحافظة على أموالها، وتنميتها لتلبية الالتزامات التي تعاقدت عليها مع عملائها في الوقت المناسب وبالقدر المناسب، أي أن الاستثمار وسيلة وليس غاية، والغاية هي توفير عنصر السيولة والأمن والضمان لاستثمارات شركة التأمين<sup>115</sup>.

## اا. أهمية استثمار أموال شركات التأمين :

تعد وظيفة الاستثمار وظيفة في غاية الأهمية على مستوى كل العمليات في شركات التأمين ،وذلك بسبب تراكم الأموال المستثمرة بصفة مستمرة ،وأنّ الأقساط تدفع مقدما و يمكن أن تستثمر حتى وقت الحاجة إلى دفع التعويضات و المصروفات، ويمثل النشاط الاستثماري جزءا هاما من نشاط شركات التأمين، حيث أنّ إيرادات الاستثمار تعتبر مصدرا لا يستهان به من مصادر إيرادات شركات تأمينات الممتلكات

<sup>114</sup>-عطية،أحمد،(2003): محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية للنشر،الاسكندرية، مصر، ص 44.

<sup>115</sup>-ظاهر وسعادة، أحمد ويوسف،(1999): محاسبة المنشآت المالية، الطبعة الأولى، مركز طارق للخدمات الجامعية،

عمان،الأردن، ص 467.

والمسؤولية، كما أنّ إيرادات هذه الاستثمارات تساعد على جبر الخسائر الناتجة عن التغطية التأمينية البحتة و تحقيق فائض، و المعنى عند بعض الكتاب بقولهم: "قد تحقق العديد من شركات التأمين خسائر أو ربحاً ضئيلاً من عملية الاكتتاب المباشر خلال عدة سنوات ،ولكنها تحقق صافي دخل مرتفع من استثمار أموالها ،مما يساعدها على جبر هذه الخسائر و تحقيق فائض"<sup>116</sup>.

ولذا تعد وظيفة الاستثمار في شركات التأمين من أهم و أعقد الوظائف التي يجب أن تحظى باهتمام خاص من القائمين على إدارة الاستثمار في تلك الشركات ،حيث تعد شركات التأمين بما يتجمع لديها من أموال مراكز استثمار بجانب ممارسة العملية الفنية للتأمين، ويمكن القول أنّه في بعض الأحيان تغطى عوائد الاستثمار أي عجز غير متوقع في نتائج أعمال التأمين الفنية (خسائر و مصروفات الاكتتاب)<sup>117</sup>.

و يمكن توضيح أهمية استثمار أموال شركات التأمين على مستوى الشركات و على المستوى القومي و على مستوى المؤمن لهم كما يلي :

1- على مستوى شركة التأمين<sup>118</sup>: إنّ النشاط الاستثماري في شركة التأمين يلعب دوراً هاماً، ويحتل المرتبة الثانية في النشاط بعد النشاط التأميني، ويمكن تحديد أهم ملامح السياسة الاستثمارية في شركات التأمين كما يلي :

---

<sup>116</sup>-إبراهيم محمد مهدي ،(بدون سنة نشر): قياس كفاءة السياسات الاستثمارية في شركات التأمين المصرية باستخدام نموذج شارب، المجلة المصرية للدراسات التجارية ،كلية التجارة ،جامعة المنصورة، مصر،المجلد الرابع، العدد 2،ص 127.

<sup>117</sup>-جلال عبد الحليم حربي و آخرون، (بدون سنة نشر): نموذج رياضي لتخصيص استثمارات شركات التأمين، مجلة المحاسبة و الإدارة و التأمين ، كلية التجارة ،جامعة القاهرة ،مصر، العدد40 ،ص 130.

<sup>118</sup>-عيد أحمد أبو بكر، (2011): إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب ،أخطار الاستثمار)، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان ،الأردن، ص 149.

أ- تحقيق عائد مناسب و الذي يجب ألا يقل عن معدل الفائدة الفني الذي خصمت به تكلفة

خدمة الحماية التأمينية عند حساب أقساط التأمين مقدما؛

ب- تمويل عجز نشاط الاكتتاب التأميني- في بعض الأحيان- عندما يزيد معدل الخسارة الفني

الفعلي عن معدل الخسارة الفني المتوقع؛

ت- تدعيم المركز المالي لشركات التأمين بما يحققه من فائض يمكن أن يستخدم كاحتياطات

رأسمالية أو أرباح محتجزة تزيد من متانة المركز المالي لشركة التأمين؛

ث- تحقيق عائد مناسب لأصحاب رأس المال -حملة الأسهم- نظير استثمار أموالهم في هذا

النوع من الأنشطة الاقتصادية ؛

ج- امتصاص تأثيرات التضخم الذي يحدث في مصروفات شركة التأمين كنتيجة لانخفاض القوة

الشرائية للنقود ؛

ح- استيعاب التقلبات التي تحدث في قيم الأصول المؤمن عليها خلال فترة التأمين، في حالة

الخسارة الجزئية كنتيجة لانخفاض القوة الشرائية للنقود في حالة التعويض العيني أو التعويض

النقدي في حالة تأمينات المسؤولية المدنية تجاه الغير .

2- على المستوى القومي<sup>119</sup>: تلعب السياسة الاستثمارية لأموال شركات التأمين على المستوى القومي

دورا بارزا لخدمة الاقتصاد القومي ،تتمثل أهم ملامح هذا الدور فيما يلي :

أ- المساهمة في تمويل خطط التنمية الاقتصادية و تدعيم التوازن الاقتصادي بالبلاد وفقا للسياسات

الاقتصادية المحددة من قبل الدولة بما يخدم الاقتصاد القومي ؛

---

<sup>119</sup>-عيد أحمد أبو بكر،مرجع سبق ذكره، ص 150.

ب-خلق فرص عمل جديدة عن طريق تمويل المشروعات الجديدة أو التوسع في حجم الأعمال القائمة بالفعل مما يزيد من فرص التوظيف للكثيرين من أبناء الدولة كل حسب كفاءته مما يساهم في حل مشكلة البطالة بالبلاد؛

ت-تمويل المشروعات الاستثمارية الإستراتيجية التي تحجم رؤوس الأموال الخاصة على الدخول في تمويلها

3- على مستوى المؤمن لهم<sup>120</sup>: أمّا على مستوى المؤمن لهم فإنّ استثمارات شركات التأمين يمكنها تحقيق العديد من المزايا المباشرة أو غير المباشرة له ،ونذكر أهمها فيما يلي :

أ- خفض أسعار تكلفة خدمة الحماية التأمينية المقدمة له ،عند إتباع سياسة استثمارية ناجحة بشركات التأمين تحقق أكبر عائد ممكن للربحية ،مما يدعو شركة التأمين إلى تعديل معدل الفائدة الفني المستخدم في خصم الأقساط.

ب-اطمئنان المؤمن له إلى قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق في مواعيد استحقاقها ،مع ضمان استمرار شركة التأمين في العمل. ولذلك نجد أنه تتفوق إيرادات الاستثمار على أرباح الاكتتاب بفارق كبير ،خاصة في شركات تأمين الممتلكات و المسؤولية .

### المطلب الثاني: استثمار أموال شركات التأمين

<sup>120</sup>- Terrie E Troxel&Cormick L Breslin, Property-Liability, (1983): insurance accounting and finance, 2 nd ed, Malvern Pa, American institute for property under writers ,USA, P P 209-211.

## أولاً: طبيعة و خصائص الأموال المتجمعة لدى منشآت التأمين<sup>121</sup>

تتكون موارد منشآت التأمين من المصادر التالية :

1-1-أموال و حقوق المساهمين :هي أموال أصحاب المشروع التي تتمثل في رأس المال المدفوع و الاحتياطات الرأسمالية التي تكونها المنشأة من الأرباح المحتجزة، إما لتدعيم المركز المالي للمنشأة أو لمواجهة أي ظروف غير متوقعة مستقبلاً مثل الكوارث ، و تعتبر هذه الأموال هي هامش الأمان الأخير لحملة الوثائق للحصول على مستحققاتهم التأمينية ، و تمثل أموال و حقوق المساهمين نسبة ضئيلة من حجم الأموال الكلي الموجه لاستثمارات منشآت التأمين .

1-2-أموال و حقوق حملة الوثائق:هي الأموال المتجمعة نتيجة تحصيل أقساط التأمين مقدماً من حملة الوثائق ،و تكوين المخصصات الكافية من هذه الأموال فيما يلي :

أ- أموال تأمينات الحياة : أهم مصادر هذه الأموال هو المخصص الرياضي أو الفني و تعتبر أموال هذا المخصص طويلة الأجل نظراً لطول مدة وثائق التأمين على الحياة، وتتراكم أموال هذا المخصص من عام لآخر كلما زادت الإصدارات الجديدة في وثائق التأمين على الحياة.

ب- أموال التأمينات العامة:تتمثل في المخصصات التالية :

• مخصص الأخطار السارية:يتكون من المبالغ المحتجزة من أقساط وثائق التأمينات العامة و المدفوعة مقدماً عن سنوات قادمة لتغطية الأخطار السارية مستقبلاً عن إصدارات هذا العام ، و هذه الأموال و إن كانت بطبيعتها تعتبر أموالاً قصيرة الأجل لأن غالبية وثائق التأمينات العامة هي وثائق سنوية إلا أنها تزداد و تتراكم من عام لآخر ،وعلى الأخص

---

<sup>121</sup>-إبراهيم محمد مرجان و شوقي سيف النصر سيد، (1992): نموذج كمي لقياس الخطر في محافظ استثمارات التأمينات العامة -دراسة تطبيقية مقارنة على السوق المصرية-،مجلة جامعة الملك سعود، الرياض ،المملكة العربية السعودية، عدد 4،ص ص 387،389.

كلما زادت الإصدارات الجديدة من وثائق التأمينات العامة فتتحول إلى مصدر الاستثمارات طويلة الأجل.

- مخصص التعويضات تحت التسوية: يتكون هذا المخصص من الأموال المحتجزة عن الحوادث التي وقعت خلال السنة المالية الحالية، ولكنها لم تسو أو لم تسدد بعد بل سيتم تسويتها و سدادها في سدادها في السنة أو في السنوات المالية التالية و هذه الأموال تتراكم كلما زادت الإصدارات الجديدة و تتحول إلى استثمارات طويلة الأجل بطبيعتها .
- مخصص التقلبات في معدلات الخسارة: بطبيعته يكون في السنوات ذات النتائج الجيدة لمواجهة أي تقلبات عكسية تحدث مستقبلا ،نتيجة زيادة معدلات الخسائر الفعلية عن معدلات الخسائر المتوقعة لكل فرع من فروع التأمينات العامة على حدة ، و هو حق من حقوق حملة الوثائق حيث تزداد التزامات شركات التأمين تجاههم في السنوات الرديئة ذات الكوارث ،وبالتالي يستخدم هذا المخصص لتغطية التزاماتهم الكبيرة في هذه السنوات على أن تراعي شركات التأمين عدم تكوين هذا المخصص سنويا ،ولكن يجب أن يكون في السنوات ذات النتائج الجيدة فقط .

1-3- أموال مستحقة للغير : و تتمثل هذه الأموال في المبالغ المستحقة لشركات التأمين و إعادة التأمين وللوكلاء و المنتجين و أرصدة أي حسابات جارية دائنة أو دائنين متنوعين و الأرباح القابلة للتوزيع ، وتعتبر طبيعة هذه الأموال قصيرة الأجل، كما أنها محدودة جدا بالمقارنة بباقي الأموال المتجمعة لدى منشأة التأمين.

ثانيا: مصادر تمويل استثمارات شركات التأمين

تحظى عمليات الاستثمار في شركات التأمين باهتمام كبير، وذلك بسبب الأموال الضخمة التي تتجمع لدى هذه الشركات و اعتماد ربحيتها على الاستثمار الكفاء لهذه الأموال، وبحتاج التخطيط الجيد للسياسات الاستثمارية لأموال تأمينات الممتلكات و المسؤولية بشركات التأمين المباشر إلى ضرورة دراسة وتحليل طبيعة مصادر تمويل هذه الاستثمارات ،وكيفية تجميع هذه الأموال في شركات التأمين، حيث أنه لا شك أنّ هذه السياسات الاستثمارية سوف تتأثر في جميع مراحلها المختلفة (التخطيط و تحديد الأهداف ،التحليل الاستثماري ،الاختيار ،التقييم و المراجعة ) بالخصائص المميزة لتكوين الأموال لدى شركات التأمين<sup>122</sup> .

و لذلك فإنّه عند وضع سياسة استثمارية رشيدة يستلزم الأمر دراسة و تحليل طبيعة الأموال التي يتم استثمارها بمعرفة شركات التأمين و الخصائص التي تميزها ،مع ضرورة دراسة الأنواع المختلفة للاستثمارات و المزايا الخاصة بكل نوع ومدى ملائمة كل منها لطبيعة عمليات الشركة و آجالها .

تتحدد و تتنوع مصادر تمويل استثمارات شركات التأمين تبعا لنوع التأمين الذي تزاوله هذه الشركات من حيث طبيعة التغطية التأمينية ،وبصفة عامة تتمثل الأموال المتاحة للاستثمار في شركات التأمين فيما يلي<sup>123</sup>:

---

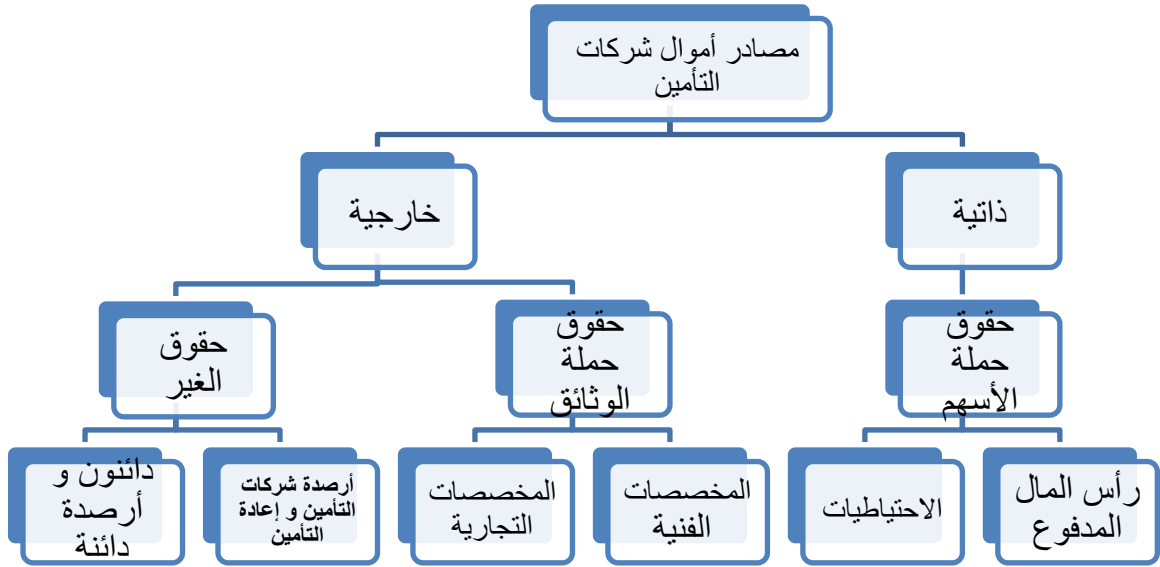
<sup>122</sup>-معوض حسن حسنين، مرجع سبق ذكره، ص 490.

<sup>123</sup>-راجع في ذلك :

- إبراهيم محمد مرجان وشوقي سيف النصر سيد، (1992): نموذج كمي لقياس الخطر في محافظ استثمارات تأمينات الممتلكات و المسؤولية "دراسة تطبيقية مقارنة على السوق المصري"، مجلة العلوم الإدارية ،جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،المجلد 4، العدد2 ، ص 388.

-محمد نادي عزت حسين، (1998): قياس المخاطر في محافظ استثمارات تأمينات الحياة باستخدام الوسائل الكمية، المجلة المصرية للدراسات التجارية ،كلية التجارة ،جامعة المنصورة ،مصر، المجلد22 ،العدد1 ،ص5.

## شكل رقم (07): مصادر أموال شركات التأمين



المصدر: أسامة ربيع سليمان، (2002): ترشيد القرارات الاستثمارية في شركات التأمين المصرية باستخدام نموذج برمجة الأهداف التتابعية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المنوفية، مصر، ص38.

### ثالثا: مبادئ و طبيعة استثمار أموال شركات التأمين

#### 1- المبادئ :

إنّ استثمار أموال شركات التأمين يجب أن تقوم على ثلاث محاور أساسية متلازمة، وهي السيولة، الضمان، الربحية:

#### أ- السيولة

عادة شركات التأمين تراعي جانب (السيولة) وذلك لضمان الوفاء بتعهدات وتعويضات حملة الوثائق. ولتحقيق ذلك تقوم شركة التأمين بتوزيع استثماراتها حسب طبيعة الالتزامات. فهناك التزامات دورية قصيرة الأجل، وهذه تتطلب ضرورة وجود سيولة أو أموال تحت الطلب كحسابات جارية أو ودائع قصيرة الأجل بالبنوك، بالإضافة إلى تخصيص جزء من الأموال في شكل أصول سهلة التحويل دون تحمل خسائر، ويراعي ألا تزيد هذه الأموال عن القدر الكافي، وإلا انخفض عائد التأمين، ولا تقل عن القدر المناسب لتغطية هذه الالتزامات.

## ب-الضمان

بما أن الأموال المستثمرة تخص حملة الوثائق، لذا كان من الملزم لشركة التأمين بأن تستثمر هذه الأموال في أوعية مضمونة سواء كانت محددة بواسطة القانون أو بقرارات إدارية. وبصفة عامة تحذر شركات التأمين من أن تلجأ إلى استثمارات مرتفعة المخاطر بغرض المحافظة على قيمة الأصول حتى ولو انخفض العائد. والهدف من وراء ذلك المحافظة على قيمة الأصول حتى ولو كانت استثمارات مرتفعة المخاطر بغرض المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية وليست الاسمية لمواجهة التضخم. ومن الأساليب التي يمكن أن تستخدمها شركات التأمين لزيادة الضمان هو سياسة التنويع في محفظة الاستثمار.

## ج- الربحية

نجد أن الربحية تأتي في مرحلة تالية بعد تحقيق قدر كبير من السيولة والضمان، وتعتبر الربحية أمر ضروري لتدعيم مركز الشركة التنافسي في السوق، وتغطية مختلف التوزيعات للمساهمين العاملين بها وغيرها.

الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين تتمثل في<sup>124</sup>:

• الاستثمارات ذات العائد الثابت.

• الاستثمارات ذات العائد غير الثابت.

أ- **الاستثمارات ذات العائد الثابت:** وتشمل هذه المجموعة تلك الأنواع من الاستثمارات التي توفر للشركة إمكانية الحصول على عائد دوري منظم ومحدد مقدماً يدفع لها حتى التاريخ الذي تسترد فيه المبلغ المستثمر وتعتبر القروض بمختلف أنواعها وكذلك السندات كأبرز مثال على هذا النوع من الاستثمارات.

---

<sup>124</sup>-غروب كامل محمد و حسين عاشور العنابي، (2012): تقويم كفاءة أداء الاستثمارات 'بحث تطبيقي في شركتي التأمين الوطنية و التأمين العراقية'، مجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد السابع، العدد 19، الفصل الثاني، ص 88 .

ب-الاستثمارات ذات العائد غير الثابت: تتميز هذه الاستثمارات بعدم ثبات عوائدها وتشمل الأراضي والعقارات وأسهم الشركات التجارية والصناعية والمالية والخدمية وهي من أهم أنواع الاستثمارات التي تتبع هذا القسم . وبما أنّ شركات التأمين تهتم بالدرجة الأولى بعامل السيولة وهو عامل مهم في استثماراتها بسبب طبيعة عملها الذي يفرض عليها التزامات محددة تجاه المؤمن لهم.

## 2- طبيعة الاستثمارات في شركات التأمين:

تسعى الشركة لامتلاك الاستثمارات على شكل أصول بهدف تنمية أموالها عن طريق التوظيف، وتكون غالبية الاستثمارات في شكل سندات وأسهم أو في صورة أصول ملموسة كما هو الحال بالنسبة للاستثمار في الأراضي والمباني أو الذهب<sup>125</sup>.

يتم تغطية الديون التقنية عن طريق التوظيفات القانونية، إذ يجبر المشرع شركات التأمين على ضرورة تساوي مقدار التزاماتها التقنية مع توظيفاتها الناتجة عن السيولة المعتبرة التي تتمتع فيها بسبب انعكاس دورة إنتاجها، وهذا نظرا للفارق الزمني الموجود بين تاريخ تحصيل المنح وتاريخ تحقق الحوادث المغطاة في العقود، تعتبر إدارة هذه المبالغ الوظيفية الأساسية لشركات التأمين، فتوظيفها يسمح لها بتحقيق نواتج مالية معتبرة تساهم في تكوين نتائجها المحاسبية، وهذا ما يحتم ضرورة التسيير الأمثل، لتحقيق أكبر ربح ممكن وضمان ملاءة واستقرار الوضعية المالية للشركة وحقوق المؤمن لهم.

**المطلب الثالث: اعتبارات، عوامل، مخاطر واجب اعتبارها عند استثمار أموال شركات التأمين**

**أولاً: الاعتبارات الواجب أخذها عند استثمار أموال شركات التأمين<sup>126</sup>**

هناك عدة اعتبارات يجب أخذها عند استثمار أموال شركات التأمين أهمها: ضمان رأس المال، كفاية عائد الاستثمار، تنوع الاستثمار .

<sup>125</sup>-Faivre – Yvan Lambert, (1992), Droit des Assurance, 8ème édition, Dalloz,France, p44.

<sup>126</sup>-محمد محمود الكاشف، (1987): تقييم السياسة الاستثمارية لشركات التأمين المصرية(القطاع العام) خلال المدة من

81-85،المجلة العلمية لكلية التجارة،جامعة أسيوط، مصر،العدد 11،السنة 7،ص3.

و هناك نقاط كثيرة يجب أن تؤخذ في الحسبان لوضع أي سياسة استثمارية لشركات التأمين و هي:

- التسويق و السيولة :بمعنى أنه يجب أن يكون هناك حد أدنى يمكن تحويله إلى نقد أو مال سائل لدفع التعويضات أو لمواجهة أي مصروفات غير متوقعة ؛
- تنوع الاستثمارات: بمعنى عدم التركيز على نوع معين من الاستثمارات أو منطقة معينة ،بل يجب أن يكون هناك تنوع للاستثمار على الأنواع المختلفة و في قنوات اقتصادية مختلفة صناعية أو تجارية أو عمرانية أو سياحية ، وكذلك تنوع الاستثمارات جغرافيا و ذلك حتى يتمكن اجتناب كثير من مخاطر التركيز ؛
- يجب الابتعاد عن المضاربة حتى يمكن المحافظة على أموال حملة الوثائق ؛
- يجب أن تتعش السياسة الاستثمارية مع خطط التنمية الاقتصادية للدولة ؛
- سلامة رأس المال أو الحصول على أعلى دخل ممكن و هذا يتوقف على درجة نمو أموال التأمين .

لمقابلة خسائر الاكتتابات الفنية أو تقديم مزايا تنافسية للمؤمن عليهم يجب أن تتوفر مجموعة من

الشروط في استثمارات شركات التأمين حتى تحقق أهدافها ومن تلك الشروط:<sup>127</sup>

- عدم انتهاج سياسة استثمارية تعتمد على المضاربة واختيار الاستثمارات التي تتناسب مع طبيعة تكوين محفظة التأمينات في الشركة من حيث توزيع التزاماتها بالنسبة لأجال استحقاقها وضمن رأس المال المستثمر بحيث لا يكون عرضة للضياع الجزئي أو الكلي وتحقيق العائد المعقول المستقر على أن يعادل على الأقل سعر الفائدة المستخدم في حساب أقساط التأمين ؛

---

<sup>127</sup>-أحمد السيد عبد اللطيف حسن، (1997): التأمين و دوره الاقتصادي و الاجتماعي و تحدياته ، مركز فقيه للأبحاث و التطوير، المملكة العربية السعودية، ص 6.

-تنوع الاستثمارات مثلا لودائع والسندات والعقارات والأسهم والقروض المرهونة بهدف تحقيق السيولة

السريعة لنسبة كبيرة من الاستثمارات لمواجهة الالتزامات الطارئة ؛

-الحفاظ على القيمة العينية للاستثمارات وبما يحافظ على قيمتها عند تحويلها إلى سيولة .

حيث تتمثل مراحل العملية الاستثمارية في شركات التأمين<sup>128</sup> فيما يلي :

- تحديد المبالغ القابلة للاستثمار ؛
- وضع السياسة الاستثمارية المناسبة لتوظيف هذه المبالغ ؛
- إعداد الإستراتيجية التي تحدد أهداف السياسة الاستثمارية ؛
- تنفيذ الخطة الاستثمارية اللازمة و ذلك بتحديد الحصص المستثمرة في الأوعية الاستثمارية المختلفة و هي العملية التي يطلق عليها توجيه أو تخصيص الاستثمارات و تكون هذه الحصص ما يسمى بمحفظة الاستثمارات؛
- مراقبة تنفيذ الخطة الاستثمارية و تعديلها بما يتناسب مع ظروف السوق من ناحية و احتياجات المستثمر من ناحية أخرى .

ثانيا: أنواع الاستثمارات في شركات التأمين و العوامل المؤثرة فيها

1. أنواع الاستثمارات في شركات التأمين :

أ - الودائع لأجل لدى البنوك: تستثمر شركات التأمين جزء من أموالها في شكل ودائع لأجل لدى البنوك، حيث لا يجوز سحبها كليا أو جزء منها قبل تاريخ متفق عليه (قصير أو طويل الأجل) مقابل حصولها على فوائد تستحق في نهاية أجل هذه الودائع.

---

<sup>128</sup>- باسل الشحادات ،(2008): دراسة و تقييم واقع الاستثمارات في شركات التأمين و علاقتها بالسيولة و الربحية "دراسة تطبيقية :المؤسسة العامة السورية للتأمين"، جامعة دمشق،سوريا ،ص ص 24،25 .

ب - الاستثمار في القيم المنقولة: يتمثل في حيازة مختلف الأوراق المالية، ويعتبر هذا الاستثمار الأكثر أهمية في أصول شركات التأمين، حيث إذا اختير بعناية فإنه يعطي سيولة ومردودية و حماية عالية. إن الاستثمار في الأوراق المالية قد يكون استثمارا في أوراق الديون التي تعتبر مستحقة للشركة من الجهة المستثمر فيها، ومن أمثلة ذلك السندات سواء كانت هذه السندات حكومية أو سندات شركات خاصة وغيرها، تتميز هذه الأوراق بوجود تاريخ استحقاق محدد لاسترداد الأموال المستثمر فيها، وكذا بوجود التزام بتوزيع عائد ثابت على الأموال المستثمرة بغض النظر عن نتيجة أعمال الجهة المصدرة<sup>129</sup>. أما النوع الثاني من الاستثمار في الأوراق المالية فهو في أوراق الملكية التي تمثل حق ملكية في مشروع معين ومن أمثلة ذلك الأسهم، حيث لا ترتبط هذه الأوراق عادة بتاريخ استحقاق محدد لاسترداد قيمتها، كما أن عوائد هذه الأوراق غالبا ما تكون في صورة توزيع أرباح تحدد بناء على قرار مجلس الإدارة للشركات المصدرة لهذه الأوراق (عوائد متغيرة) .

كما أن الاستثمار في الأوراق المالية قد يكون لفترة قصيرة حيث إذا لم تتجاوز السنة نقول عنها استثمارات قصيرة الأجل، وهي عبارة عن استثمارات مؤقتة للفائض النقدي، أما إذا تجاوزت فترة هذا الاستثمار السنة فنقول أنها استثمارات طويلة الأجل يتم شراؤها بغرض الاحتفاظ بها لأجل طويلة للاستفادة من عوائدها السنوية، وإما لإعادة بيعها لاحقا لتحقيق أرباح رأسمالية.

ج - الاستثمارات العقارية: هي أصول ملموسة ومرئية تتمثل عادة في الأراضي والمباني، تلجأ إليها شركات التأمين لاستثمار جزء من أموالها فيها لأسباب عديدة أهمها:

-حاجة شركات التأمين لمجموعة متنوعة من العقارات لاستعمالها كأصول ثابتة تستخدمها في إدارة أنشطتها المختلفة، وذلك بصفة دائمة ومستمرة دون وجود أية حاجة أو نية لإعادة بيعها مادامت صالحة للاستخدام، وعلى الرغم من أنه يمكن اختيار بديلا للاستثمار من الغير فيما يخص هذه العقارات إلا أنه

---

<sup>129</sup>-أحمد صلاح عطية،(2003): محاسبة شركات التأمين،الدارالجامعية،الإسكندرية، مصر،ص 51 .

يعد بديل الملكية هو المفضل لما يمثله من برهان ملموس على قوة واستقرار المركز المالي للشركة في أعين المؤمن لهم؛

- تدخل الاستثمارات في الأراضي والعقارات في نطاق دائرة الاستثمارات الجيدة والمضمونة نتيجة لزيادة قيمتها عبر الزمن، مما يتيح فرص لتحقيق مكاسب رأسمالية في الأجل الطويل، كما لها ميزة الحماية في فترات التضخم؛

- يمكن لشركة التأمين أن تقوم بتأجير جزء من استثماراتها العقارية للغير لتحصل بذلك على عوائد دورية.

وعلى الرغم من كل هذه المزايا فإن الاستثمارات العقارية تعتبر قليلة السيولة خاصة في الأجل القصيرة، كما تعتبر مردوديتها قليلة بالنظر للاستثمارات الأخرى.

د - قروض برهون: تقدم شركات التأمين قروضا طويلة الأجل في مقابل فوائد تتحصل عليها تكون هذه القروض في الغالب مضمونة برهون مختلفة، حيث يمنح لها الحق في حيازة أو بيع هذه الرهون إذا لم يدفع المدين دينه في ميعاده المحدد.

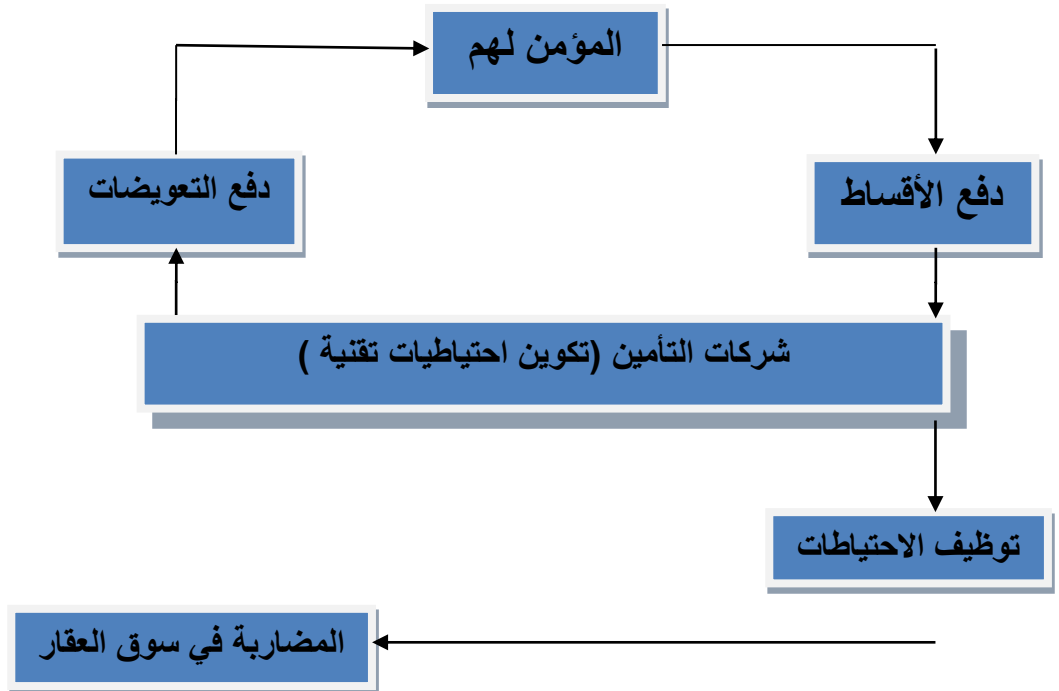
وتوجد ثلاثة أنواع من القروض المقدمة من طرف شركات التأمين هي قروض بضمان وثائق التأمين على الحياة، وقروض بضمان رهون عقارية وقروض بضمانات أخرى<sup>130</sup>.

كما تلجأ شركات التأمين إلى توظيف الاحتياطات كما يتضح لنا في الشكل الموالي :

---

<sup>130</sup> - نوال أقاسم، (2005): قطاع التأمين الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة، مجلة الرائد العربي، سوريا،

الشكل  
رقم  
(08)  
:  
توظيف  
ف  
احتيا  
طات  
شركا  
ت  
التأمين  
ن



المصدر: نوال أقاسم، (2005): المرجع السابق، ص 84

و قد تمّ انجاز هذا الشكل بالاعتماد على :

1- دفع أقساط التأمين من طرف المؤمن لهم إلى شركات التأمين في إطار إبرام عقد التأمين و

بذلك تكوّن هذه الشركات احتياطات قانونية لمواجهة التزاماتها تجاه المؤمن لهم مستقبلا ؛

2- دفع تعويض للمؤمن لهم المتضررين بعد إثبات الضرر ؛

3- تتم عملية توظيف الاحتياطات الفنية لشركات التأمين حسب النسب القانونية التي حددها

المشرع وتأخذ صورا متعددة ؛

4- الاستثمار في العقار من خلال شراء عقارات تمّ تأجيرها أو بيعها من جديد ؛

5- الاستثمار في السوق النقدي ؛

6- الاستثمار في سوق البورصة ؛

7- تنشيط في سوق قيم الخزينة (سندات الخزينة،سندات التجهيز) من خلال المساهمة في تمويل

الاستثمارات لصالح الدولة .

II. العوامل المؤثرة في السياسة الاستثمارية لأموال شركات التأمين :

يمكن تقسيم العوامل التي تؤثر في رسم السياسة الاستثمارية لأموال تأمينات الممتلكات و المسؤولية إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي<sup>131</sup>:

## 1- العوامل المالية و الفنية: تسعى شركات التأمين إلى استثمار أموالها في القنوات الاستثمارية التي

تضمن لها رأس المال، وذلك لأنّ الغالبية العظمى من هذه الأموال هي أموال حملة الوثائق، وقد ترتب على حاجة شركات التأمين إلى المحافظة على رأس المال المستثمر إن اتجهت أغلب استثماراتنا إلى الأوجه الاستثمارية المضمونة مثل السندات الحكومية و الودائع.

وتقوم شركات التأمين في مجال تأمينات الممتلكات و المسؤولية بضمان الخسارة الناتجة عن معظم الأخطار القابلة للتأمين و المتعلقة بالممتلكات و المسؤولية، ولضمان قدرة شركة التأمين على سداد التعويضات المستحقة في مواعيدها، فإنّه يتعين عليها تكوين الاحتياطيات و المخصصات الفنية مثل مخصص الأخطار السارية و مخصص التعويضات تحت التسوية و مخصص التقلبات العسكرية، وتعتبر هذه المخصصات المصدر الرئيسي لتمويل استثمارات شركات التأمين، و هي ذات طبيعة خاصة من حيث كونها تمت لمقابلة التزامات الشركة اتجاه حملة وثائق التأمين وواجبة السداد عند طلبها، ولذلك يتعين على القائمين على رسم السياسة الاستثمارية لأموال تأمينات الممتلكات و المسؤولية مراعاة ذلك عند استثمار هذه الأموال .

## 2- العوامل المتعلقة بالإشراف و الرقابة على التأمين: تتدخل هيئات الإشراف و الرقابة في معظم

دول العالم لوضع بعض القيود الواجب على شركات التأمين الأخذ بها عند وضع و تنفيذ السياسة الاستثمارية، ويرجع تدخل الدولة في تحديد السياسة الاستثمارية لشركات التأمين إلى الرغبة في حماية حقوق حملة الوثائق، والتأكد من قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها في تواريخ

<sup>131</sup> خالد محمد السعد، (1996): الاختيار الأمثل للمحافظ الاستثمارية لشركات التأمين الكويتية "نموذج كمي"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، المجلد 20، العدد 4، ص ص 617، 613.

استحقاقها ،حيث أنه من الناحية الفنية فإنّ المخصصات الفنية المتراكمة لدى شركات التأمين تمثل المبالغ المخصصة لتغطية الالتزامات التعاقدية لحملة الوثائق ،ولذا يتعين اتباع سياسة استثمارية رشيدة لهذه الأموال ،ومما يزيد من أهمية تدخل هيئات الإشراف و الرقابة على التأمين في وضع القيود الكفيلة بالمحافظة على استثمارات شركات التأمين (صغر نسبة حقوق المساهمين إلى مجموع الأموال المتاحة للاستثمار في هذه الشركات.

وتفرض هيئة الإشراف و الرقابة بعض القيود على استثمارات التأمين يمكن حصرها في ثلاث مجموعات رئيسية هي <sup>132</sup>:

أ- قيود قانونية: تتمثل في مجموع القيود التي تحدد شروط استثمار شركات الأموال الخاصة بحملة الوثائق سواء في تأمينات الحياة أو تأمينات الممتلكات و المسؤولية.

ب-قيود نوعية: تتمثل في مجموعة القيود التي تحدد أوجه الاستثمارات التي يجب الاستثمار فيها و الشروط الواجب توافرها بالنسبة لكل نوع من أنواع الاستثمارات المصرح بالاستثمار فيها.

ت-قيود كمية: تتمثل في مجموعة القيود التي تحدد النسب التي يجب تخصيصها لكل نوع من أنواع الاستثمار، وبمعنى آخر تتمثل هذه القيود في تحديد الحد الأقصى أو الحد الأدنى للأموال التي يجب أن تخصص للاستثمار في كل نوع من أنواع الاستثمارات المسموح بها.

3- العوامل الاستثمارية (منافسة المنشآت المالية الأخرى) : و إذا أخذت في الاعتبار المتغيرات

الاقتصادية المعاصرة، و ما تواجهه شركات التأمين من منافسة قوية من المؤسسات المالية الأخرى ،بما تمنحه من عوائد مرتفعة على الاستثمار و مزايا مالية أخرى، فإنّ ذلك يلقي عبئا كبيرا على مخططي السياسة الاستثمارية لدى شركات التأمين المباشر، حيث يتعين بذل جهد

---

<sup>132</sup>-علي السيد محمد العشري، (1991): دور جهات الإشراف و الرقابة في تحديد السياسة الاستثمارية لشركات التأمين بكل من دولة الإمارات العربية المتحدة و جمهورية مصر العربية "دراسة مقارنة"،مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية،جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد7، ص ص 34،35.

أكبر لانتقاء المحفظة الاستثمارية التي تحقق أكبر عائد ممكن في ظل درجات معقولة من المخاطر ،و العمل على تحقيق درجة عالية من الضمان ،بالإضافة إلى الالتزام بالقيود المفروضة من جانب هيئة الإشراف و الرقابة.

لذلك فقد اهتمت شركات التأمين في الوقت الحاضر بتطبيق نظرية الاستثمارات الحديثة ،في توجيه استثماراتها بحيث يمكن المحافظة على رأس المال المستثمر وضمان عائد استثماري مناسب من خلال محفظة متنوعة منخفضة الخطورة، وتعتمد هذه النظرية على استخدام الأساليب الكمية في التخطيط و البناء والتصميم للبدائل الاستثمارية التي تتناسب و ظروف كل مستثمر على حدى، و تقوم هذه النظرية أيضا على أنّ المستثمر العاقل يهدف إلى تعظيم العائد الاستثماري من محفظته الاستثمارية في حدود درجة خطورة معينة، أو تخفيض درجة خطورة المحفظة لأدنى حد يمكن في حدود عائد استثماري معين.

#### المطلب الرابع: مخاطر وتطورات في استراتيجية استثمار أموال شركات التأمين

##### أولاً: المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين عند استثمار أموالها

بما أنّ لشركة التأمين دور مزدوج، فهي مؤسسة تأمين إضافة إلى كونها مؤسسة مالية .ينعكس هذا الدور على السياسات التي تحكم نشاط الشركة، فهناك سياسات الاستثمار وهناك كذلك سياسات التأمين، ولكن هناك بعض المخاطر التي قد تتعرض لها شركات التأمين ويجب الأخذ بها في عين الاعتبار.

التعويضات التي تدفعها الشركة للمستفيدين لا تعتبر نوعاً من المخاطر .ذلك أن دفعات التعويض هي في عداد التكاليف المبرمجة أي يمكن توقعها بدرجة عالية من الدقة .أما المخاطر الحقيقية التي قد تواجه شركات التأمين تتمثل في أربعة أنواع رئيسية هي<sup>133</sup>:

<sup>133</sup>-الهندي منير، مرجع سبق ذكره، ص- ص454-555.

النوع الأول أي زيادة حجم التعويضات عما هو متوقع، فقد يكون مرجعه حدوث كارثة معينة أو حدوث ارتفاع كبير في معدل التضخم الأمر الذي قد يصاحبه زيادة في قيمة التعويضات، كما قد يرجع لخطأ في تقدير الحجم الحقيقي للأخطار وقيمة التعويضات بالتبعية.

2- النوع الثاني يتمثل في انخفاض المبيعات وقد يحدث هذا نتيجة دورة كساد كان من شأنها أن تعذر على بعض المؤمن لهم سداد الأقساط، أو تراجع بعض العملاء المحتملين عن خططهم في شأن شراء وثائق للتأمين. يضاف لذلك أنه في ظل التضخم قد يحجم الأفراد عن شراء وثائق للتأمين على الحياة على أساس أن استثمار ما يعادل الشق الادخاري من قيمة أقساط التأمين من خلال المؤسسات المالية الأخرى كالبنوك مثلا، من شأنه أن يزيد من قيمة الأصل المستثمر بدرجة أكبر، مقارنة بالقيمة النقدية لوثيقة التأمين التي يمكن للمؤمن له الحصول عليها، والتي عادة ما تحسب على أساس معدل فائدة متواضع على الشق الادخاري من قسط التأمين.

3- النوع الثالث ويتمثل في الانخفاض المحتمل في القيمة السوقية لمكونات محفظة الاستثمار فإنه في فترات التضخم ترتفع معدلات الفوائد وتنخفض القيمة السوقية للأوراق المالية ذات العائد الثابت مثل الأسهم الممتازة والسندات. وحتى الأسهم العادية فإن العائد المتولد عنها قد ينخفض مع موجات التضخم، مما يترتب عليه انخفاض في قيمتها السوقية. حتى في فترات الكساد تنخفض أيضا القيمة السوقية لمكونات محفظة الاستثمار. فالتوقف عن سداد فوائد السندات أو ربما قيمة السندات ذاتها يصبح ظاهرة مرئية، كذلك فإن الانخفاض في عائد الأسهم العادية نتيجة لانخفاض أرباح المنشآت يكون أمرا محتملا. وفي مثل هذه الظروف تنخفض مستويات الأسعار في سوق رأس المال، وتنخفض معها القيمة السوقية لمكونات محفظة الاستثمار لشركة التأمين.

4 - النوع الرابع من المخاطر يتمثل في مخاطر الإلغاء ومخاطر تقدم حملة بعض وثائق التأمين على الحياة بطلبات للحصول على قروض. فإلغاء الوثائق وكذا معدلات الاقتراض تزداد خلال فترات التضخم

كما يمكن أن تزداد خلال فترات الكساد، وذلك في محاولة للمؤمن لهم الحصول على دخل يعوضهم عن انخفاض الدخل الذي نجم عن الكساد أو عن انخفاض القيمة الشرائية للنقود. وكون القيمة السوقية للأوراق المالية تنخفض في فترات التضخم وأيضا في فترات الكساد، يعني تحت ضغط الحاجة لموارد مالية لمواجهة الزيادة في التعويضات ( النوع الأول من المخاطر ) أو لمواجهة نقص التدفقات الداخلة بسبب انخفاض حجم المبيعات ( النوع الثاني من المخاطر ) أو لمواجهة إلغاء وثائق التأمين أو الطلب المتزايد على الاقتراض (النوع الرابع من المخاطر ) قد تضطر الشركة لبيع جزء من الأوراق المالية بالأسعار الجارية، أي بقيمة أقل من القيمة التي سبق أن اشترت بها ( النوع الثالث من المخاطر ) ولا يقتصر الأمر على تلك المخاطر، فالحسائر التي تمنى بها محفظة الأوراق المالية تخصم من إجمالي حقوق الملكية لشركة التأمين، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة حقوق الملكية، وتنخفض معها عدد وثائق التأمين التي يمكن للشركة إصدارها.

#### ثانيا: التطورات في إستراتيجية استثمار شركات التأمين<sup>134</sup>

تقوم شركة التأمين بإعطاء أولوية عالية لعاملي الأمان و تدنية المخاطر حينما تقوم باستثمار المتحصلات من الأقساط المسددة و لذلك فإن القوانين و التشريعات تركز دائما على عامل الأمان في هذه الصناعة .

المعيار الذي تستند عليه شركة التأمين على الحياة هو معيار الرجل الحذر فيما يتعلق باستثمار الأموال ، فتنبع العوائد العالية بالسوق بصرف النظر عن المخاطر ليس بالسلوك الحذر ، و لذا فإن الاستثمار في السندات ذات الجودة العالية و التي لا تقل درجة التقييم لمثل هذا النوع من السندات عن الرهون التجارية و على الممتلكات الخاصة و الأسهم العادية و الممتازة العالية الجودة ،مثل هذه الأدوات الاستثمارية تفي بمتطلبات قاعدة أو معيار الرجل الحذر.

<sup>134</sup> -عبد الفتاح إسماعيل و عبد الغفار حنفي ،مرجع سبق ذكره ، ص - ص 356-357.

يمكن توضيح إستراتيجية الاستثمار لهذه الشركات بشكل مبسط في شراء سندات طويلة الأجل من سوق رأس المال (يفضل السندات و سندات الرهن العقاري و بعض الأسهم) و الاحتفاظ بتلك الأدوات حتى تاريخ الاستحقاق، لأن المطالب أي الالتزامات بطبيعتها طويلة الأجل ، ترى معظم شركات التأمين أن الأدوات الاستثمارية يجب ان تتصف بطول الأجل، حيث تحصل على دخل من الفوائد الخاصة بتلك السندات أو توزيعات الأسهم ،ولذلك يحتل عنصر إمكانية التسييل لتلك الأدوات المرتبة الثانية لأنه ليس واردا بيع هذه الأدوات قبل تاريخ الاستحقاق ، و باختصار يمكن توصيف إستراتيجية الاستثمار بشركات التأمين بأنها إستراتيجية "اشترى و احتفظ"

من ناحية أخرى كان للتقلبات في البيئة الاقتصادية تأثير على إستراتيجية الاستثمار بشركات التأمين خاصة بالنسبة للشركات الكبيرة ،زيادة معدل الفائدة يؤدي لانخفاض قيم الأوراق المالية الطويلة الأجل ذات العائد الثابت التي تشكل محفظة الاستثمار للشركة ، كما أنّ العائد المتواضع للأوراق المالية المحتفظ بها منذ فترة طويلة يحد من نمو دخل شركة التأمين وعلى مقدرتها في تقديم خدمات تأمينية جديدة ،بالإضافة إلى انخفاض جودة بعض الأوراق المالية لدى الشركة بسبب بعض الصعوبات أو المشاكل المالية للشركات المصدرة .

بناء على مثل تلك الضغوط والتقلبات فإن شركات التأمين الكبيرة تتبع إستراتيجية مرنة فيما يتعلق بسياسة الاستثمار لذلك فهي ترفض شراء سندات المديونية التي يتجاوز تاريخ استحقاقها 10 أو 5 سنوات، وقد أحدث هذا تطور في سياسة الاستثمار حيث تطلب الأمر ببيع الاستثمارات على أساس يومي ، حيث يتم استبدال الأوراق المالية ذات العائد المنخفض بتلك ذات العائد الجيد (من وجهة نظر العائد و المخاطرة) لذلك فإن معظم شركات التأمين لديها أداة خاصة للتعامل في الأوراق المالية مهمتها تتبع التغيرات التي تحدث في الأسواق المالية و شراء أو بيع الأوراق المالية ومن ثم تعديل المحفظة الاستثمارية ، والهدف هو تحقيق عوائد عالية مع تخفيض المخاطر .

## خلاصة الفصل:

لقد تمّ التطرق في هذا الفصل للدور التمويلي لشركات التأمين، حيث تمّ التعرف على النظام المالي والمؤسسات المالية التي تعتبر محرك لعجلة التنمية من خلال دورها في الوساطة المالية، بتحويل المدخرات والأموال من وحدات الادخار إلى وحدات الاستخدام. إضافة إلى أنّه تمّ التعرض للنشاط المالي لشركات التأمين من خلال تناول أهم النقاط الموجودة فيه، بإبراز دور شركات التأمين كمؤسسات مالية التي تختلف عن المؤسسات الأخرى وتعمل على تجميع الأقساط واستثمارها في قطاعات مختلفة وفقا لسياسة استثمارية معينة، هذه الأخيرة تهدف للحفاظ على أموال الزبائن وحملة الوثائق، وتلزم كذلك شركات التأمين على اختيار استثماراتها في قطاعات تكون مضمونة أو قليلة المخاطرة. وسنعمل على توضيح هذا الدور أكثر بإحصائيات مدعمة في الفصل الموالي.

## مقدمة الفصل:

إنّ أداء الشركات والمنظمات خصوصا من الناحية المالية يُعتبر من المواضيع الحديثة، حيث نجد العديد من الدراسات الصادرة من الشركة الدولية لإعادة التأمين السويسرية تتطرق للمواضيع التي لها علاقة بالملاءة والمردودية المالية وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين، وهذا للحفاظ على قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق، وتحقيق فوائض مالية وليس عجز تقني يُؤثر على وضعية الشركة وعلى سوق التأمين ككل. ولهذا سنعمل في هذا الفصل على دراسة واقع النشاط المالي لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2007-2013) بعرض وتحليل نتائج هذه السنوات ودورها في الاقتصاد الوطني، وذلك بالتعرض إلى مساهمة شركات التأمين في الإنتاج الوطني في المبحث الأول، وكذلك سنتناول التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية من الجانب المفاهيمي، و تحليل هذه التوظيفات المالية في المبحث الثالث.

## المبحث الأول: مساهمة شركات التأمين في الإنتاج الوطني

إنّ العمليات الاكتتابية لشركات التأمين تجعلها تكتسب أفضا ط تُمكنها من استمرارية انتاجها وتحقيقها لرقم أعمال، وتطور هذا الأخير ينعكس بدوره على سوق التأمين ككل، مما يؤدي لزيادة تغلغل نشاط شركات التأمين في الناتج المحلي الوطني، ولتبيان ذلك سنحاول في هذا المبحث توضيح انتاج شركات التأمين ورقم الأعمال المحقق في هذه الشركات خلال الفترة (2007-2013) وكذلك هامش الملاءة خلال نفس الفترة، إضافة إلى تناول أفضا ط شركات التأمين الجزائرية من خلال ابراز تطورها وكثافة التأمين ومعدل الاختراق التأمين. وكل هذا من خلال مطالب هذا المبحث.

### المطلب الأول: توضيح انتاج شركات التأمين الجزائرية

أولاً: إنتاج شركات التأمين خلال السنوات: 2007-2008-2009-2010.

#### أ- تطور انتاج شركات التأمين

لقد سجل إنتاج شركات التأمين ارتفاع تدريجي في الإنتاج الوطني. ونسبة التغير تختلف من سنة لأخرى، إذ تشهد سنة 2007 تزايد بنسبة 16% عن سنة 2006، ما تمثل بقيمة 53789 (مليون دج) . يليها ارتفاع بنسبة 26% خلال سنة 2008، وتحسن بنسبة 14% في 2009، كذلك عرفت سنة 2010 تزايد في نسبة إنتاج شركات التأمين بنسبة 6%. حيث أنّ أكبر انتاج يكون في شركة SAA في السنوات الأربعة. كما نجد أنّ كل الشركات مساهمة في الإنتاج مما أدى ذلك إلى تحقيق تحسن في إجمالي إنتاج شركات التأمين من سنة لأخرى. وهو ما نلاحظه في الجدول الموالي.

جدول رقم (05): إجمالي إنتاج شركات التأمين خلال السنوات: 2007-2008-2009-2010.

الوحدة: (مليون دينار جزائري)

سنة 2010	سنة 2009	سنة 2008	سنة 2007	اسم الشركة	المصدر
20072	18677	16408	14719	SAA	ر: من
12802	13260	12688	10588	CAAR	إعداد
14083	13345	11068	8157	CAAT	الباحثة
1859	1461	1340	1433	Trust Alg	، بناء
5981	6075	4628	3345	CIAR	على
3039	2622	2121	2118	2A	الموقع:
7481	8898	36	32	MAATEC	<a href="http://www.cna.dz">www.cna.dz</a>
2540	2490	3959	3141	CNMA	<a href="http://www.cna.dz">www.cna.dz</a>
3423	2852	10172	6563	CASH	<a href="http://www.cna.dz">www.cna.dz</a>
2911	2108	1916	1422	SALAMA	<a href="http://www.cna.dz">www.cna.dz</a>
60	40	1645	1322	GAM	<a href="http://www.cna.dz">www.cna.dz</a>
6748	4975	1676	932	ALLIANCE	<a href="http://www.cna.dz">www.cna.dz</a>
715	536	227	17	Cardif El Djazair	<a href="http://www.cna.dz">www.cna.dz</a>
81713	77339	67884	53789	المجموع	<a href="http://www.cna.dz">www.cna.dz</a>

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (05)

## ب- إنتاج شركات التأمين حسب الفروع

تُوضِّح لنا معطيات الجدول (06) أنّ إنتاج شركات التأمين يكون في فرع تأمين السيارات أكثر من الفروع الأخرى، باعتباره تأمين إلزامي وليس اختياري، ونظرًا للطلب الكبير على هذا المنتج نجد ارتفاع في مساهمة شركات التأمين في الإنتاج الوطني من خلال هذا الفرع، إذ نجد ارتفاع من سنة لأخرى. كما نجد في معطيات الجدول أنّ اسهام شركات التأمين في تغطية الأخطار التي تصيب

الممتلكات يحتل المرتبة الثانية، نظرا لتعدد المخاطر التي تصيب هذا الفرع، وخاصة بالنسبة للشركات التي تتقدم لاكتتاب عقود في هذا الفرع، إلا أنه في سنة 2010 نجد تراجع في انتاج هذا الفرع من 28868 (مليون دج) سنة 2009 إلى 26708 (مليون دج) سنة 2010 لقلة الطلب على هذا المنتج. ثم نجد المساهمة تكون في تأمين النقل والأشخاص، وهذا الأخير بالرغم من أن حصته ضعيفة في السوق، إلا أنه سجل نمو كبير من سنة لأخرى، وصل إلى 7533 (مليون دج) في 2010، أما تأمين القرض عرف تراجع من سنة لأخرى، نظرا لقلة الشركات التي تقدم هذا النوع من الخدمات أهمها CAGEX ولهذا يتضح انخفاض في هذا الفرع.

#### الجدول رقم (06): تطور انتاج شركات التأمين حسب الفروع

الوحدة (مليون دج)

2010	2009	2008	2007	
40329	35433	29530	24525	ت السيارات
26708	28868	25946	19455	ت الأخطار التي تصيب الممتلكات
6045	6109	5752	5158	ت النقل
1051	762	716	517	ت الأخطار الزراعية
7533	5789	5394	3542	ت الأشخاص
47	378	546	592	ت القرض

81713	77339	67884	53789	المجموع
-------	-------	-------	-------	---------

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على الموقع: www.cna.dz

## ثانيا: إنتاج شركات التأمين خلال السنوات: 2011-2012-2013.

### أ- تطور إنتاج شركات التأمين

تُوضح نتائج الجدول الموالي أنّ هناك تحسن ملحوظ في إجمالي إنتاج شركات التأمين الجزائرية. نظرا لزيادة عدد الشركات والفصل بين شركات تأمين الأخطار وتأمين الأشخاص، إذ ازدادت مساهمة هذه الشركات بنسبة 6% في سنة 2011 عن 2010. وبعدها ارتفعت بنسبة 15% سنة 2012 ما يُعادل 99630 (و.ن) ،لتصل إلى ما يُقدر بـ 113995 (مليون دج) سنة 2013 ما يُمثل نسبة 14%. حيث تدل النتائج على أنّ تأمين الأضرار أكثر من تأمين الأشخاص من حيث مساهمته في الإنتاج الوطني، نظرا لحدثة شركات تأمين الأشخاص إلاّ أنها سجلت ارتفاع من سنة لأخرى حيث وصلت شركة CAARAMA سنة 2013 إلى 1929 (م.د) وهي تتعدى بعض شركات تأمين الأضرار من ناحية إنتاجها خلال هذه السنة، وهذا مؤشر جيد يؤدي إلى تنوع المنتجات في سوق التأمين الجزائري، ويرفع مدخرات الأفراد في تأمين الأشخاص نظرا لخاصية عقودها الطويلة الأجل.

### جدول رقم ( 07): إجمالي إنتاج شركات التأمين خلال السنوات: 2011-2012-2013.

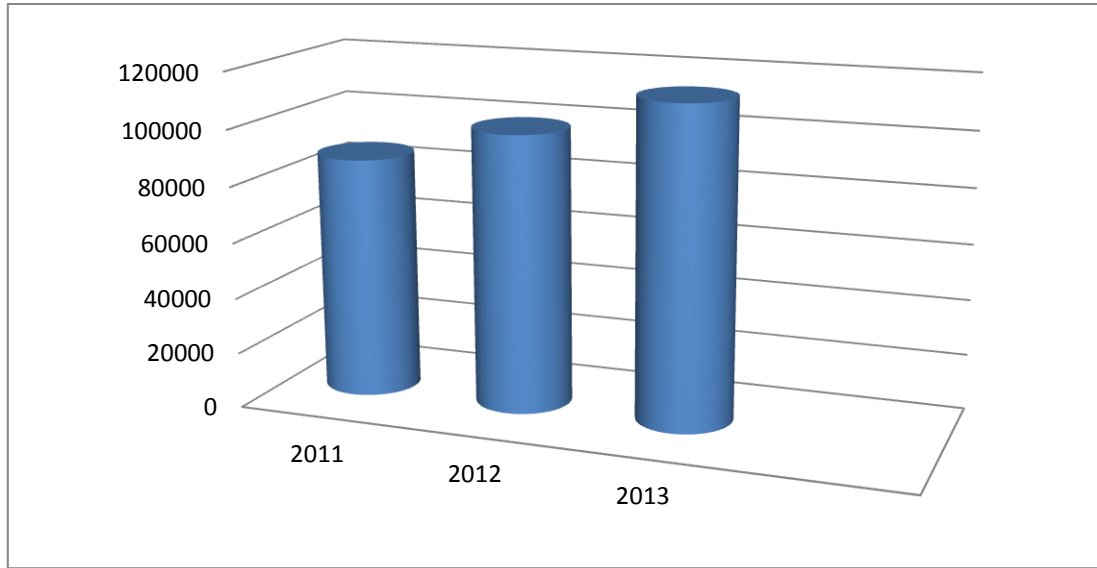
الوحدة: (مليون دينار جزائري)

2013	2012	2011	اسم الشركة	
25759	23163	21147	SAA	تأمين
15198	14097	13740	CAAR	
18114	15502	14637	CAAT	
2725	2314	1868	Trust Alg	
7585	6680	6113	CIAR	
4057	3595	3203	2A	
9720	8376	7900	CASH	

4015	3277	2797	Salama Ass	الأخطار
4150	3715	3903	Alliance Ass	
3303	3373	2849	GAM	
397	157	81	MAATEC	
9593	8085	6732	CNMA	
1211	382	2	AXA Dommages	
105827	92714	84972	المجموع	
1208	1073	901	Cardif El Djazair	تأمين الأشخاص
1199	1070	241	SAPS	
1327	1169	561	TALA	
1929	1799	-	CAARAMA	
769	251	-	AXA VIE	
1131	977	-	MACIR VIE	
606	578	-	Mutualiste	
8168	6916	1703	المجموع	
113995	99630	86675	المجموع الكلي	

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على الموقع: [www.cna.dz](http://www.cna.dz)

الشكل رقم (10) تطور انتاج شركات التأمين خلال السنوات: 2011-2012-2013



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (07)

#### ب- الإنتاج حسب الفروع

إنّ إنتاج شركات التأمين حسب الفروع الذي تلخصه لنا نتائج الجدول (08)، تُبين أنّ الانتاج في تزايد من سنة لأخرى، ويكون في تأمين السيارات أكثر من الفروع الأخرى نظرا لوعي الأفراد بهذا النوع من التأمين وحاجتهم لاكتتاب عقود تأمين السيارات خوفاً من عقوبات قانون المرور الجزائري لتأمين المسؤولية المدنية، إضافة إلى رغبتهم في تعويض الخسائر التي يتعرض لها هيكل السيارة من حوادث وسرقة وغيرها. ثم نجد أنّ تأمين الأخطار التي تصيب الممتلكات في المرتبة الثانية يليها تأمين الأشخاص في المرتبة الثالثة، هذا الفرع الأخير نجد فيه الأنواع التالية بالتفصيل خلال سنة 2013. موزعة ما بين تأمين الحوادث والمرض والمساعدة إضافة إلى تأمين الحياة-الوفاة والتأمين الجماعي، وهي عبارة عن تأمينات اختيارية وصل مجموعها إلى 8168 (م.د) الأمر الذي يُبين بداية تعرف الأفراد على خدمات هذا الفرع والتوجه نحو شركات تأمين الأشخاص وطلب منتجاتها. وإذا ما عدنا إلى الفروع الأخرى نجد أنّ تأمين القرض مساهمته في الإنتاج تكاد تتعدم وهي في تراجع.

## الجدول رقم (08): تطور انتاج شركات التأمين حسب الفروع

الوحدة (مليون دج)

2013	2012	2011	
			تأمين الأخطار
61073	53118	43958	ت السيارات
37030	32559	29215	ت الأخطار التي تصيب الممتلكات
5749	5262	5679	ت النقل
1758	1398	1047	ت الأخطار الزراعية
8381	7290	6761	ت الأشخاص
4	3	14	ت القرض
113995	99630	86675	المجموع
			تأمين الأشخاص
1475	-	-	ت الحوادث
647	-	-	ت المرض
1666	-	-	ت المساعدة
2303	-	-	ت حياة-وفاة
2075	-	-	ت جماعي
8168	-	-	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على الموقع: www.cna.dz

### المطلب الثاني: رقم أعمال شركات التأمين وهامش الملاءة

#### أولاً: تطور رقم أعمال شركات التأمين خلال الفترة (2007-2013)

يوضح الجدول رقم (09) تطور رقم أعمال شركات التأمين، حيث نجد هناك تدببب في نتائج معظم الفروع ما بين زيادة وانخفاض. ماعدا في فرع تأمين الأخطار الزراعية نجدها في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى لتصل إلى 2786 (م.د) سنة 2013. حيث أنّ الشركات التي تقدم هذه الخدمة ينفعها ذلك نظرا لزيادة الطلب على هذا المنتج سواء من ناحية الأخطار التي تمس المحاصيل الزراعية وكذلك في فرع المواشي والسيارات والآلات الزراعية إضافة إلى الأخطار المتنوعة. وتأمين الأشخاص نجد فيه تراجع

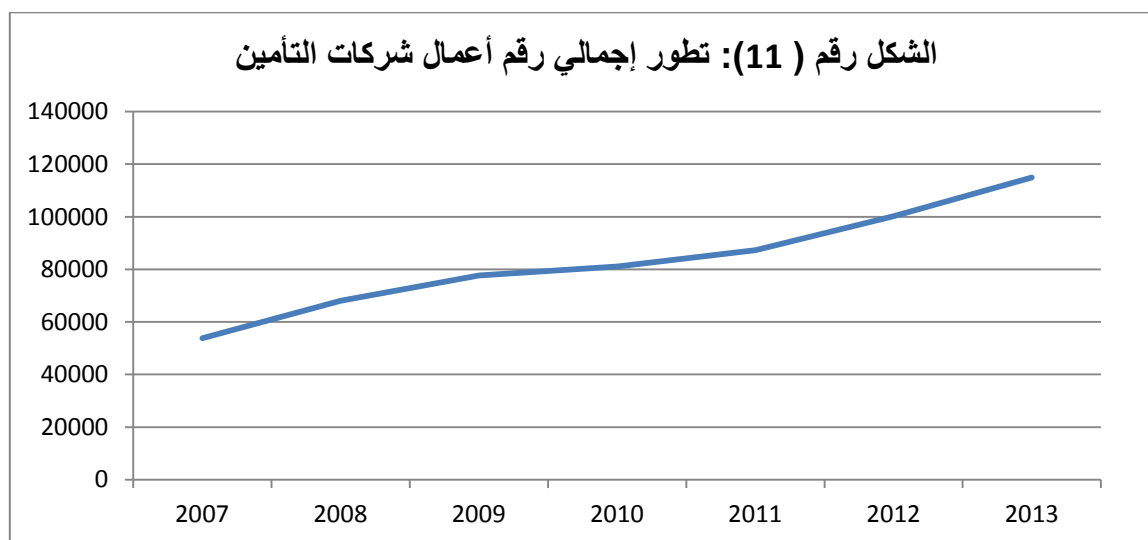
خلال سنة 2011 إلى 7044 (م.د) ثم يزداد خلال سنة 2012 ليصل إلى 7499 (م.د) وهذا راجع لأنّ سنة 2011 تمّ فيها فصل تأمين الأشخاص عن الأضرار. أمّا بالنسبة لإجمالي رقم أعمال شركات التأمين حسب الفروع يشهد ارتفاع مستمر خلال سنوات الدراسة، الأمر الذي يؤدي لزيادة اختراق وتمويل شركات التأمين للاقتصاد.

### الجدول رقم (09): تطور رقم أعمال شركات التأمين خلال الفترة (2007-2013)

الوحدة: (مليون دج)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
60755	52466	43552	39645	35337	29566	24540	تأمين السيارات
36470	32055	28909	26507	28533	25641	19403	تأمين الكوارث
5436	5333	5708	6093	6185	5761	5128	تأمين النقل
2786	2247	1626	1237	1044	717	520	تأمين الأخطار الزراعية
8564	7499	7044	7180	5760	5430	3547	تأمين الأشخاص
873	582	489	422	820	895	723	تأمين القرض
114885	100182	87329	81082	77678	68009	53861	المجموع

Source : Conseil national des assurances, le marché Algérien des assurances en 2013, Note statistique, P3 ([www.cna.dz](http://www.cna.dz))



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (09)

## ثانيا: هامش الملاءة في شركات التأمين

يتمثل هامش الملاءة في حجم الأموال الخاصة الضرورية لتغطية الالتزامات المنعقدة اتجاه المؤمن لهم.

تتجسد قدرة شركات التأمين و/أو إعادة التأمين على الوفاء بالتزاماتها (الملاءة) حسب التنظيم الجزائري من خلال اثبات توفرها على مبلغ إضافي لتسديد ديونها التقنية أو ما يسمى بهامش الملاءة مما يلي<sup>135</sup>:

- حد القدرة على الوفاء بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار و/أو إعادة التأمين يُساوي على الأقل 15% من الأرصدة التقنية، ويجب أن لا يكون أقل من 20% من الأقساط الصادرة و/أو المقبولة صافية من الرسوم والإلغاءات.

- بالنسبة لشركات التأمين على الأشخاص يُساوي على الأقل :

أ- فيما يخص فروع التأمين على الحياة-الوفاة-الزواج-الولادة-والرسملة مجموع 4% من الأرصدة الحسابية، و0.3% من رؤوس الأموال تحت الخطر غير السالبة\* .

ب- فيما يخص الفروع الأخرى 15% من الأرصدة التقنية، ويجب ألا يكون حد القدرة على الوفاء لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين في أي فترة من فترات السنة أقل من 20% من الأقساط الصادرة و/أو المقبولة صافية من الرسوم والإلغاءات.

**ملاحظة:** إذا كان حد القدرة على الوفاء أقل من الحد الأدنى المطلوب كما هو محدد سابقا، وجب على شركات التأمين و/أو إعادة التأمين في أجل أقصاه (06) أشهر تسوية وضعيتها، إما برفع رأسمالها أو أموال تأسيسها، وإما بإيداع كفالة لدى الخزينة العمومية، هذه الأخيرة تتم بمقرر من لجنة الإشراف على التأمينات.

<sup>135</sup>-الجريدة الرسمية، المؤرخة في 31 مارس 2013، العدد 18، السنة 50، ص10.  
\* - يقصد برؤوس الأموال تحت الخطر: الفرق بين مبلغ رؤوس الأموال المؤمنة ومبلغ الأرصدة الحسابية.

نلاحظ زيادة هامش الملاءة في شركات التأمين الجزائرية من سنة لأخرى. حيث ترجع الزيادة المسجلة في حجم هامش الملاءة إلى الزيادة المستمرة في حجم مكوناتها من حجم الاحتياطيات والمخصص التكميلي للديون التقنية. حيث في حالة الارتفاع يدل ذلك على اعطاء نظرة جيدة لملاءة الشركة.

#### الجدول رقم (10): هامش الملاءة لشركات التأمين خلال السنوات: 2007-2008-2009-2010

الوحدة: (مليون دج)

اسم الشركة	سنة 2007	سنة 2008	سنة 2009	سنة 2010	المصدر
SAA	17279	19022	20597	22056	ر:من
CAAR	9806	10298	15480	16463	اعداد
CAAT	8327	9203	14833	16099	الباحثة
Trust Alg	2152	2158	2142	2187	بناء
CIAR	1335	4397	4539	4592	على
2A	1156	1192	1251	2314	الموقع:
MAATEC	267	3680	4103	4427	www.
CNMA	3114	658	728	2208	cna.d
CASH	3296	585	896	2413	z
SALAMA	524	1642	2057	2535	كما
GAM	1325	277	278	275	يشهد
ALLIANCE	144	3153	3844	4128	سوق
Cardif El Djazair	450	450	455	1098	
∑ شركات التأمين المباشر	49175	56715	71203	80791	
∑ شركات إعادة التأمين	6429	7562	14949	15744	
المجموع الكلي	55604	64277	86152	96535	

التأمين الجزائري زيادة في هامش الملاءة خلال السنوات 2011-2012-2013، الأمر الذي يؤدي إلى

الاطمئنان وعدم التخوف من الوضعية المالية لشركات التأمين الجزائرية، بسبب تحقيقها وحفاظها على هامش ملاءة يساهم في الحفاظ على أموال حملة الوثائق ويؤمن للشركة تسديد التزاماتها، حيث يتضح لنا ذلك في نتائج الجدول (11) إذ نجد ارتفاع في هذا الهامش يصل إلى 128450 (م.د) وهو مقبول ما دام يسدد حاجات الشركة والزيائن. حيث تُجبر شركات التأمين على تكوين رصيد مجابهة استحقاق الالتزامات المُقننة<sup>136</sup>، لمجابهة الالتزامات وذلك في حالة نقص قيمة مجموع الأصول الممثلة للالتزامات المقننة الفارق المحتسب بين المبلغ الإجمالي للقيمة المحاسبية الصافية للتوظيفات المعنية، وهذا في حالة ما إذا كان هذا الفارق سالبا، يُعاد ضبط هذا الرصيد كل سنة، ويُعد المبلغ المقتطع فيما يخص هذا الرصيد من بين تكاليف السنة المالية.

#### الجدول رقم (11): هامش الملاءة لشركات التأمين خلال السنوات: 2011-2012-2013

الوحدة: (مليون دج)

سنة 2013	سنة 2012	سنة 2011	اسم الشركة	
29336	26346	24195	SAA	تأمين
18578	18044	17364	CAAR	
18853	17981	16759	CAAT	
2262	2243	2177	Trust Alg	الأخطار
4790	4747	4679	CIAR	
2489	2426	2348	2A	
9924	9565	9495	CASH	
2298	2244	2230	Salama Ass	
2490	2483	2504	Alliance Ass	
3032	2655	2612	GAM	
325	288	276	MAATEC	
4630	4383	4184	CNMA	
2000	2004	2000	AXA Dommages	
1024	1180	1169	Cardif El Djazair	تأمين
1299	1052	1000	SAPS	

<sup>136</sup> - المادة 08، الجريدة الرسمية، العدد 18، الصادرة بـ 31 مارس 2013، السنة 50، ص 6.

1128	1039	1006	TALA	الأشخاص الم صدر : من إعداد الباح ثة، بناء
1148	1018	1000	CAARAMA	
1012	1006	1000	AXA VIE	
1031	1010	1000	MACIR VIE	
802	685	0	Mutualiste	
108450	102397	96998	∑ شركات التأمين المباشر	
20000	18114	16919	∑ شركات إعادة التأمين	
128450	120511	113917	المجموع الكلي	

على الموقع: [www.cna.dz](http://www.cna.dz)

### المطلب الثالث: أقساط شركات التأمين الجزائرية

#### أولاً: حجم أقساط شركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2007-2013)

تُشير نتائج الجدول (12) على وجود تحسن وتزايد ملحوظ في حجم أقساط شركات التأمين الجزائرية من سنة لأخرى. إذ توضح النتائج أنّ أغلبية الأقساط هي من حصة التأمين على الأخطار في السوق الجزائري، نظراً لحدثة تأمين الأشخاص في الجزائر والذي بدأ نشاطه في سنة 2011. ولهذا نجد أنّ أقساط تأمين الأخطار تُكسب الجزائر رُتب عالمية تتراوح بين (61-57-63-55-58-59-58) خلال سنوات الدراسة على التوالي. في حين أنّ أقساط تأمين الأشخاص جعلت الجزائر في رُتب متراجعة عالمياً لقلة حجم هذه الأقساط مقارنة بالدول الأخرى، إذ تمثلت هذه الأقساط بـ (44-83-63-87-103-89-98) {مليون دولار} خلال سنوات الدراسة على التوالي، وهذا راجع لعدم وعي أفراد المجتمع الجزائري بالحماية التأمينية والخدمات الأخرى المقدمة من طرف شركات تأمين الأشخاص. الأمر الذي أدى إلى وصول إجمالي حجم الأقساط في سوق التأمين الجزائري إلى هذه المراتب الظاهرة في الجدول، وهي ضئيلة مقارنة بالدول الأخرى، بالرغم من تزايدها من سنة لأخرى إلا أنّها غير كافية للمنافسة في السوق العالمي، إذ نشهد أنّه بالرغم من ارتفاع حجم أقساط شركات التأمين الجزائرية من 1250 (و.ن) سنة

2012 إلى 1440 (و.ن) سنة 2013 إلا أنّ المرتبة لم تتحسن وبقيت في المرتبة 67 عالميا، وهذا يدل على المنافسة الشديدة في سوق التأمين العالمي.

### جدول رقم ( 12 ): تطور حجم الأقساط في شركات التأمين الجزائرية

الوحدة: (مليون دولار)

الرتبة عالميا	أقساط تأمين الأخطار	الرتبة عالميا	أقساط تأمين الأشخاص	الرتبة عالميا	حجم الأقساط الكلي	السنوات
61	666	83	44	71	711	2007
57	948+	82	83+	65	+1031	2008
63	734	83	63	70	797	2009
55	1075	85	87	61	1162	2010
58	1099	84	103	64	1201	2011
59	1161	83	89	67	1250	2012
58	1342	83	98	67	1440	2013

Source : Swiss Re, L'assurance dans le monde en (2007-2008-2009-2010-2011-2012-2013), Revue Sigma, N° 3/(2008-2009-2010-2011-2012-2013-2014),P40-45.

ثانيا: كثافة ومعدل اختراق التأمين في الجزائر

أ- كثافة التأمين في الجزائر

بالعلم أنّ الكثافة التأمينية يُقصد بها نصيب الفرد الواحد من حجم الإنتاج الإجمالي لقطاع التأمين، والتي تُعادل

$$\frac{\text{رقم الأعمال لقطاع التأمين}}{\text{عدد السكان الإجمالي}} =$$
 ، فهي إنفاق الفرد على شراء الحماية التأمينية ، و بالتالي فهي تعبر عن إجمالي

أقساط التأمين المتحقق في البلد منسوبا إلى عدد السكان ، وتدل الإحصائيات على أنّ الكثافة التأمينية في البلدان المتقدمة تفوق كثيرا ما يماثلها في البلدان ضعيفة النمو .حيث تُشير نتائج الجدول الموالي على أنّ

نصيب الفرد الواحد يكون في أقساط تأمين الأخطار أكثر منه في أقساط تأمين الأشخاص. إذ نشهد من معطيات الجدول أنّ هناك تزايد بمعدلات ضعيفة في عدد السكان يُقابلة تزايد في إجمالي أقساط التأمين، ماعدا في سنة 2009 التي نشهد فيها تراجع في الكثافة التأمينية وهو السبب الذي أجمع عليه الاقتصاديون والمحللون إلى تأثير الأزمة المالية 2008 على سوق التأمين وإعادة التأمين العالمي، الأمر الذي بدوره أثر على شركات التأمين الجزائرية نظرا لعقود إعادة التأمين التي تم اكتتابها مع شركات أجنبية، إضافة إلى تعاملها مع زبائنها المعنويين والذي بدورهم تأثروا بتداعيات هذه الأزمة. إضافة إلى ذلك نشهد أنّ انفاق الفرد الجزائري على تأمين الأشخاص ضئيل جدا لعدم ايمانهم وقبولهم الشرعي لأهم خدمات هذا النوع من التأمين أهمها تأمين الحياة والوفاة... إلخ. الأمر الذي بدوره أثر على الرتبة العالمية لسوق التأمين الجزائري، إذ نجد طلب السكان الجزائريين على المنتجات التأمينية أدى إلى تحقيق المراتب التالية: (82-80-81-82-81-80-81) خلال سنوات الدراسة على التوالي، ولو كان الوعي التأميني لدى الأفراد أفضل لكانت الرتبة متقدمة نظرا لمساهمة أقساط ومدخرات هؤلاء الأفراد في توفير مبالغ مالية تُسهم في تمويل استثمارات شركات التأمين.

## جدول رقم (13): كثافة التأمين في الجزائر حسب الأقساط بالنسبة لعدد السكان

الوحدة: (مليون دولار)

الرتبة عالميا	عدد السكان بالمليون نسمة	كثافة التأمين بالنسبة لأقساط تأمين الأخطار	كثافة التأمين بالنسبة لأقساط تأمين الأشخاص	كثافة التأمين بالنسبة لحجم الأقساط الكلي	السنوات
82	33.9	19.7	1.3	20.10	2007
80	34.4	27.6+	2.4+	30.0+	2008
82	34.9	21.0	1.8	22.8	2009
81	35	30.3	2.5	32.8	2010
80	36.0	31	3	33	2011
81	36.5	32	2	34	2012
81	37.0	36	3	39	2013

Source : Swiss Re, Op cit, P 38-46.

### ب- معدل اختراق التأمين في الجزائر

يقصد بمعدل الاختراق التأميني نسبة دخل أقساط التأمين إلى الناتج المحلي الداخلي الخام، وهو بذلك يؤثر إلى أهمية النشاط التأميني في الاقتصاد الوطني وتطور هذا النشاط بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة فإن ذلك يعني أن التأمين ينمو بسرعة أكبر من سرعة نمو الاقتصاد الوطني، وهو يمثل الأرباح الصافية أي أقساط التأمين المسددة مطروحة منها التعويضات المدفوعة أو التي ستسدد، وبالطبع يجب استقطاع مصروفات أخرى. ومن الوسائل التي تزيد من معدل التغلغل التأميني جعل فروع معينة من التأمين إلزامية كالتأمين الإلزامي على المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات (ولو أنّ تجربة العديد من أسواق التأمين العربية ليست جيدة بسبب الحدود الاقتصادية لأقساط

التأمين التي يفرضها المشرع على شركات التأمين). ويُمثل بالنسبة التالية  $\frac{\text{رقم الأعمال لقطاع التأمين}}{\text{الناتج الداخلي الخام PIB}}$ .

ومن خلال معطيات هذا الجدول الموالي نلاحظ أنّ معدل اختراق التأمين معدوم خلال السنوات الثلاث الأولى من تأمين الأشخاص، لكون فروع هذا النوع من التأمين كانت مُدمجة مع تأمين الأخطار ولم تكن خدماتها معروفة وبالتالي كانت مساهمتها في الناتج الداخلي الخام معدومة، وبعدها عرفت تحسن طفيف في السنوات الموالية يصل إلى 0.1 وهي مساهمة ضئيلة جدا، ونفس الشيء بالنسبة لتأمين الأخطار نجد أنّ معدل الاختراق التأميني فيها ضعيف وغير كافي ولم يعرف تحسن كبير، إذ نشهد على العموم أنّ مساهمة أقساط هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام ضعيف جدا مما انعكس على رتبته على مستوى سوق التأمين العالمي .

#### جدول رقم (14): معدل اختراق التأمين في الجزائر حسب حجم الأقساط بالنسبة لـ PIB

الرتبة عالميا حسب PIB	الرتبة عالميا حسب معدل الاختراق	نسبة التغير الحقيقي في PIB	معدل اختراق التأمين حسب أقساط تأمين الأخطار	معدل اختراق التأمين حسب أقساط تأمين الأشخاص	معدل اختراق التأمين حسب حجم الأقساط الكلي	السنوات
49	88	4.8	0.5	0.0	0.5	2007
47	86	4.9	0.6+	0.0	0.6+	2008
50	86	2.0	0.6	0.0	0.6	2009
50	83	3.3	0.7	0.1	0.8	2010
50	84	2.9	0.6	0.1	0.7	2011
53	85	2.5	0.6	0.0	0.7	2012
55	81	2.6	0.7	0.1	0.8	2013

Source : Swiss Re, Op cit, P 42-48.

#### المبحث الثاني: التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية

يقدم هذا المبحث توضيح لماهية التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية من الجانب المفاهيمي والإداري، محاولين بذلك إعطاء مفهوم هذه التوظيفات المالية ودور المديرية المتكفلة بها في المطلب الأول، ثم التحدث عن إدارة التوظيفات المالية في المطلب الثالث.

## المطلب الأول: مدخل لماهية التوظيفات المالية في شركات التأمين الجزائرية

### أولاً: مفهوم التوظيفات المالية

التوظيف المالي هو إبقاء مبلغ مالي إلى الغير (هيئات أو خواص) قصد الحصول على فوائد من وراء ذلك قد تكون مبلغ مسبق أو في نهاية المدة. تعتبر عملية إدارة أموال مؤسسات التأمين وظيفة أساسية، حيث أنّ توظيف هذه الأموال يسمح لها بتحقيق نواتج مالية معتبرة تساهم في تكوين نتائجها المحاسبية، وهذا ما يحتم ضرورة التسيير الأمثل لتحقيق أكبر ربح ممكن، وضمنان ملاءة و استقرار الوضعية المالية للمؤسسة وحقوق المؤمن لهم، ولهذا تخضع مؤسسات التأمين في أي اقتصاد إلى مراقبة وتقييم من طرف الدولة، ومن بين العناصر التي تخصها بمراقبة مستمرة داخل مؤسسات التأمين هي مبالغ الالتزامات النظامية، وذلك كضمان أكثر لحقوق مكنتبي عقود التأمين .

إنّ الفرق الجوهرية بين «الاستثمار» و«التوظيف»<sup>137</sup> يكمن في نوعية الأصول التي تمتص المال المدخر<sup>138</sup> (أي ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي لا ينفق على الاستهلاك). فإذا أنفقت الادخارات الفردية على بناء أو تكوين أصول ثابتة جديدة وأدت إلى زيادة حقيقية في الإنتاج فهي «استثمار»، أما إذا جرى استبدال الادخارات بأصول قائمة غير جديدة فهي بالمفهوم الاقتصادي تؤلف استثماراً ويمكن أن يطلق عليها اسم «توظيف». وهكذا فإن التوظيف لا يعدو كونه استبدالاً برأس مال معين رأس مال

<sup>137</sup> – [http://www.arab-](http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=9274&vid=34)

[ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display\\_term&id=9274&vid=34](http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=9274&vid=34),

consulté le: 19/08/2014.

من نوع آخر سعياً وراء نفع مالي غالباً ما يتمثل بفائض فوق رأس المال السائل الذي جرى استبداله، ويمكن أن يؤول النفع إلى صاحب المال فور إجراء التوظيف أو أن يتقاضاه على دفعات طول المدة الزمنية للتوظيف وذلك وفقاً لطبيعة الأصول التي جرت مبادلتها.

توجد ثلاث أصناف لتوظيف أموال شركات التأمين تتمثل في<sup>139</sup>: القيم المنقولة ( الاستثمار في رأس مال شركات أخرى، والذهب وما وافقها)، والقيم العقارية وقيم الدولة متمثلة في (الأراضي والمباني)، بالإضافة للودائع لأجل.

وتحدد النصوص التشريعية في الجزائر هيكله التوظيفات المالية حيث جاء في القرار رقم 001 المؤرخ في 2002/01/07 المعدل و المتمم للقرار المؤرخ في 1996/10/02 والذي يحدد نسب التوظيف الواجب احترامها حسب كل الأصناف المذكورة في المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 95 الصادر في 1995/10/30 المتعلق بالالتزامات المقننة كما يلي:

- 50% على الأقل مخصصة للقيم الحكومية ( بدلا من 65% سابقا )، وتشتمل على:سندات الخزينة، إيداعات لدى الخزينة، وسندات تصدر من طرف الدولة 40% على الأقل تكون في شكل قيم متوسطة وطويلة الأجل، وما تبقى من الالتزامات المقننة يوزع ما بين عناصر الأصول الأخرى وفقا للفرص المتاحة في السوق ولتوجهات هيئات تسيير شركة التأمين وإعادة التأمين.

- كذلك حددت ب 20% الحد الأقصى الممكن تخصيصه للمساهمات في الشركة غير المصنفة في البورصة.

**ثانيا: دور مديرية التوظيفات المالية في شركات التأمين الجزائرية:** يتمثل دور هذه المديرية في تسيير محفظة الأصول المالية الخاصة بالمؤسسة، وهي تعتبر رؤية إستراتيجية للإدارة العامة من أجل تلبية الاحتياجات المتعلقة بطبيعة النشاط الخاص بالمؤسسة، وهي مديرية تابعة في بعض المؤسسات لمديرية

<sup>2</sup> - عمر موساوي وعبد الغني دادن، (2012): محددات إيراد قطاع التأمين الجزائري للفترة 1990-2012، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص7.

المالية والمحاسبة وهذه المديرية تمثل الحجم الأساسي لمؤسسات التأمين نتيجة الدور الفعال الذي تلعبه في تسيير المحفظة المالية من خلال استثمار فوائض قيمة الخزينة في مختلف الأسواق، ويتم توظيف هذه الفوائض الناتجة عن عمليات البيع في أصول مالية مختلفة.

يجب أن تمتلك مؤسسة التأمين اعتماد في قيم الخزينة العمومية يتم تسليمه من قبل وزارة المالية والذي يتم تجديده كل سنتين، يعطي هذا الاعتماد لمديرية التوظيفات والمساهمات امتيازاً يسمح لها باقتناء قيم الخزينة على مستوى السوق الأولي وبأفضل المعدلات، كما يمكنها من إعادة بيعها إلى مجموعة مختلفة من العملاء والتي تشمل: مؤسسات وطنية، أجنبية، عمومية وخاصة بالإضافة إلى أشخاص طبيعيين، وتجدر الإشارة إلى أن الاقتناء الذي يتم في السوق الأولي يكون عن طريق المزاد العلني المنظم على فترات (مرتين في الشهر) على مستوى بنك الجزائر.

ومن بين اهتمامات مديري التوظيفات والمساهمات ما يلي:

- تحقيق ودائع على المدى الطويل.
- توظيفات قصيرة الأجل على مستوى السوق النقدي.
- متابعة العوائد الناتجة عن إيجارات العقارات.
- مراقبة ومتابعة تطور الأصول المسعرة على مستوى بورصة الجزائر.

تهتم مديرية التوظيفات والمساهمات التأمين الجزائرية بتسيير مختلف المنتجات المالية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالدولة: ودائع لأجل، سندات، المساهمات وأخيراً التوظيفات العقارية.

يمكن لمديرية التوظيفات والمساهمات أن تدخل في السوق النقدي بفضل الاعتماد الممنوح لها من طرف بنك الجزائر.

تكون مؤسسة التأمين في وضعية مقرض للمؤسسات المالية المعتمدة من أجل توظيف فوائض خزيرتها على المدى القصير، ومن أجل تفعيل تدخلاتها في السوق تستعمل مديرية التوظيفات والمساهمات نظام Reuters الممنوح من طرف وزارة المالية، هذا النظام يزود الاقتصاد بنسق متكامل من الخدمات والمعلومات والمستجدات، ويعمل على توفير معلومات متعلقة بالاستثمارات والصفقات التي تتم على مستوى الأسواق المالية الدولية، الأمر الذي يسمح للمديرية بتقديم معلومات عن الزبائن والموردين، ويسمح أيضا للمؤسسة بإصدار أوامر الشراء والبيع للأصول المالية، وكذا المشاركة في المزادات والمناقصات العلنية على مستوى السوق الأولي والثانوي دون تنقل، كما يسمح هذا النظام بالتدخل في السوق النقدية.

### المطلب الثاني: إدارة التوظيفات المالية في شركات التأمين الجزائرية

أولاً: مجالات توظيف أموال شركات التأمين: يتم توظيف أموال شركات التأمين عملياً في توظيفات مباشرة وغير مباشرة.

#### 1- التوظيفات المباشرة

تلجأ شركات التأمين إلى توظيف أموالها بطريقة مباشرة فتساهم في تكوين مؤسسات بالاشتراك مع مؤسسات أخرى أو أفراد، كما تقوم بإيداع أموالها لدى البنوك التجارية من أجل الاستفادة من معدلات الفائدة التي تقترحها البنوك لجذب الودائع فهي إذا تمول المشروعات الاقتصادية مما يؤدي إلى الزيادة في إقامة مشاريع اقتصادية جديدة وبالتالي خلق فرص عمل جديدة، وزيادة الإنتاج.

#### أ- تكوين شركات مختلطة

شهدت السنوات الأخيرة لاسيما بعد إصدار التنظيم الخاص بالتأمين في 1996، مساهمة شركات التأمين في رؤوس أموال مؤسسات أخرى وطنية أو أجنبية، وعلى سبيل المثال:

- أنشأت شركة CAAR مؤسسة ذات أسهم بين SONATRACH - و La CAAR وتدعى "CASH"

- إنشاء شركة تأمين مختلطة جزائرية وقطرية ودولة البحرين تدعى "TRUST ALGERIE" وتضم كل من:

\* الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR.

\* الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR.

\* البحرين ممثلة بـ "CANPANI TRUST INSURANCE".

\* قطر تمثلها QATAR GENERAL INSURANCE COMPANY ."

- مشروع إنشاء فرع ذو خبرة يدعى "EXAL" بين "SAA" و "CAAR" و "CAAT"

- مساهمة CAAT في 1999 بمبلغ 100 مليون دج في شركة الأسهم .

إعادة تمويل الرهن العقاري (SRH) وذلك في كل من<sup>140</sup>:

CCR بمبلغ 10 مليون دج .

RE - AFRICA بمبلغ 16 مليون دج .

CAGEX بمبلغ 25 مليون دج .

Alger - SGBVM شركة تسير بورصة القيم المنقولة 2 مليون دج .

Setif - SFIO الشركة المالية للاستثمارات .

- دخول بعض شركات التأمين في البورصة

قصد المساهمة بتركيب وتنظيم هيكل (IOB)\* والتي تقوم بعمليات بيع وشراء الأسهم والسندات، تمّ سنة

1998 إنشاء الشركات التالية<sup>141</sup>:

---

<sup>140</sup> - Revue algérienne des assurances Publication trimestrielle, édition UAR, N° 3juillet , 2000,p34

\* شركة توظيف القيم المنقولة (SPDM) وتتكون من الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين والبنك الجزائري للتنمية الفلاحية.

\* الشركة المالية للاستشارة والتوظيف (SOFICOP) وتتكون من الشركة الجزائرية للتأمين والبنك الوطني للتنمية المحلية.

\* الراشد المالي ويتكون من الشركة المركزية لإعادة التأمين والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والبنك الخارجي الجزائري.

\* الشركة العامة المالية (SOGEFI) وتتكون من الشركة الجزائرية للتأمين الشامل والقرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

### ج- الودائع لأجل<sup>142</sup>

هي ودائع بطبيعتها ادخارية ومجمدة تدر إلى حين التاريخ المحدد لاسترجاعها فوائد بنسبة معينة، فهي تعتبر من التوظيفات السائلة القصيرة الأجل، إذ تجمع بين خاصيتي التوظيف والسيولة، وتشمل هذه الودائع الحسابات لأجل وأذونات الصندوق وأذونات الادخار

### د: التوظيفات العقارية

تلجأ المنشآت المالية عموما وشركات التأمين بصفة خاصة إلى توظيف جزء من أموالها في الأراضي والعقارات للعديد من الدوافع والمبررات أهمها:

-حاجة شركات التأمين لمجموعة متنوعة من العقارات كأصول ثابتة تستخدمها في إدارة أنشطتها المختلفة، وعلى الرغم من أنه يمكن اختيار بديل الاستئجار من الغير فيما يخص تلك العقارات، إلا أنه

<sup>141</sup>- أعراب عبد العزيز، (2001) : تمويل المؤسسات عن طريق السوق المالي ،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية

وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،ص96

<sup>142</sup>- شاكور القرويني، (1992): محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الثانية، OPU، الجزائر، ص82.

بالنسبة لشركات التأمين يعد بديل التملك هو المفضل ليس بسبب انخفاض تكلفته أحياناً، ولكن بسبب ما تتطوي عليه ملكية الشركة لمبانيها من معان ودلالات في سوق التأمين أبسطها أنها تمثل برهاناً ملموساً على قوة واستقرار المركز المالي للشركة.

-تدخل الاستثمارات في الأراضي والعقارات في نطاق دائرة الاستثمارات الجيدة والمضمونة نتيجة ازدياد قيمتها عبر الزمن مما ييسر فرصة تحقيق مكاسب رأسمالية في الأجل الطويل.

-يمكن للمستثمر في الأراضي والعقارات أن يحصل على عوائد دورية وبصفة منظمة في صورة إيجارات في حالة القيام بتأجير جزء من تلك الأراضي والعقارات للغير.

وهناك ثلاثة أنواع للاستثمارات العقارية تقوم بها شركات التأمين، تختلف فيما بينها حسب الهدف من تلك الاستثمارات وذلك على النحو التالي:

**I- استثمارات عقارية ثابتة:** وهي أراضي وعقارات تمتلكها شركات التأمين بهدف استخدامها في ممارسة نشاطها سواء في الإدارة أو الإنتاج أو تقديم الخدمات... الخ، وقد تم شراؤها أو بناؤها بقصد استخدامها بصفة دائمة ومستمرة دون وجود أية نية لبيعها أو التخلص منها ما دامت صالحة للاستخدام.

**II - استثمارات عقارية للمتاجرة:** وهي أراضي وعقارات تملكها شركات التأمين بهدف إعادة بيعها في الأجل القصير كما في حالة شراء مساحة كبيرة من الأرض ثم تقسيمها وعرضها للبيع في قطع صغيرة أو في حالة إنشاء مجموعة من العمارات السكنية ثم عرض شققها للبيع بنظام التمليك.

**III- استثمارات عقارية طويلة الأجل:** وهي أراضي وعقارات تمتلكها شركات التأمين بهدف الحصول على عائد من ورائها عن طريق الاستثمار طويل الأجل فهي إما أن تمتلك الأراضي وتعمل على تمهيدها وإدخال المرافق اللازمة إليها ثم بناء العقارات عليها، أو أن تقوم بشراء أراضي ومباني جاهزة لتحقيق هدفها، وفي كلتا الحالتين تهدف شركات التأمين إلى تحقيق أرباح رأسمالية بعد إعادة بيع

الاستثمارات في الأجل الطويل أو تهدف إلى مجرد تحقيق عوائد دورية بصفة مستمرة من وراء تملك تلك الاستثمارات.

ففي حالة الجزائر يعتبر مفهوم الاستثمار في سوق العقارات غير واضح ولا توجد نصوص تنظيمية تحدده، كما تستعمل أغلب عقارات قطاع التأمين في الاستغلال الخاص بها (وكالات، مكاتب، ...الخ).

إضافة إلى صعوبة عملية شراء وبيع العقارات خصوصا للخواص، فإذا أرادت شركة التأمين شراء مبنى من شخص طبيعي، يرغب هذا الأخير في تصريح قيمة السكن بسعر أقل من قيمته الحقيقية (تخوفا من دفع رسومات التسجيل العقاري كبيرة القيمة)، وليتحصل على الباقي بشكل غير رسمي، أما شركة التأمين فيجب عليها تسجيل ذلك محاسبيا بالقيمة الحقيقية للعقار.

**2- التوظيفات الغير مباشرة:** وهي التوظيفات التي تقوم بها شركات التأمين في سوق قيم الخزينة والسوق النقدي والقيم المتداولة.

### 1. سوق قيم الخزينة

كل دولة لها مصاريف عامة وتبحث عن إيرادات لتغطيتها كما أنّ مداخيل الخزينة أضحت لا تكفي لتلبية احتياجات الدولة بسبب التطور الذي تشهده البلاد والتوسع في الإنفاق حيث في بادئ الأمر كانت الجزائر تعتمد على عائدات المحروقات والضرائب والرسوم ولما أصبحت موارد الخزينة لا تفي بالغرض كان السبب في ظهور سوق جديدة لتمول خزينة الدولة وهي سوق قيم الخزينة، وتعتبر سوق قيم الخزينة حديثة النشأة حيث أنشئ في بداية التسعينات من القرن الماضي ويعرف أنه " مسار التمويل ذو أقصر أجل في الاقتصاد الوطني " ويتميز هذا السوق بوجود طرفين، خزينة الدولة التي تعتبر الطرف الرئيسي المكون لها والطرف الثاني يتمثل في مختصين في قيم الخزينة (SVT)\* والمتمثلون في البنوك

وشركات التأمين، وينقسم هذا السوق إلى قسمين هما: السوق الأولي للخرزينة (سوق إصدار السندات الجديدة) والسوق الثانوي للخرزينة.

## II. السوق النقدي

يعد هذا السوق مكان التقاء وإجراء العمليات التجارية النقدية القصيرة الأجل لتدفقات الحسابات المفتوحة لدى معهد الإصدار (البنك المركزي) فيما بين أعضاء الجهاز المصرفي، حيث تطرح لهم فرصة تسيير فوائدهم عن طريق عرض وطلب النقدية الفائضة، وفي الجزائر أنشئ السوق النقدي في جوان 1986 طبقا للقانون رقم 80-12 المؤرخ في 19 أوت 1989 ولكنها عرفت اهتماما أكثر بتنظيمها وتطويرها مع ظهور قانون النقد والقرض 90-10. وإبتداءا من 1992 أصبح السوق النقدي متكونا من البنوك التجارية، المؤسسات المالية غير المصرفية، إلى جانب شركات التأمين والبنك الإسلامي (البركة) \* وهذا بعدما كان متكونا من البنوك التجارية فقط. وتلجأ شركات التأمين باعتبارها مؤسسات مالية إلى توظيف أموالها تحت إشراف بنك الجزائر، وهذا نظرا للعائد المضمون والمخاطر المنخفضة .

## III. السوق المالي (القيم المتداولة):

يمثل السوق المالي جزء من سوق رؤوس الأموال، وفيه تصدر ويتفاوض على الأوراق المالية طويلة الأجل وتسمى في غالب الأحيان بالقيم المتداولة، كما تعتبر همزة وصل بين المجموعتين من الأعوان الاقتصاديين، مجموعة تملك فوائض ادخارية ومواد قابلة للتوظيف من بينها شركات التأمين، ومجموعة

---

وتكمن مهمتهم في شراء وبيع سندات الخرزينة في السوق الأولي وكذا في السوق الثانوي سواء كان ذلك لحسابهم الخاص أو لحساب زبائنهم،

ويتم ذلك بواسطة دفتر أعباء يحدد هذا الأخير شروط وكيفية التدخل في السوق \* يتدخل بنك البركة في السوق النقدي في إطار خاص، بما أنه لا يتعامل بأسعار الفائدة فإنه لا يأخذ مقابل حين يوظف الفائض من الأموال « en blan » ولكن حين يرغب في الحصول على الأموال من هذه السوق يأخذ ذلك دون مقابل، ويجري البنك المركزي عمليات حسابية لتسوية الرصيد.

أخرى تعاني من عجز مالي في تمويل مشاريعها الاستثمارية<sup>145</sup> وللسوق المالي دورا مميّزا كونه يمول الاقتصاد بطريقة مباشرة دون المرور بالوساطة المصرفية<sup>146</sup>، فهو يمكن أصحاب المشاريع الاقتصادية من الحصول على رأسمال اللازم لإنشاء مشاريع اقتصادية جديدة، أو الطاقة الإنتاجية في مشاريعهم وبالتالي خلق مناصب عمل جديدة. و يكمن هدف شركات التأمين من استثمار الأموال في السوق المالي في<sup>147</sup>:

- دعم واستقرار سوق الأوراق المالية وتوازنها وتحقيق التوازن بين الحصول على أعلى عائد وضمان سداد الالتزامات طويلة الأجل وهو ما يميز طبيعة السياسة الاستثمارية التي تدار بها محافظ الأوراق المالية.

- تعظيم قيمة الاستثمارات في الأوراق المالية من خلال الأرباح الموزعة سواء في صورة نقدية أو أسهم مجانية.

- تعظيم الأرباح الرأسمالية الناتجة عن تغيير قيمة الأسهم المشتراة منها.

- تدعيم سوق الأوراق المالية من خلال ضخ سيولة في السوق المحلية، لطلب على شراء الأوراق المالية وهذا يساهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة للاقتصاد القومي.

- تعظيم دور شركات التأمين في الحد من سياسة الاستثمار قصير الأجل و لاسيما أسلوب المضاربة والذي يؤدي إلى تقلبات الأسعار وهو ما يضر بمصالح المتعاملين في سوق الأوراق المالية .

- كما أنّ الهدف من استثمار أموال التأمينات في البورصة هو استثمار طويل الأجل من خلال الاحتفاظ بعدد من الأسهم التي تمثل قطاعات إستراتيجية هامة في الاقتصاد وتحقق معدلات ربحية عالية وليس بغرض المضاربة.

---

<sup>145</sup> - أعراب عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص96.

<sup>146</sup> - BOUKRAMI Sid Ali,(1992) : Vade MUCUM de la Finance, OPU, Alger,p9.

<sup>147</sup> - راشد راشد، (1993): ملامح السياسات الاستثمارية في شركات التأمين و إعادة التأمين، مجلة الرائد، عدد41، الربع الرابع، ص04.

## ثانياً: المساهمات المالية لمؤسسات التأمين الجزائرية

يعبر عن المساهمات بأموال في رأسمال مؤسسات وطنية أو أجنبية حيث تكلف المديرية الفرعية للمساهمات بمتابعة تسيير محفظة المساهمات والأصول المسعرة، حيث نجد محفظة بعض مؤسسات التأمين متنوعة، تتكون من عدة أصول في رأسمال مختلف القطاعات، حيث يقوم رئيس مصلحة المساهمات بمتابعة أسعار الأصول المسعرة وذلك بإجراء زيارتين لبورصة الجزائر في الأسبوع لكي يكون على دراية بتطورات أسعار مختلف الأصول من أسهم وسندات.

تتكفل المديرية الفرعية للمساهمات بمتابعة عمليات الشراء والافتناء وذلك عن طريق حساب العوائد والأعباء الملحقة بالإضافة إلى توطيد العلاقة مع وسطاء عمليات البورصة.

ويتم في نفس الوقت متابعة الأصول الغير مسعرة في البورصة بهدف متابعة مختلف تطورات الأصول المالية بما في ذلك المتعلقة بالعقارات، بالإضافة إلى تفعيل وتعظيم مردوديتها المالية عن طريق مختلف الأسواق المالية تعويضا عن أي خسارة قد تتعرض لها مؤسسة التأمين نتيجة العمليات التي تقوم بها.

## المبحث الثالث: تحليل التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية

إنّ تحليل التوظيفات المالية يتطلب عرض نتائج هذه التوظيفات على مستوى سوق التأمين الجزائري، وحسب الأصناف، وعلى مستوى كل شركة، وهذا خلال الفترة (2007-2013)، وهذا التحليل يمكننا من التعرف على الإنتاج المالي ومردودية التوظيفات المالية خلال نفس الفترة. كذلك تسمح لنا هذه النتائج بتوضيح مساهمة هذه التوظيفات المالية في تغطية الالتزامات النظامية وتمويل الاقتصاد الوطني. وهو ما سنتعرض له في مطالب هذا المبحث.

## المطلب الأول: التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2007-2010)

## أولاً: عرض نتائج التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2007-2010)

يتضح من التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية للسنوات (2007-2008-2009-2010)، أن هناك مساهمة لكل شركات التأمين في توظيف أموالها، الأمر الذي يؤدي بتمويل الاقتصاد الوطني بموارد مالية ناتجة عن هذه التوظيفات. حيث يتضح من خلال معطيات الجدول أنّ شركة SAA تحتل الصدارة في السنوات الثلاثة. وتليها كل من CAAR و CAAT. وما يعرف على هذه الشركات خبرتها في سوق التأمين الجزائري وتوفيرها لمنتجات تأمينية عديدة تُوفّر لها عدد كبير من الزبائن، الأمر الذي يُكسبها أقساط متعددة ومدخرات تعمل على توظيفها. على عكس شركة Cardif EL Djazair نظراً لحدائتها نشأتها واختلاف خدماتها عن باقي الشركات، نلاحظ أنّ مساهمتها غير موجودة في سنة التأسيس 2007. ومعدومة في سنة 2008، وضيئة جداً في كل من 2009 و 2010. وعلى العموم نلاحظ أنّ هناك تراجع ما بين سنتي 2007 و 2008 من حيث المجموع الكلي لمساهمة شركات التأمين الجزائرية في التوظيفات المالية. ونشهد تحسن ملحوظ خلال سنتي 2009 و 2010 يُقدر بـ 91559 (م دج) سنة 2009 و 118241 (م دج) في 2010. ولنتعرف على التوظيفات المالية حسب الأصناف خلال هذه السنوات في الجدول الموالي، حيث يقصد بالتوظيفات المالية حسب الأصناف التوظيف في قيم الدولة، السوق النقدي، وكذا التوظيف في القيم المتداولة (سندات و أسهم)، والإيداع لأجل.

سنة 2010		سنة 2009		سنة 2008		سنة 2007		اسم الشركة
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
%26	31111	%28	25660	%30	12854	%28	12354	SAA
%17	19874	%18	16663	%17	7097	%19	8079	CAAR
%16	18860	%16	14638	%18	7894	%21	9061	CAAT
%3	3112	%2	2181	%1	557	%1	377	Trust Alg

%2	2022	%1	1755	%3	1180	%2	993	CIAR
%1	818	%7	959	%1	565	%1	530	2A
%6	6519	%1	6095	%0	151	%0	151	MAATEC
%2	2436	%1	901	%4	1914	%5	2234	CNMA
%1	1242	%1	1025	%8	3583	%8	3497	CASH
%1	1067	%0	567	%1	355	%1	326	SALAMA
%0	318	%2	297	%1	377	%1	324	GAM
%2	2859	%2	1799	%1	323	%0	148	ALLIANCE
%1	1065	%1	460	%0	10	-	0	Cardif El Djazair
%77	91303	%80	73300	%86	36860	%88	38074	∑ شركات التأمين المباشر
%23	26938	%20	18259	%14	5859	%12	5294	∑ شركات إعادة التأمين
%100	118241	%100	91559	100%	42719	%100	43368	المجموع الكلي

جدول رقم (15): التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية (2007-2008-2009-2010)

Source : Direction des assurances, Activité des assurances en Algérie , Ministère des Finances, Rapport annuel ,2007,2008,2009,2010 ,p 31.

ثانيا: توضيح التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية حسب الأصناف خلال الفترة (2007-

(2010

ما تشير له نتائج الجدول (16) أنّ توظيفات شركات التأمين موجهة ومقيدة حسب ما ينص عليه القانون الجزائري قبل التعديل كما لاحظنا سابقا. حيث تعتبر هذه الشركات مجبرة على اتباعه. الأمر الذي نجده ينعكس على نتائج الجدول (02). إذ نجد أنّ أكبر نسبة موجهة للأصول الثابتة، من خلال تمويل واستثمار في سوق العقارات بكثرة. تعرف في تزايد مستمر من 14% في 2007 إلى 18% في 2008. و 50 % في كل من 2009 و 2010، ونجد أنه بالنسبة لتوظيف الأموال في قيم الدولة يحتل المرتبة الثانية. كما نشهد أنّ هناك تحسن في الودائع لأجل خلال سنتي 2007 و 2008 نظراً لأنها مضمونة وترجع بعوائد على هذه الشركات، كما تسهم في تمويل الاقتصاد عن طريق ادخار هذه الأموال في البنوك التي تعمل على إعادة استثمارها وتنشيط حركة الاقتصاد الوطني. حيث من 20% سنة 2007 إلى 25%

في 2008، لتعرف تراجع يصل إلى 8.10% سنة 2009 و 7.19% خلال 2010. وأضعف النسب نجدها في صنف السوق النقدي ثم القيم المنقولة، كون السوق المالي الجزائري ضعيف ويتميز بقلّة الشركات المستثمرة فيه، إضافة لوجود عنصر المخاطرة في هذا النوع من الاستثمارات وهو ما يهدد أموال حملة الوثائق. ونتعرف بالتفصيل عن مساهمة كل شركة في كل صنف من القنوات الاستثمارية المتوفرة في سوق التأمين الجزائري في الجدول الموالي.

#### جدول رقم (16): التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية حسب الأصناف

سنة 2010		سنة 2009		سنة 2008		سنة 2007		الأصناف
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
21.63%	59774	%23.36	50427	%46	42719	%56	43368	قيم الدولة
%5.14	14206	%5.59	12234	%0	0	%0	200	السوق النقدي
%16.02	44260	%13.22	28898	%11	10032	%10	7439	القيم المنقولة
%7.19	19887	%8.10	17723	%25	23696	%20	15247	ودائع لأجل
%50.00	138128	%50	109282	%18	17214	%14	11083	أصول ثابتة
%100	276255	%100	218564	%100	93661	%100	77337	المجموع

Source : Direction des assurances, Ibid, P30.

#### ثالثا: التوظيفات المالية حسب مساهمة شركات التأمين الجزائرية

نجد في الجدول الموالي تداول بين الشركات حول التوظيفات في مختلف الأصناف. إذ نشهد أنّ في قيم الدولة تحتل دائما SAA الصدارة، ومساهمتها تتحسن تدريجيا من سنة لأخرى. وتليها كل من CAAR في المرتبة الثانية، ثم CAAT في المرتبة الثالثة. ويرجع السبب دائما لكون هذه الشركات معروفة على

مستوى سوق التأمين الجزائري. ونلاحظ أيضا أن CNMA تتواجد في المرتبة الرابعة حسب التوظيفات في قيم الدولة. وباقي الشركات في المراتب الأخرى بمساهمات متقاربة فيها تحسن في بعض السنوات وتراجع في سنوات أخرى. ونلاحظ هذا في نتائج شركة Carddif EL Djazair في 2009 تمثلت مساهمتها بـ 12 (م دج) و تحسنت في 2010 لتصل إلى 34 (م دج). والمجموع الكلي نجد فيه تحسن مساهمة الشركات في قيم الدولة خلال السنوات الأربعة نظرا لحصولها على عائد ثابت ومضمون من وراء توظيف أموالها في هذا النوع من الاستثمارات والذي يقدر بـ 7% حاليا.

أما بالنسبة للمساهمات نجد أنه بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 09-375 الموافق لـ 16 نوفمبر 2009 والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين، والذي أدى بهذه الشركات إلى استخدام جزء من فوائضها المالية في عملية الرفع من رأسمالها الاجتماعي، وكمثال على ذلك نجد شركة أليانس قامت بإطلاق عملية اكتتاب تمثلت في زيادة رأسمالها ليصل إلى 800 مليون دج، حيث نلاحظ تحسن في مساهمتها سنة 2010 لتصل إلى 119 (م دج). كما نجد أنه خلال سنة 2007 تحتل CAAR الصدارة بمساهمة تقدر بـ 2345 وعرفت تحسن بعدها في السنوات الموالية وصل إلى 3890 في كل من سنتي 2008 و 2009، وبعدها سجلت تراجع طفيف في 2010 لتقدر مساهمتها بـ 3815 (م دج). لكون هذه الشركة تساهم في الرأسمال الاجتماعي لعدة شركات اقتصادية بـ (1.2 مليار دج) الأمر الذي أدى إلى تحقيقها لنسبة نمو قُدرت بـ 60%. وتليها بالتدرج كل من SAA و CAAT. كما نجد في معطيات هذا الجدول مساهمة معدومة لشركة Cardif EL Djazair حيث طبيعة عمل هذه الشركة مع البنوك إذ نشبت ذلك من خلال نتائج مساهمتها في الودائع لأجل، حيث نرى أنّ مساهمتها تصل إلى 1015 (م دج) في 2010 بالرغم من حداثة نشأتها. وما نجده أيضا في الودائع لأجل أنّ كل من: 2A. CIAR.GAM ، تحتل المراتب الأخيرة من حيث توظيف أموالها في البنوك، وكون هذه الشركات تمارس حتى إعادة التأمين وهي غير متخصصة ورأسمالها غي كافي لتوظيفه في كل القنوات الاستثمارية.

بينما نجد في الأصول الثابتة التي توظف فيها شركات التأمين أموالها بشكل شراء مباني ومحلات تشكل منها وكالات وفروع تابعة لها. إذ نجد أنّ شركة SAA في المرتبة الأولى لكونها تملك أكبر شبكة توزيع على مستوى الجزائر (تتضمن 22 وحدة جهوية و35 وكالة مباشرة إضافة إلى مراكز أخرى تابعة لها) وبما أنها تهيمن على فرع السيارات فإنّها بحاجة إلى مباني ومحلات تستثمر فيها أموالها. ولكون قيمة العقار في تزايد نجد مساهمتها في الأصول الثابتة في تزايد. تليها بعد ذلك كل من CIAR.CAAR . CAAT، وما يُثير للانتباه في هذه النتائج أنّ CIAR بالرغم من أنّ شبكة توزيع خدماتها أقل من بعض الشركات إلا أنّها تحتل المرتبة الثالثة من حيث توظيفاتها المالية في الأصول الثابتة، لأنها ترى أنّ في هذه الاستثمارات عوائد مالية ناتجة عن ايجارها للعقارات. كما تشير نتائج الجدول أنّ مساهمة Cardif EL Djazair معدومة لأنها لا تملك فروع في أي مكان في الوطن ماعدا في الجزائر العاصمة، الأمر الذي لا يجعلها بحاجة لشراء عقارات ولا الاستثمار فيها. وهذا لم يؤثر على المجموع الكلي للأصول الثابتة. إذ نجده في تزايد من 11053 (م دج) في 2007 ليتحسن ويصل إلى 17184 (م دج) في 2008، ثم تحسن طفيف خلال 2009 يصل إلى 17723، ليرتفع بعدها في 2010 ويصل إلى 19887 (م دج). وعلى العموم المجموع الكلي لمساهمات شركات التأمين المباشر وإعادة التأمين في كل القنوات المتاحة يبقى في تحسن مستمر من سنة لأخرى، حيث كان يقدر بـ 76672 (م دج) في 2007، ليرتفع إلى 101076 في 2008 ويعرف تراجع طفيف في 2009، ويتحسن في 2010 ليصل إلى 137136 (م دج).

#### جدول رقم (17): التوظيفات المالية حسب شركات التأمين الجزائرية

اسم الشركة	2007	2008	2009	2010
SAA	12.354	12.854	13.154	14.119
CAAR	1.888	2.002	10.174	12.579
CAAT	8.079	7.097	9.091	11.366
Trust Alg	377	557	483	453

2.003	1.723	1.180	993	CIAR	قيم الدولة
741	543	565	530	2A	
130	151	151	151	MAATEC	
2.125	1.710	1.914	2.234	CNMA	
5.730	4.300	3.583	3.497	CASH	
942	445	355	326	SALAMA	
165	37	1.395	1.386	ALLIANCE	
947	747	377	324	GAM	
34	12	343	1.019	Cardif El Djazair	
51.335	42.570	32.373	33.158	المجموع	
7.948	7.313	5.859	5.294	مجموع إعادة التأمين	
59.283	49.883	38.232	38.452	المجموع الكلي	
2.292	1.827	1.823	1.804	SAA	
2.074	2.067	887	878	CAAT	
3.815	3.890	3.890	2.345	CAAR	
2.318	1.365	1.364	533	Trust Alg	
19	17	17	21	CIAR	
73	412	49	63	2A	
41	42	0	0	MAATEC	
202	67	70	42	CNMA	
200	200	200	0	CASH	
7	5	5	5	SALAMA	
119	88	78	38	ALLIANCE	
120	120	120	120	GAM	
0	0	0	0	Cardif El Djazair	
11.280	10.100	8.473	5.849	المجموع	
2.426	2.134	1.634	1.590	مجموع إعادة التأمين	
13.706	12.234	10.107	7.439	المجموع الكلي	
14.700	10.679	16.176	8.368	SAA	ودائع لأجل
4.207	2.397	2.394	512	CAAT	
4.693	3.682	3.682	1.986	CAAR	
341	333	333	384	Trust Alg	
0	15	0	40	CIAR	
4	4	3	3	2A	
147	404	145	136	MAATEC	
532	22	22	1.100	CNMA	
589	1.595	2.019	1.040	CASH	

1.487	451	399	83	SALAMA	
482	359	728	70	ALLIANCE	
0	0	0	130	GAM	
1.015	445	340	410	CARDIF EL DJAZAIR	
28.196	20.086	26.241	14.262	المجموع	
16.064	8.812	9.312	5.466	مجموع إعادة التأمين	
44.260	28.898	35.553	19.728	المجموع	
8.377	8.377	7.898	2.267	SAA	أصول
942	942	822	822	CAAT	
922	922	922	4.281	CAAR	
419	419	533	0	Trust Alg	
5.385	5.105	5.026	1.611	CIAR	
1.687	113	113	113	2A	
0	4	0	0	MAATEC	
447	319	478	837	CNMA	
0	0	0	0	CASH	
409	405	326	325	SALAMA	
370	183	132	30	ALLIANCE	
814	820	820	653	GAM	
0	0	0	0	CARDIF EL DJAZAIR	
19.773	17.609	17.070	10.939	المجموع	
114	114	114	114	مجموع إعادة التأمين	
19.887	17.723	17.184	11.053	المجموع الكلي	
137136	108738	101076	76672	المجموع الاجمالي	

المصدر: من اعداد الباحثة، نقلا عن: تقارير مديرية التأمينات (2007-2008-2009-2010)

**المطلب الثاني: التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2011-2013)**

**أولاً: عرض نتائج التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2011-2013)**

ما نشهده من خلال معطيات الجدول الموالي أنه سيتمّ الفصل بين شركات تأمين الأضرار والأشخاص ابتداءً من سنة 2011، بعدما حضرت الشركات قبل 05 سنوات لذلك منذ صدور المادتين 24/23 من

قانون (04/06)<sup>148</sup> . حيث قامت بعض الشركات بفتح فروع لها لتأمين الأشخاص وعملت على نقل

ملفات عقود تأمين الأشخاص في هذه الفروع للفصل بين خدمات تأمين الأضرار والأشخاص. إذ نجد

أنّ: SAA فتحت فرع SAPS

CAAT فتحت فرع TALA

CAAR فتحت فرع CAARAMA

AXA فتحت فرع AXA Vie

CIAR فتحت فرع Macir Vie

إضافة إلى Cardif EL Djazair التي تخصصت في فرع تأمين الأشخاص .

وكذلك التعااضدية<sup>149</sup> Mutualiste تهتم بتأمين الأشخاص حسب ما يحدده القانون الأساسي النموذجي

لشركات التأمين ذات الشكل التعااضي.

ولتفسير ما نلاحظه في الجدول (18) تشير النتائج أنّ شركة SAA تحتل دائما الصدارة في التوظيفات

المالية، لأنّ هدفها هو الحفاظ على الريادة في سوق التأمين الجزائري، والذي مكنها من تحقيق المرتبة

الأولى في تأمين الأضرار هو فرع تأمين السيارات. ونشهد أنّ هناك تراجع في سنتي 2012 و2013

تمثلت فيه التوظيفات بنسبة 26% بعدما كانت 29% في 2011، وهذا بسبب الفصل بين تأمين

الأضرار والأشخاص. وهذا التراجع سجلت كل الشركات. وأيضا أشرت نتائج هذا الجدول إلى أنّ

الشركات الخاصة بتوظيفاتها المالية ضعيفة جدا أغلبها تتراوح بين 1% و 2%، وأخرى تزيد عن ذلك

بقليل لتصل إلى 7% و 8% التي تخص شركة CASH. وهذه النتائج تؤثر على عدم توفير مصادر

---

<sup>148</sup> -الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة بـ 12 مارس 2006، ص6.

<sup>149</sup> -المرسوم التنفيذي رقم 09-13، الجريدة الرسمية، العدد 03، الصادرة في 14 جانفي 2009، ص6-7.

لتمويل الاقتصاد الوطني. وتبقى هذه النتائج أفضل من مساهمات شركات تأمين الأشخاص التي تتمثل ما بين 0% إلى 1% خلال السنوات الثلاثة بسبب حداثة تصنيف هذه الشركات.

وعلى العموم بالرغم أنه تمّ الفصل ما بين تأمين الأضرار والأشخاص، إلا أنّ فروع تأمين الأشخاص تبقى تابعة للشركة الأصلية من حيث التنظيم والتسيير. والمجموع الكلي لتوظيفات هذه السنوات مرتكز على مساهمة شركات تأمين الأضرار أكثر من الأشخاص لقلّة الطلب على منتجات هذا الفرع من التأمين لعدة أسباب منها العامل الديني، عدم الوعي التأميني والادخاري، وغيرها من الأسباب التي أثرت على نقص الطلب على حجم المدخرات في التأمين على الأشخاص.

#### جدول رقم (18): التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية (2011-2012-2013)

اسم الشركة	سنة 2011		سنة 2012		سنة 2013		
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	
SAA	40943	29%	40595	26%	455513	26%	تأمين
CAAR	20370	14%	20929	14%	21740	13%	
CAAT	20463	15%	21467	14%	24082	14%	
Trust Alg	3283	2%	3534	2%	3209	2%	
CIAR	3022	2%	3022	2%	3123	2%	
2A	820	1%	93963	1%	706	0%	الأخطار
CASH	9268	7%	12152	8%	13205	8%	
Salama Ass	1883	1%	2139	1%	2583	1%	
Alliance Ass	2041	1%	2318	1%	2620	2%	
GAM	1622	1%	1762	1%	2608	2%	
MAATEC	274	0%	223.8	0%	209	0%	
CNMA	4165	3%	4850	3%	6110	4%	
AXA Dommages	-	-	777.55	1%	900	1%	
Cardif El Djazair	1095	1%	745	0%	1260	1%	
SAPS	450	0%	775	1%	1185	1%	
TALA	967	1%	1379	1%	1516	1%	
CAARAMA	-	-	1400	1%	3050	2%	

%0	506	%0	401	-	-	AXA VIE
%0	200	%0	200	-	-	MACIR VIE
%0	740	%0	740	-	-	Mutualiste
%78	135065	%78	120349	79%	110666	∑ شركات التأمين المباشر
%22	37881	%22	34277	21%	30298	∑ شركات إعادة التأمين
%100	172946	%100	154626	100%	140964	المجموع الكلي

Source : Direction des assurances, Activité des assurances en Algérie , Ministère des Finances, Rapport annuel 2011,2012,2013, P31.

### ثانيا: توضيح التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية حسب الأصناف خلال الفترة (2011-2013)

نلاحظ في معطيات هذا الجدول أنه هناك تراجع في التوظيفات المالية لشركات التأمين في قيم الدولة مقارنة بالسنوات السابقة، حيث تمثلت بنسبة 38% خلال سنة 2011 و 41% في 2010 ثم بنسبة 40% سنة 2013. كما يتضح لنا في هذا الجدول أن الودائع لأجل هي التي تحتل المرتبة الثانية وهذا ما يدعم النشاط البنكي. كما يوجد هناك تحسن في القيم المنقولة حيث تزايدت عن السنوات السابقة، وتبقى التوظيفات المالية المو

جهة في شكل مساهمات هي التي تقل عن باقي المساهمات وهذا لسبب أن شركات التأمين مقيدة بما هو موجود في المرسوم التنفيذي رقم 114/13 المؤرخ في 28 مارس 2013 والمتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين وإعادة التأمين بهدف تعزيز قدرة شركات التأمين على الوفاء من خلال أرصدة مقننة. وتتمثل الالتزامات المقننة في هذا المرسوم كما يلي:

أ- قيم الدولة:

• سندات الخزينة؛

• ودائع لدى الخزينة؛

• السندات التي تصدرها الدولة أو تتمتع بضمانها.

ب- القيم المنقولة الأخرى والسندات المماثلة الصادرة عن الهيئات المستوفية شروط القدرة على الوفاء:

• السندات والالتزامات الصادرة عن شركات التأمين أو إعادة التأمين، والمؤسسات المالية الأخرى المعتمدة في الجزائر؛

• السندات والالتزامات الصادرة في إطار الاتفاقيات الحكومية عن شركات التأمين و/أو إعادة التأمين غير المقيمة في الجزائر؛

• السندات والالتزامات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

#### 4- الأصول العقارية:

• العقارات المبنية والأراضي المملوكة في الجزائر، غير المقيدة بحقوق عينية؛

• الحقوق العقارية العينية الأخرى بالجزائر.

#### 5- توظيفات أخرى:

• السوق النقدية؛

• ودائع لدى المتنازلين؛

• ودائع لأجل لدى البنوك؛

• أي نوع آخر من التوظيفات يحدده التشريع والتنظيم المعمول بهما.

### جدول رقم ( 19 ) : التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية حسب الأصناف

سنة 2013		سنة 2012		سنة 2011		الأصناف
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
%40	80426	%41	73336	%38	63840	قيم الدولة
%9	17293	%10	17413	%15	25667	القيم المنقولة

%33	66629	%31	56528	%36	60051	ودائع لأجل
%4	8597	%4	7349	%10	17073	مساهمات
%86	172946	%86	154626	%100	166632	مجموع التوظيفات المالية

Source : Direction des assurances, (2011,2012,2013), P30.

### ثالثا: التوظيفات المالية حسب مساهمة شركات التأمين الجزائرية

نلاحظ في نتائج الجدول الموالي، بالنسبة لشركات تأمين الأضرار نجد أن شركة CAAT في المرتبة الأولى بالنسبة للسنوات الثلاث من حيث توظيف أموالها في قيم الدولة. تليها SAA ثم CAAR ومن بعدها CASH والتي عرفت مساهمتها تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة. أما في التأمين على الأشخاص يحتل فرع التأمين TALA التابعة لشركة CAAT الصدارة، وكذلك نجد Cardif مساهمتها تمثلت بـ 80 (م دج) في سنة 2011 تحسنت في 2012 لتصل إلى 410 (م دج) في كل من 2012 و 2013 نظرا لخبرة هذه الشركة في التعاملات التأمينية مقارنة بـ شركات تأمين الأشخاص الأخرى، كذلك مساهمة SAPS واضحة من خلال معطيات الجدول. أما بالنسبة لباقي الشركات بدأت توظيفاتها المالية من سنة 2012 وبدأت بالتحسن، إذ نلاحظ هذا في شركة CAARAMA التي تحتل الصدارة خلال 2013 كونها قامت بالترويج لمنتجات جديدة تمثلت في التقاعد التكميلي والتأمين للزواج والدراسة والسفر. الأمر الذي أدى لزيادة الطلب على منتجاتها وهو ما يوفر لها مدخرات طويلة الأجل قامت بتوظيفها في قيم الدولة. بالنسبة للمساهمات، تبقى دائما شركة CAAR على رأس كل الشركات في توظيف أموالها على شكل مساهمات ولكنها متناقصة من سنة لأخرى. وتليها بعد ذلك SAA و CAAT. وما نلاحظه أنّ كل من MAATEC و Axa Dommages نتائجها معدومة نظرا لعدم توظيفها لأموالها في قنوات استثمارية

أخرى. في حين نجد شركات تأمين الأشخاص خلال الثلاث سنوات معدومة. ويرجع ذلك لحدائثة رأسمالها ونشأتها، الأمر الذي لا يمكنها من توظيف أموالها على شكل مساهمات.

لقد أشرت نتائج الجدول في التوظيفات المالية على شكل ودائع لأجل، وجود شركة SAA في المرتبة الأولى تليها CAAR و CAAT، وفي المرتبة الرابعة نجد CASH. وما نشهده أنّ CIAR توظيفاتها المالية معدومة خلال السنوات الثلاث بسبب عدم توجيهها للبنوك. وعرفت باقي السنوات تحسنا في نشاطها المالي من سنة لأخرى. أمّا بالنسبة لشركات تأمين الأشخاص نشهد تحسن لكل من TALA و CAARAMA اللتان بدأ نشاطهما المالي يظهر خلال هذه السنوات الأخيرة، بينما Cardif EL Djazair عرفت انخفاض في سنة 2012 وتحسن ليس بكبير خلال سنة 2013، ومن بين كل الشركات نجد Macir Vie مساهمتها معدومة باعتبارها حسب نتائج هذه السنوات قد وجهت توظيفاتها للقيم المنقولة في شكل استثمارات مالية في بورصة الأوراق المالية، حيث نجد SAA هي التي تحتل الصدارة في كل السنوات ثم CIAR و 2A حيث هاتين الشركتين الأخيرتين فضلنا توظيف أموالها في القيم المنقولة عن القنوات الاستثمارية الأخرى. أمّا MAATEC و Axa Dommage معدومة القيم للخوف من المخاطرة وتفضيل استثمارات بعوائد مضمونة. وفيما يتعلق بشركات تأمين الأشخاص أغلبيتها لم تدخل في هذا المجال من الاستثمارات ما عدا Macir Vie. وما نعرفه عن السوق المالي الجزائري تدخل فيه الشركات إمّا مجبرة لرفع رأسمالها وكذلك التي تملك الخبرة ولديها القدرة على المنافسة في هذا السوق وهذه الخصائص لا توجد في شركات تأمين الأشخاص نظرا لحدائثة نشأتها وتقييد توظيفاتها المالية حسب القانون الجزائري.

وعلى العموم تبقى دائما شركات تأمين الأشخاص في الجزائر في وضع محتشم مقارنة بشركات التأمين على الأضرار، بالرغم من المدخرات المتوفرة والناجمة عن العقود الطويلة الأجل في شركات تأمين

الأشخاص والتي استغلالها وتوظيفها يؤديان لتوفير موارد مالية للاقتصاد الوطني ويعملان على النهوض

به.

جدول رقم (20): التوظيفات المالية حسب شركات التأمين الجزائرية

2013	2012	2011	اسم الشركة	
			شركات تأمين الأضرار	
16.659	14.875	13.326	SAA	
10.708	11.074	10.381	CAAR	
16.790	15.081	14.094	CAAT	
722	1.052	950	Trust Alg	
2.103	2.003	2.003	CIAR	
636	871	751	2A	
9.744	8.994	6.130	CASH	
1.360	1.040	1.140	SALAMA	
1.778	1.468	1.116	ALLIANCE	
1.500	1.500	1.500	GAM	
111	127	127	MAATEC	
4.153	3.520	2.715	CNMA	
300	178	0	AXA Dommage	
			شركات تأمين الأشخاص	
410	410	80	Cardif El Djazair	
685	175	50	SAPS	
400	462	307	TALA	
1.500	500	-	CAARAMA	
206	101	-	Axa Vie	
200	200	-	Macir Vie	
460	460	-	Mutualiste	
70.425	64.091	54.670	المجموع	
10.001	9.245	9.170	مجموع إعادة التأمين	
80.426	73.336	63.84	المجموع الكلي	
			شركات تأمين الأضرار	
2.840	2.738	2.533	SAA	
4.239	4.586	4.748	CAAR	
2.479	2.261	2.249	CAAT	
2.474	2.469	2.321	Trust Alg	

قيم

الدولة

1.020	1.019	1.019	CIAR	مساهمات
66	65	65	2A	
2	202	200	CASH	
12	7	7	SALAMA	
101	49	49	ALLIANCE	
18	122	122	GAM	
1	0	0	MAATEC	
684	676	676	CNMA	
0	0	0	AXA Dommage	
			شركات تأمين الأشخاص	
0	0	0	Cardif El Djazair	
0	0	0	SAPS	
0	0	0	TALA	
0	0	-	CAARAMA	
0	0	-	Axa Vie	
0	0	-	Macir Vie	
0	0	-	Mutualiste	
13.936	14.076	13.990	المجموع	
3.357	3.337	3.083	مجموع إعادة التأمين	
17.293	17.413	17.073	المجموع الكلي	
			شركات تأمين الأضرار	
26.014	22.982	25.083	SAA	
6.793	5.269	5.241	CAAR	
4.813	4.125	4.120	CAAT	
13	13	13	Trust Alg	
0	0	0	CIAR	
4	4	4	2A	
3.459	2.956	2.938	CASH	
1.211	1.091	736	SALAMA	
741	801	876	ALLIANCE	
1.090	260	0	GAM	
97	97	147	MAATEC	
1.273	654	774	CNMA	
600	600	0	AXA Dommage	
			شركات تأمين الأشخاص	
850	335	1.015	Cardif El Djazair	
500	600	400	SAPS	

1.116	917	660	TALA	ودائع
1.550	900	-	CAARAMA	
300	300	-	Axa Vie	
0	0	-	Macir Vie	
280	280	-	Mutualiste	
50.703	42.182	42.006	المجموع	
15.926	14.346	18.045	مجموع إعادة التأمين	لأجل
66.629	56.528	60.051	المجموع الكلي	
			شركات تأمين الأضرار	
13.445	13.395	13.379	SAA	قيم
584	897	928	CAAR	
942	942	942	CAAT	
419	419	419	Trust Alg	
4.715	5.155	5.145	CIAR	
1.845	1.614	1.614	2A	
2.338	82	0	CASH	
1.223	1.223	1.223	SALAMA	
778	577	507	ALLIANCE	
816	810	814	GAM	
0	0	0	MAATEC	منقولة
-	569	582	CNMA	
0	0	0	AXA Dommage	
			شركات تأمين الأشخاص	
0	0	0	Cardif El Djazair	
0	0	0	SAPS	
0	0	0	TALA	
0	0	-	CAARAMA	
0	0	-	Axa Vie	
109	83	-	Macir Vie	
0	0	-	Mutualiste	
27.214	25.766	25.553	المجموع	
610	114	114	مجموع إعادة التأمين	
27.824	27.824	25.667	المجموع الكلي	
192.172	175.101	166.631	المجموع الاجمالي للسنوات	

المصدر: من اعداد الباحثة، نقلا عن: تقارير مديرية التأمينات (2011-2012-2013)

## المطلب الثالث: الإنتاج والمردودية المالية لشركات التأمين الجزائرية

### أولاً: الإنتاج المالي لشركات التأمين الجزائرية

#### أ- الإنتاج المالي لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة: (2010-2007)

يتضح من نتائج الجدول الموالي أنّ إجمالي الإنتاج المالي لشركات التأمين الجزائرية خلال السنوات (2007-2008-2009-2010) في تزايد مستمر بسبب زيادة التوظيفات المالية لهذه الشركات، ويعتبر الإنتاج المالي هو عائد هذه التوظيفات. حيث نجد شركة SAA هي الرائد في الإنتاج المالي بسبب توظيفاتها المالية الكبيرة خلال هذه السنوات، أمّا بالنسبة للشركات التي تعتبر عوائدها المالية منخفضة يعود سبب ذلك إلى:

- انخفاض توظيفاتها المالية.
- وكذلك يرجع إلى أنّ أموالها موظفة لمدة طويلة الأجل.
- أو أنّها تعمل على تغطية التزاماتها التنظيمية من خلال توظيفاتها المالية.
- كذلك لعدم قدرتها على تغطية ديونها التقنية وعدم توفرها على هامش ملاءة جيد.

#### جدول (21): الإنتاج المالي لشركات التأمين خلال السنوات: 2010-2009-2008-2007.

سنة 2010		سنة 2009		سنة 2008		سنة 2007		اسم الشركة
المبلغ	التغير %	المبلغ	التغير %	المبلغ	التغير %	المبلغ	التغير %	
1291	17%	1076	11%	971	-2%	992	9%	SAA
410	12%	362	-5%	383	-13%	442	31%	CAAR
486	3%	472	28%	370	-8%	401	18%	CAAT
35	51%	17	-39%	28	-10%	31	-30%	Trust Alg

%24	17	%32-	13	%32-	19	%0	28	CIAR
%3-	38	%18	39	%6	33	%138	31	2A
%8	9	-	6	-	0	%100-	0	MAATEC
%26-	79	%131	67	%75-	29	%16	115	CNMA
%159-	46	%24-	119	%37	156	%24	114	CASH
%40	5	%40-	3	%400	5	%80-	1	SALAMA
%19	2	%67-	2	-	6	%100-	0	GAM
%79	33	%59-	7	%467	8	-	3	ALLIANCE
%65	34	%50	12	-	17	-	0	Cardif El Djazair
%10	2486	%6	2155	%6-	2025	%15	2158	∑ شركات التأمين المباشر
%38	594	%2	371	%0	354	%27	354	∑ شركات إعادة التأمين
%16	3080	%6	2529	%5-	2379	%17	2512	المجموع الكلي

الوحدة (مليون دج)

المصدر: من اعداد الباحثة، نقلا عن: تقارير مديرية التأمينات (2007-2008-2009)

### ب- الإنتاج المالي لشركات التأمين خلال الفترة: (2011-2013)

كلما زاد الانتاج المالي لشركات التأمين أدى ذلك إلى زيادة مردودية هذه الشركات وتحسين أدائها المالي، حيث نجد في معطيات الجدول (22) انخفاض إجمالي الانتاج المالي لشركات التأمين خلال سنة 2013، وهذا بالرغم من زيادة توظيفاتها المالية كما رأينا سابقا في الجدول (18) وهذا لانخفاض انتاج أكبر الشركات مثل SAA بنسبة 3% و CAAR بنسبة 23%، إضافة إلى TRUST Alg بنسبة 9% وغيرها من الشركات، الأمر الذي أثر على إجمالي هذه السنة، ونتوقع إذا استمر هذا الانخفاض في هذه الشركات الكبرى أن تسوء وضعية هذه الشركات في السنوات اللاحقة، أمّا بالنسبة لشركات تأمين الأشخاص فنجد هناك تحسن في انتاجها المالي من سنة لأخرى بسبب تحسن نشاطها ومساهماتها المالية.

### الجدول (22): الإنتاج المالي لشركات التأمين خلال : 2011-2012-2013.

الوحدة (مليون دج)

سنة 2013		سنة 2012		سنة 2011		اسم الشركة	
المبلغ	التغير %	المبلغ	التغير %	المبلغ	التغير %		

%3-	1467	%6	1509	%10	1420	SAA	تأمين الأخطار
%23-	361	%17-	467	%37	563	CAAR	
%13	594	%6	527	%3	499	CAAT	
%9-	125	%1859	137	%30-	7	Trust Alg	
%33-	9	%21-	13	%0	17	CIAR	
%4	40	%1-	39	%2	39	2A	
%7-	141	%124	152	%48	68	CASH	
%103	65	%60	32	-	20	Salama Ass	
%25	42	%77	34	%44-	19	Alliance Ass	
%71	6	%75	4	%19-	2	GAM	
%11-	7	%300	8	-	2	MAATEC	
-	0	%13	67	%25-	59	CNMA	
-	15	-	0	-	-	AXA Dommages	
%67	10	%25-	6	%77-	8	Cardif El Djazair	تأمين الأشخاص
%25	5	-	4	-	-	SAPS	
%37	34	-	25	-	1	TALA	
%45	17	-	12	-	-	CAARAMA	
-	8	-	0	-	-	AXA VIE	
%19-	1	-	1	-	-	MACIR VIE	
%40	14	-	10	-	-	Mutualiste	
%3-	2960	%12	3046	%11	2722	∑ شركات التأمين المباشر	
%74-	204	%16-	793	%60	949	∑ شركات إعادة التأمين	
%18-	3164	%5	3839	%20	3671	المجموع الكلي	

المصدر: من اعداد الباحثة، نقلا عن: تقارير مديرية التأمينات (2011-2012-2013)

## ثانيا: المردودية المالية لشركات التأمين الجزائرية

### أ - المردودية المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2007-2010)

تمثل قيمة المنتجات المالية التي تحققها مؤسسة التأمين من خلال توظيف واستثمار أموالها في قطاعات

معينة يسمح بها القانون. حيث:

متوسط معدل مردودية التوظيفات المالية لمؤسسات التأمين =  $\frac{\text{مجموع التوظيفات المالية لمؤسسات التأمين}}{\text{مجموع المنتجات المالية لمؤسسات التأمين}}$

يتضح من معطيات الجدول أنّ أعلى متوسط معدل مردودية التوظيفات المالية نجده ممثل في شركة SAA حيث نظرا لارتفاع التوظيفات المالية لهذه الشركة حققت عوائد مكنتها من تحقيق هذه المردودية. إذ نشهد في نتائج الجدول الموالي أنّ سنة 2010 هي التي تمثل أعلى المتوسطات المحققة بالنسبة لأغلبية الشركات. ما عدا شركة CASH التي انخفض فيها متوسط معدل مردودية التوظيفات المالية خلال سنة 2010 مقارنة بـ 2009 التي حققت فيها أعلى نتيجة قدرت بـ 11.4%، وإذا ما نظرنا في وضعية هذه الشركة نجد أنّ الإنتاج المالي لها عرف انخفاض سنة 2010 بـ (-159%) وصل إلى 46 (مليون دج) فقط خلال هذه السنة، أمّا توظيفاتها المالية فُدرت بـ 1242 (مليون دج) وعلى العموم إجمالي مساهمة التوظيفات المالية في الإنتاج الإجمالي وفي تحقيق المردودية عرفت انخفاض خلال سنتي 2008 و 2009 بمعدلات تراوحت بين (40.42-44.07) ثم حققت تحسن وصل إلى 67.42 % سنة 2010.

جدول رقم (23): مردودية التوظيفات المالية لمؤسسات التأمين الجزائرية خلال السنوات:

### 2010-2009-2008-2007

اسم الشركة	سنة 2007 %	سنة 2008 %	سنة 2009 %	سنة 2010 %
SAA	8	7.55	4.19	41.5
CAAR	5.47	5.4	2.17	2.06
CAAT	4.42	4.68	3.22	2.57
Trust Alg	8.22	5	0.78	1.12
CIAR	2.82	1.61	0.74	0.84
2A	5.85	5.84	4.06	4.64
MAATEC	0	0	0.01	0.13
CNMA	5.14	1.51	7.43	3.24
CASH	3.25	4.35	11.6	3.7
SALAMA	0.3	1.40	0.53	0.46

0.62	0.67	1.6	0	GAM	المصد
1.15	0.39	2.47	2.02	ALLIANCE	ر: من
3.19	2.60	1.7	0	Cardif El Djazair	اعداد
65.22	38.39	43.11	45.5	∑ شركات التأمين المباشر	الباحثة
2.20	2.03	0.96	6.68	∑ شركات إعادة التأمين	بالاعتم
67.42	40.42	44.07	52.18	المجموع الكلي	

اد على نتائج الجدول ( 15 ) والجدول ( 21 ).

### ب- مردودية التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2011-2013)

هناك انخفاض في إجمالي مردودية التوظيفات المالية في السوق التأمين الجزائري، وتجدد الإشارة هنا إلى أنّ انخفاض معدل مردودية شركات التأمين خلال الفترة التي تكون فيها التوظيفات المالية مرتفعة لا يدل على عدم تحقيق مردودية، وإنما يرجع السبب إلى مدة توظيف هذه الأموال، حيث إذا تمّ توظيفها لفترة طويلة الأجل ومردوديتها تُسجل في السنوات التالية، أمّا السنة الحالية لا نسجل فيها إلا ما تمّ تحقيقها إثرها. ولهذا لا نستطيع تقييم هذه المردودية على أساس السنة الواحدة وإنما على أساس مدة التوظيف.

### جدول رقم (24): مردودية التوظيفات المالية لشركات التأمين خلال السنوات: 2011-2012-2013

اسم الشركة	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013
SAA	%3.46	%3.71	%0.32
CAAR	%2.76	%2.23	%1.66
CAAT	%2.43	%2.45	%2.46
Trust Alg	%0.21	%3.87	%3.89
CIAR	%0.56	%0.43	%0.28
2A	%4.75	%0.04	%5.66
CASH	%0.73	%1.25	%1.06
Salama Ass	%1.06	%1.5	%2.51
Alliance Ass	%0.93	%1.46	%1.6
GAM	%0.12	%0.22	%0.23
MAATEC	%0.73	%3.57	%3.34
CNMA	%1.41	%1.38	0

الم			AXA Dommages	
صدر			Cardif El Djazair	تأمين
من :			SAPS	الأشخاص
اعداد			TALA	
الباح			CAARAMA	
ثة			AXA VIE	
بالاع			MACIR VIE	
تماد			Mutualiste	
على			∑ شركات التأمين المباشر	
نتائج			∑ شركات إعادة التأمين	
الجدو			المجموع الكلي	
	1.66%	0	-	
	0.79%	0.80%	0.73%	
	0.42%	0.51%	-	
	2.24%	1.81%	0.10%	
	0.55%	0.85%	-	
	1.58%	0	-	
	0.5%	0.005%	-	
	1.89%	1.35%	-	
	32.64%	27.43%	20%	
	0.53%	2.31%	3.13%	
	33.17%	29.74%	23.13%	

ل ( 18 ) والجدول ( 22 ).

#### المطلب الرابع: مساهمات التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية

##### أولاً: مساهمة التوظيفات المالية في تغطية الالتزامات التنظيمية

تهدف الالتزامات المُقننة إلى تعزيز قدرة شركة التأمين على الوفاء.

يجب أن تكون الالتزامات النظامية أقل من التوظيفات المالية، ويعكس هذا قدرة الشركة على الوفاء، مع تحقيقها لفوائض التغطية. حيث كلما كانت هذه النتيجة أكبر من 1 (100%) كلما دلّ ذلك على مدى مساهمة التوظيفات المالية في تغطية الالتزامات التنظيمية والديون التقنية، حيث نجد في معطيات هذا الجدول أنّ هناك تحسن من سنة لأخرى من حيث نسبة التغطية، إذ كانت في البداية الالتزامات التنظيمية أكبر من التوظيفات المالية، ثم ابتداءً من سنة 2011 فاقت التوظيفات المالية مما أدى لزيادة نسبة التغطية، والشركات التي تحقق فيها ذلك تمكنت من الاعتماد على عوائد التوظيفات المالية لتغطية الالتزامات المقننة حسب ما ينص عليه القانون الجزائري بالنسبة لكل نوع من الشركات سواء تأمين الأضرار أو الأشخاص.

## الجدول رقم (25): تغطية التوظيفات المالية للالتزامات التنظيمية

الوحدة: (مليون دج)

السنوات	التوظيفات المالية*	الالتزامات التنظيمية	نسبة التغطية%
2007	43368	82189	52.76
2008	42719	98728	43.26
2009	91559	114052	80.27
2010	118241	122832	96.26
2011	140964	114665	122.93
2012	154626	124361	124.33
2013	172946	139096	124.33

Source : Direction des assurances, Activité des assurances en Algérie 2007-2008-2009-2010-2011-2012-2013, Rapport annuel, Ministère des Finances ,Algérie ,p42.

### ثانيا: مساهمة التوظيفات المالية في تمويل الاقتصاد الوطني

معدل مساهمة قطاع التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني =  $\frac{\text{التوظيفات المالية}}{\text{الاستثمار الوطني}}$

يُبين هذا المعدل مدى مساهمة التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية في تمويل الاستثمارات الوطنية خلال الفترة (2007-2013)، حيث نجد في معطيات الجدول رقم (26) أنّ هناك تحسن في مساهمة هذه التوظيفات في تمويل الاقتصاد في كل مجالات التوظيف، إذ أنه مثلاً بمجرد توظيف أموال شركات التأمين في قيم الدولة أمكن ذلك من توفير مصادر تمويل خزينة الدولة، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لباقي التوظيفات الأخرى، وكلما زادت التوظيفات المالية لشركات التأمين كلما أدى ذلك لتوفير موارد مالية تُدعم الاقتصاد الوطني، وهو ما يعكس معدل الاختراق التأميني ومدى مساهمته في الناتج

\* - قيم التوظيفات المالية من نتائج الجدول رقم (15 و 18)

المحلي الإجمالي. ولكن يبقى هذا المعدل ضعيف لأنّ المدخرات المتوفرة في شركات التأمين الجزائرية إذا ما وُظفت كلها بدون قيود لكان اسهامها أكثر، كما تطور ونمو الاستثمار الإجمالي بوتيرة تفوق تطور استثمارات شركات التأمين، لأنّ تمويل الاقتصاد الوطني لا يعتمد على شركات التأمين فقط وإنما على مصادر متعددة من البنوك وغيرها من المؤسسات التمويلية.

### الجدول رقم (26): معدل مساهمة التوظيفات المالية في تمويل الاستثمار الوطني

السنوات	التوظيفات المالية*	الاستثمار الوطني** ABFF	معدل المساهمة
2007	43368	2462124.4	1.76
2008	42719	3228343.2	1.32
2009	91559	3811419.1	2.40
2010	118241	4350922.3	2.71
2011	140964	4620306.8	3.05
2012	154626	4992412.0	3.09
2013	172946	5638369.2	3.06

المصدر: من اعداد الباحثة

\* - قيم التوظيفات المالية من نتائج الجدول رقم ( 15 و 18 )

\*\* -ABFFA : Accumulation Brute des Fonds Fixe en million de DA.

## خلاصة الفصل:

لاستخلاص ما تمّ تناوله في هذا الفصل، نُذكر بما كان محتواه، حيث تعرضنا في المبحث الأول إلى مساهمات شركات التأمين في الإنتاج الوطني، ووجدنا مدى تحسُّنها من سنة لأخرى بسبب زيادة أقساطها، الأمر الذي أدى إلى زيادة كثافتها التأمينية وكذلك زيادة تغلُّغها في الاقتصاد من خلال ازدياد معدل اختراق هذه الشركات للإنتاج المحلي الإجمالي، أمّا في المبحث الثاني فلقد تناولنا فيه التوظيفات المالية لشركات التأمين، وبعد تعريفنا لها على أنّها: "إبقاء مبلغ مالي إلى الغير (هيئات أو خواص) قصد الحصول على فوائد من وراء ذلك قد تكون مبلغ مسبق أو في نهاية المدة". حاولنا توضيح أهم جوانبها في القانون الجزائري وكيفية التزام الشركات بتطبيقه من جانب النسب والمجالات المحددة. وقمنا بتحليل التوظيفات المالية في المبحث الثالث، حيث بعد تحليلنا لها من جانب سوق التأمين ككل، وحسب الأصناف، وكذلك من الجانب المؤسسي لكل صنف على حدى، توصلنا لنتائج جعلتنا نحاول إبراز دور هذه التوظيفات في تحقيق المردودية، ومدى مساهمتها في تغطية التزامات كل شركة إضافة إلى دورها في تمويل الاقتصاد الوطني. ولإبراز هذه المساهمة الأخيرة التي يتمحور عليها موضوع بحثنا نحاول إبراز العلاقة الموجودة بين هذه التوظيفات المالية والإنتاج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني في الفصل الموالي.

## مقدمة الفصل

نعمل في هذا الفصل على دمج الشق النظري في الجانب التطبيقي، حيث تستهدف الدراسة فيه القيام بالتحليل الكمي القياسي لتوضيح الأثر المحتمل لمساهمة شركات التأمين الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني، وذلك حسب النمذجة القياسية، وقد تمّ الاستعانة في ذلك بنظام Eviews 7، والغرض من ذلك إثبات العلاقة الموجودة بين التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية وتمويلها للاستثمارات الوطنية، إضافة إلى توضيح نسبة إسهام رقم أعمال شركات التأمين في الناتج الداخلي الخام، وذلك من خلال الإنحدار الخطي البسيط، وفي هذا الإطار يناقش المبحث الأول العرض النظري للدراسة القياسية، في حين يتناول المبحث الثاني التحليل الكمي القياسي للتوظيفات المالية لشركات التأمين بتمويل الاقتصاد الوطني، أمّا المبحث الثالث يستعرض التحليل الكمي القياسي لتأثير التغير في رقم أعمال شركات التأمين على الناتج الداخلي الخام.

## المبحث الأول: العرض النظري للدراسة القياسية المتبعة

لقد احتل الاقتصاد القياسي قسطاً وافراً في الدراسات الاقتصادية نظراً لتعدد الحياة الاقتصادية. ولكن قبل الشروع في الدراسة التحليلية، لابد من عرض نظري لأساسيات هذه الدراسة، إذ سنحاول في البداية توضيح ماهية الاقتصاد القياسي والنمذجة في المطلب الأول، وتبيين ماهية الارتباط في المطلب الثاني، كذلك إلقاء الضوء على الانحدار الخطي البسيط الذي يعتبر أنموذج الدراسة في المطلب الثالث.

### المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي والنمذجة

الاقتصاد القياسي شأنه شأن سائر العلوم الاجتماعية يحفل بالعديد من التعريفات، فقد تعددت مداخل وزوايا تعريفه باعتباره من الدراسات لاقتصادية الحديثة.

#### أولاً: مفهوم الاقتصاد القياسي

إنّ الاقتصاد القياسي هو تكامل بين النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء، بشقيه الوصفي والاستدلالي لصياغة العلاقات الاقتصادية رياضياً، ثم قياسها بعد تحويلها إلى علاقات احصائية أو عشوائية، واختبارها ثم الاعتماد عليها في رسم السياسات الاقتصادية الملائمة.

في ضوء ما سبق يمكننا تعريف الاقتصاد القياسي بأنه: " أحد فروع علم الاقتصاد، الي يهتم أساساً بقياس وتحليل الظواهر الاقتصادية مستعينا بالنظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الاحصائية، ويهدف تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة، ثم الاعتماد عليها"<sup>150</sup>.

---

<sup>150</sup> -حسام علي داود وخالد محمد السواعي، (2013): الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق "باستخدام برنامج

ثانياً: منهج البحث في الاقتصاد القياسي<sup>151</sup>: يمر أي بحث قياسي اقتصادي بـ 4 مراحل يمكن إيجازها

فيما يلي:

- تعيين النموذج.
- تقدير معاملات النموذج.
- تقييم المعاملات المقدرة للنموذج.
- اختبار معاملات النموذج ثم التنبؤ.

### ثالثاً: ماهية النموذج

حاول العديد من الاقتصاديين إيجاد مفهوم " للنموذج " ولعل من أهم أبرز المحاولات ما يلي:

يعرف النموذج على أنه: "مجموعة من العلاقات بين مجموعة من المتغيرات"<sup>152</sup>.

كما يُعرف بأنه: "عبارة عن صياغة للعلاقات التي تحكم الظاهرة محل البحث حتى يمكن قياس معاملاتها"<sup>153</sup>.

إضافة إلى أنه: " فرض يتم صياغته للتعبير عن سلوك ظاهرة من الظواهر، فالنموذج الرياضي هو ترجمة للعلاقات النظرية بين المتغيرات إلى صورة معادلات"<sup>154</sup>

---

<sup>151</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2000): الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص49.

<sup>152</sup> - عباس السيد، الاقتصاد القياسي، (بدون سنة نشر): دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، ص26.

<sup>153</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع السابق، ص15.

<sup>154</sup> - عباس السيد، المرجع السابق، ص26.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أنّ النموذج الرياضي يهدف لتبسيط الواقع، من خلال بناء نموذج لا يحتوي على جميع تفاصيل الظاهرة المراد دراستها، بل يتضمن العلاقات الأساسية بها، وهو وصف للعلاقة بين متغيرات الظاهرة المدروسة بصورة تجريبية وبدقة.

بعد حديثنا عن العلاقات الموجودة بين المتغيرات، يدل هذا على وجود ارتباط، والذي يتم توضيحه من خلال عدة اختبارات، نحاول توضيح مفهومه من خلال ما يلي:

## المطلب الثاني: ماهية الارتباط

### أولاً: مفهوم الارتباط

الارتباط يدرس مدى العلاقة بين الظواهر المختلفة لمعرفة ما إذا كان تغير أحدهما مرتبط بتغير الآخر<sup>155</sup>.

تعني علاقة الارتباط بين ظاهرتين أن يكون التغير في إحدى الظاهرتين مقترنا بالتغير في الأخرى، و قد يكون هذا الارتباط قويا أو ضعيفا، كما قد يكون طرديا (موجبا)، بمعنى أنّ زيادة الظاهرة الأولى تتبعها زيادة قيمة الظاهرة الثانية، كما قد يكون عكسيا (سالبا)، إذا كانت الزيادة في قيمة الظاهرة الأولى يتبعها نقص في قيمة الظاهرة الثانية<sup>156</sup>.

معامل الارتباط هو عبارة عن مؤشر لقياس العلاقة فيما بين متغيرين ليوضح مدى تأثر أو درجة تأثر أحد المتغيرين بالآخر، أحدهما متغير تابع و الآخر مستقل<sup>157</sup>.

إذن الارتباط هو وصف لدرجة تأثر أحد المتغيرين بالآخر ومدى العلاقة الواقعة بين هذين المتغيرين.

---

<sup>155</sup> - فائق شفيق وآخرون،(2000): مقدمة في الإحصاء، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،

<sup>156</sup> - امتثال محمد حسن ، محمد علي محمد ،( بدون سنة النشر): الاستدلال الإحصائي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،ص115.  
<sup>157</sup> - Charles T Horngren , ( , sans date ) :comptabilité analytique de gestion , traduit par: Anoclito J Fernandez , les éditions H R W Itie,Montréal,p828.

## ثانياً: درجات الارتباط وخصائصه

- من حيث درجات الارتباط: يوضح لنا الجدول الموالي درجات ونوع الارتباط حسبها.

### جدول رقم (27) : درجات الارتباط

مدى الحكم على الارتباط	قيمة معامل الارتباط
درجة الارتباط عالية قوية	من $0.7 \pm$ إلى $1 \pm$
درجة ارتباط متوسطة	من $0.4 \pm$ إلى $0.7 \pm$
درجة ارتباط منخفضة وضعيفة	من $0.2 \pm$ إلى $0.4 \pm$
درجة ارتباط ضعيفة للغاية تكاد تنعدم	أقل من $0.2 \pm$

المصدر: سعد الدين أبو الفتوح الشرنوبى، المفاهيم والمعالجات الأساسية في الإحصاء، مكتبة الإشعاع،

الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2001، ص132

- من حيث خصائص الارتباط: هناك عدة خصائص نذكر منها :

✓ إذا وقعت جميع نقاط لوحة الانتشار على خط مستقيم فقيمة (r) تكون  $1 \pm$ .

✓ إذا لم توجد علاقة خطية بين المتغيرين تكون قيمة (r) صفر.

✓ إذا كانت  $1 > r > 0$  فإن هذا يعني أنه توجد علاقة ايجابية تقوى كلما اقتربنا من الواحد وتضعف بالعكس.

✓ بما أن الانحراف المعياري للقيم التي ليست كلها متساوية يكون موجبا فإن معامل الارتباط للقيم المعيارية هو نفسه للقيم الأصلية ، لأن التحويل إلى القيم المعيارية تحويل خطي<sup>158</sup>.

✓ إذا كان تباين (x) الذي هو (Sx) أو تباين (y) والذي هو (Sy) معدوماً، فإنَّ معامل الارتباط سيكون معدوماً.

✓ إذا كان التباين (بسبب معامل الارتباط) معدوماً أي:

<sup>158</sup> -عوض منصور وعزام صبري، (2000): مبادئ الإحصاء، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص168.

$$\text{COV}(x,y) = \sum (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y}) = 0$$

فإن معامل الارتباط يكون مساويا للصفر ، وعموما تقل القيمة العددية للتغاير، وبالتالي القيمة العددية لمعامل الارتباط مع زيادة تجانس الظاهرتين<sup>159</sup> .

### المطلب الثالث: الانحدار الخطي البسيط

#### أولاً: مفهومه

تحليل الانحدار هو أداة احصائية تقوم ببناء نموذج وذلك لتقدير العلاقة بين متغيرات كمية، كما تعني قياس العلاقة بين متغير تابع ومتغير مستقل أو أكثر، وتحديد شكل هذه العلاقة، فإذا كانت بين متغير مستقل واحد ومتغير تابع فإنه يطلق عليها تحليل الانحدار البسيط، أما إذا كانت العلاقة بين متغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة، فإنه يطلق على التحليل اسم تحليل الانحدار المتعدد، وقد تكون العلاقة خطية أو غير خطية<sup>160</sup> .

يستخدم الانحدار بشكل رئيسي لأغراض التنبؤ والتخطيط والتقدير، ويهدف إلى التنبؤ بقيمة متغير معين إذا عرفت إذا عرفت قيمة متغير آخر مرتبط به<sup>161</sup> .

ونعني بالانحدار وصف العلاقة بين متغيرين أحدهما يمكن أن يفسر الآخر، في سلسلة من المشاهدات بينهما، يسمى المتغير التابع بالمفسر والمتغير المستقل بالمتغير المفسر<sup>162</sup> .

<sup>159</sup> - امتثال محمد حسن، المرجع السابق، ص221.

<sup>160</sup> - سمير محمد عبد العزيز، (دون سنة): الاقتصاد القياسي "مدخل في اتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ص207.

<sup>161</sup> - فائق شفيق وآخرون، المرجع السابق، ص72.

<sup>162</sup> - Rachid Ben Dib, (2001) : Econométrie et application, Office des publications Universitaires, Algérie, P32.

يعتبر الانحدار من الموضوعات الإحصائية التي تتناول أحد المشكلات الهامة، وهي مشكلة التنبؤ، فالباحث يهتم بمتغير باستخدام متغير آخر أو أكثر، ويسمى المتغير المنبئ بالمتغير المستقل، والمتغير المتنبأ بالمتغير التابع<sup>163</sup>.

العبارة "تحليل الانحدار" نعني بها قياس أو تحديد قيمة (أو متوسط) متغير ما باستخدام متغير أو متغيرات أخرى، فتكون دراسة لوصف العلاقة بين المتغيرات هي تحليل الانحدار<sup>164</sup>.

تمثل العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل بدالة، التي يعتبر فيها المتغير المعتمد (y) دالة للمتغير المستقل (x)  $y = F(x)$ ، حيث يمكن تمثيل هذه العلاقة بخط مستقيم ذو معادلة:  $y = a + bx$ ، حيث يمكن أن تأخذ أشكال مختلفة، قد تكون خطية، لوغاريتمية، أسية،.....إلخ.

وتحول هذه العلاقة للشكل الخطي البسيط كما يلي:  $y_i = a + bx_i + e_i$  (i=1,2,...,n)

**Y:** المتغير التابع

**a:** الثابت، ويمثل قيمة المتغير التابع، عندما تكون قيمة المتغير المستقل = 0

**b:** ميل خط المستقيم الذي يوضح مقدار قيمة التغير في المتغير التابع، في حالة التغير بوحدة واحدة للمتغير المستقل.

**x:** المتغير المستقل

**e:** تعني الخطأ العشوائي، تم إضافته مراعاة للصفة الاحتمالية للنموذج، ويمثل الفرق بين القيم الفعلية والقيم النظرية.

<sup>163</sup> - سعد الدين أبو الفتوح الشرنوبلي، مرجع سبق ذكره، ص151.

<sup>164</sup> - Charles T Horngren , Op cit ,p820

## ثانياً: فرضيات نموذج الانحدار الخطي البسيط

يعتبر الخطأ  $\epsilon_i$  متغير عشوائي حيث يخضع للفرضيات الأساسية التالية<sup>165</sup> :

$\epsilon_i$ : موزع توزيع طبيعي ،  $N(0, \delta_i)$  ،  $\epsilon_i$

-قيمة توقعه  $E(\epsilon_i) = 0$

-تباينه ثابت  $V(\epsilon_i) = \delta^2$

-لا يوجد ارتباط بين الأخطاء، أي ،  $COV(\epsilon_i, \epsilon_j) = 0 \quad \forall i \neq j$

-لا يوجد ارتباط بين المتغير  $x_i$  والخطأ  $\epsilon_i$  ، أي  $COV(x_i, \epsilon_j) = 0$

## ثالثاً: المعايير الإحصائية في نموذج الانحدار الخطي البسيط

تعتبر هذه المعايير من المعايير المهمة في دراسة قياس العلاقات الاقتصادية<sup>166</sup> :

أ- اختبار جودة التوفيق: هو مقياس للمقدرة التفسيرية للنموذج، حيث يعكس هذا الاختبار درجة الانحراف بين القيم المقدرة والقيم المشاهدة ويوضح أنه كلما زادت انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة لمتغير التابع، كلما قلت جودة التوفيق، وبالتالي انخفاض المقدرة التفسيرية للنموذج، أي زادت النسبة الغير مفسرة والعكس صحيح.

ونجد دائماً من عيوب معامل التحديد أنه يبالغ في حقيقة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ولقد استخدم لعلاج ذلك معامل التحديد المصحح، وهو مرجح فقط بدرجات الحرية للخطأ، ولذلك عادة ما يكون معامل التحديد المعدل أقل من أو يساوي معامل التحديد .

<sup>165</sup>-جمال الدين فروخي، (1992): نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص01.

<sup>166</sup>-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص40.

ب - اختبار المعنوية: بعد تقدير قيم المعالم من بيانات العينة لا بد من اختبار إلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها كأساس جيد للوصول لمعلومات المجتمع، وسوف يتم ذلك من خلال اختبار مدى ملاءمتها الاحصائية، باستخدام اختبارات المعنوية، ويوجد هناك 3 اختبارات يمكن استخدامها لهذا الغرض وهي:

• اختبار  $t$ ، T. Test

• اختبار  $Z$ ، Z. Test

• اختبار  $F$ ، F. Test

عندما نختبر المعالم المقدرة بصورة مستقلة باستخدام اختبار (T أو Z) ويتضح أنها معنوية، ففي الغالب عند اختبار معنويتها مجتمعة باستخدام اختبار F، سوف تكون معنوية احصائيا، وقد يثبت ذلك عند اختبار معنوية المعالم المقدرة بصفة مستقلة، من خلال اختبار (T و Z) أنّ كل واحدة منهما غير معنوية، ولكن عند اختبار معنوية الانحدار ككل من خلال اختبار F يثبت أنه معنوي إحصائيا، ويحدث ذلك غالبا عندما تكون المتغيرات التفسيرية مرتببا ارتباطا قويا فيما بينها، قد يحدث في بعض الحالات أن تكون كل معلمة مقدرة لها معنوية احصائية عند اختبارها بصفة مستقلة، ولكن يثبت في اختبار معادلة الانحدار ككل أنها ليست لها معنوية احصائية.

## **المبحث الثاني: تحليل كمي قياسي لعلاقة التوظيفات المالية لشركات التأمين بتمويل الاقتصاد الوطني**

إنّ التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية هو محاولة للتحقق من العلاقات الاقتصادية، والتأكد من منطقيتها في تمثيل الواقع، لذا فلا بد من تفعيل العلاقات المتحركة بين عناصر طرفي المعادلة من خلال بناء نموذج قياسي تتكون معادلاته من العناصر ذات العلاقة الديناميكية. وعليه تأتي أهمية هذا المبحث في

الوصول إلى بناء نموذج قياسي لمعرفة العلاقة بين التوظيفات المالية لشركات التأمين وتمويل الاستثمارات الوطنية للفترة الممتدة بين 2007 و 2013. وهذا بعد توضيح نموذج الدراسة في المطلب الأول، والقيام بالاختبارات الإحصائية للنموذج في المطلب الثاني، ثم اختبار المشاكل القياسية في المطلب الثالث.

## المطلب الأول: نموذج الدراسة

سنعمل على نمذجة السلسلة الممثلة للتوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية، والاستثمارات الوطنية.

### أولاً: صياغة النموذج

لا بد من صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام الطريقة المناسبة، ويتطلب ذلك تحديد متغيرات النموذج، المتغير التابع والمستقل.

حيث المتغير التابع يتمثل في: الاستثمارات الوطنية ويرمز له بالرمز:  $inves$

والمتغير المستقل يتمثل في: التوظيفات المالية، ويرمز له بالرمز:  $placefin$

وبعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل متغيرة،

يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج الذي يُعد أول وأهم مراحل بناء النموذج القياسي، وشكل الدالة هو:

$$INVN = f(PLAFI)$$

سوف نحاول تحليل العلاقة بين التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية والاستثمارات الوطنية من

خلال مجموعة من الاختبارات

ثانياً: نموذج الانحدار المقدر:  $inves = 1956122.07 + 20.16placefin$

Estimation Command:

```
=====
LS INVES C PLACEFIN
```

Estimation Equation:

```
=====
INVES = C(1) + C(2)*PLACEFIN
```

Substituted Coefficients:

```
=====
INVES = 1956122.07992 + 20.1603594353*PLACEFIN
```

يظهر من علاقة الانحدار أنّ العلاقة الخطية بين المتغيرين هي علاقة طردية. يُستدل من التقدير أعلاه أنّ  $b$  هي قيمة موجبة وتُقدر بـ  $(+ 20.16)$ . ويُستدل على أنّ التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2007-2013) تؤثر طرديًا على الاستثمار الوطني. وأنّ الزيادة بمعدل 1 وحدة في التوظيفات المالية يترتب عليه حدوث زيادة في تمويل الاستثمار الوطني تقدر بـ 20.16 وحدة، ومقدار هذه المعلمة  $b$  يتم حسابها عن طريق: جُداء الانحراف المعياري و  $T$  الإحصائية فنحصل على قيمة  $b$ ، حيث من نتائج الشكل الموالي لدينا:

### الشكل رقم ( 12 ) : نتائج نموذج الانحدار المقدر

Dependent Variable: INVES  
Method: Least Squares  
Date: 06/25/15 Time: 18:18  
Sample: 2007 2013  
Included observations: 7

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1956122.	258313.2	7.572677	0.0006
PLACEFIN	20.16036	2.163800	9.317106	0.0002
R-squared	0.945539	Mean dependent var		4157700.
Adjusted R-squared	0.934647	S.D. dependent var		1080051.
S.E. of regression	276107.6	Akaike info criterion		28.12993

Sum squared resid	3.81E+11	Schwarz criterion	28.11447
Log likelihood	-96.45474	Hannan-Quinn criter.	27.93891
F-statistic	86.80847	Durbin-Watson stat	2.334983
Prob(F-statistic)	0.000240		

المصدر: من إعداد الباحثة، بناءً على مخرجات 7 Eviews.

يتضح لنا من هذه النتائج أن الانحراف المعياري: Std Error = 2.163800

و T Statistic = 9.317106

وبالتالي تصبح قيمة  $b = 20.16036$

كذلك المعلمة الثانية التي هي الثابت  $a = 1956122$

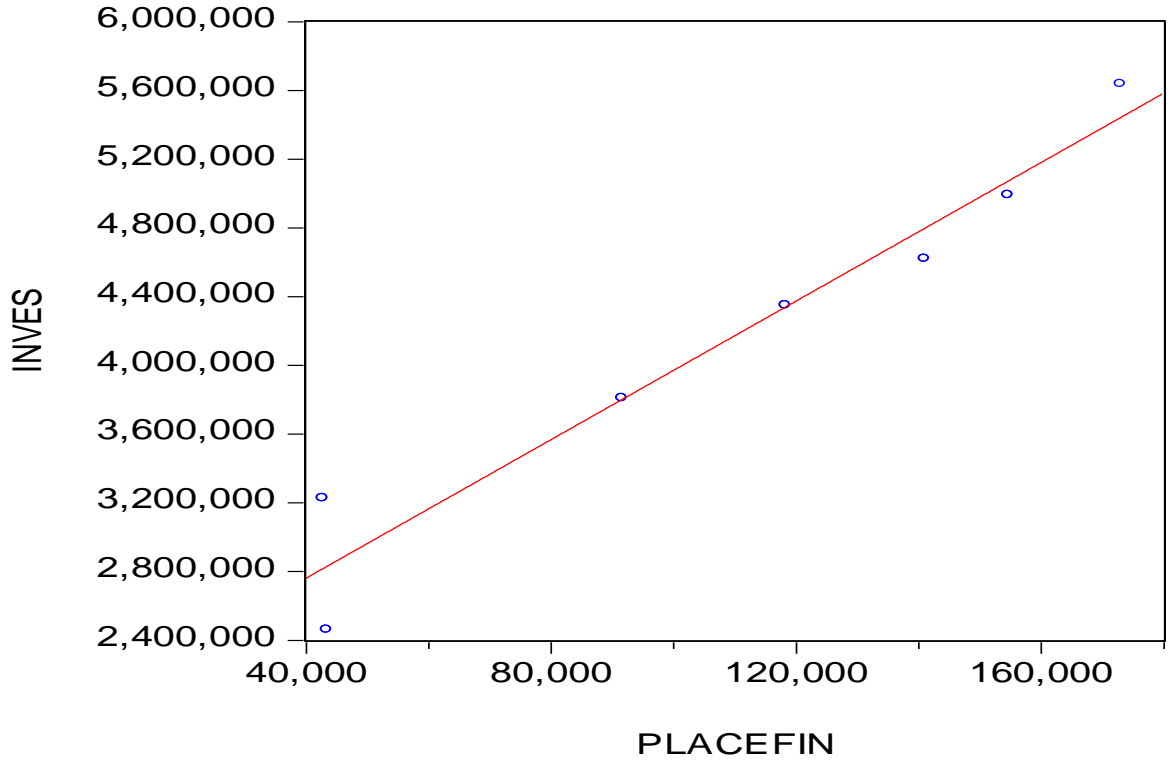
يستدل على أنه في حالة ما كانت التوظيفات المالية منعدمة فإن متوسط الاستثمار الوطني يُقدر بـ

19561.22 وحدة

ثالثاً: التمثيل البياني للعلاقة

يمكن رسم السلسلتين من خلال توضيح العلاقة بينهما (أي علاقة الانحدار)

الشكل رقم (13): التمثيل البياني لعلاقة الانحدار



المصدر: من إعداد الباحثة، بناءً على مخرجات Eviews 7.

ونجد البيان يبين العلاقة الطردية بين المتغيرين.

بعد رسم الشكل الانتشاري للنموذج (بالرغم من أهمية الشكل الانتشاري في رسم العلاقة بين المتغيرين والمراقبة والتنبؤ في حالة العلاقة البسيطة التي تحتوي على متغيرين فقط، إلا أنّ هذه الطريقة محددة بمتغيرين فقط، ومن ثم فإنّ العلاقة بين المتغير التابع وكل متغير مستقل على جدى إذا كانت خطية، فإنّه لا يوجد ما يضمن أن تكون العلاقة خطية أيضا عندما تؤخذ كل المتغيرات المستقلة في الاعتبار، ويرجع ذلك إلى الآثار المترتبة على ارتباط المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض على المتغير التابع.

**المطلب الثاني: الاختبارات الإحصائية للنموذج**

بعد بناء النموذج الرياضي الانحداري وجب إخضاعه إلى مجموعة من الاختبارات الإحصائية بغرض التأكد من جودته.

أولاً: اختبار صلاحية النموذج المقترح لتمثيل العلاقة بين Placefin كمتغير مستقل و Inves كمتغير

تابع

إنّ أهم مؤشر لقياس جودة النموذج هو R.Squared (الذي يُعرف بمعامل التحديث).

إذا كانت  $R^2 = 0$  يدل هذا على انعدام العلاقة بين المتغير التابع والمستقل .

وإذا كانت  $R^2 = 1$  النموذج ملائم، أي يؤخذ النموذج بعين الاعتبار.

وفي هذه الحالة نجده يُقدر بـ 0.945539، هذا المعامل يدل على مدى قوة العلاقة بين القيم الفعلية والقيم المقدرة.

ونجد أنّ القيمة أقرب من 1، بمعنى ذلك أنّ التوظيفات المالية لشركات التأمين تشرح وتُفسر بنسبة كبيرة نسبة التغيرات الكلية التي تُحدث في تمويل الاستثمار الوطني، أي أنّ placefin تُفسر بنسبة 94.55 % (قوة التفسير) من الاختلافات التي تحدث في الاستثمار الوطني، وأنّ النسبة المتبقية التي هي : 5.44% ترجع لأخطاء عشوائية.

ثانياً: اختبار صلاحية النموذج:

إنّ الغرض من هذا الاختبار هو التوصل لقرار حول صلاحية النموذج في تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمستقل تمثيلاً جيداً، حيث لا بد من صياغة فرضيتين هما :

-فرضية العدم: النموذج غير مناسب

-الفرضية البديلة: النموذج مناسب.

نستعمل في هذه الحالة إحصائية (فيشر) لاختبار معنوية المعالم المقدره جملة واحدة، وهذا نظرا لتعدد معالم النموذج المقدره، وبالتالي يختبر المدلولية الإحصائية للمعالم المقدره جملة واحدة.

حيث عندما نرجع لنتائج الانحدار، نجد أنّ إحصائية فيشر هي معنوية فُدرت بـ 0.000240 أقل من (1%، 5%، 10%) معناه أنّ F Statistic أكبر من F Tab ، معناه نرفض الفرض العدم، ونقبل الفرضية البديلة بأنّ النموذج مناسب.

### ثالثا: اختبار معنوية الأثر

نُجري هذا الاختبار لاختبار معنوية أثر زيادة التوظيفات المالية لشركات التأمين على تمويل الاستثمارات الوطنية، ونعمل على صياغة الفروض التالية :

فرضية العدم: التغير في التوظيفات المالية لشركات التأمين ليس لها أثر معنوي على تمويل الاستثمارات الوطنية.

الفرضية البديلة: التغير في التوظيفات المالية لشركات التأمين له أثر معنوي على تمويل الاستثمارات الوطنية.

إذا شاهدنا T-Student في الجدول نجدها تساوي = 0.0002 وهي أقل من (1%، 5%، 10%)، إذن هذه القيمة معنوية، معناه أنّ T.Statistic المقدره بـ 9.317106 أكبر من T الجدولية، ومنه نرفض الفرض العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يُشير لأهمية متغير التوظيفات المالية في تفسير متغيرات الاستثمارات الوطنية ومعنويته.

## المطلب الثالث: اختبار المشاكل القياسية

### أولاً: مشكلة الارتباط الذاتي

تتلخص أهم أسباب وجود الارتباط الذاتي بين القيم المشاهدة للمتغير العشوائي  $u_t$  فيما يلي:

- حذف بعض المتغيرات التفسيرية أو المستقلة من نموذج الانحدار: وهو ما يسمى بخطأ الحذف، وهذا ينعكس على قيم الخطأ العشوائي  $u_t$ .
- الخطأ في صيغة الشكل الرياضي للنموذج: يترتب عن صياغة العلاقة بشكل يختلف عن العلاقة الحقيقية بين المتغيرات التابعة والمستقلة، وجود ارتباط ذاتي بين القيم المشاهدة للمتغير العشوائي نتيجة للخطأ في عملية التقدير للنموذج.
- الخطأ في معالجة البيانات: سواء في عدم الدقة في البيانات ذاتها أو الخطأ في طريقة تجميعها، أو عند تبويبها وتصنيفها، أو عند تحليل هذه البيانات.
- أثر الفقاعة والآثار الممتدة لها: إنّ حدوث عوامل عشوائية طارئة قد ينتج عنها ترابط في قيم المتغير العشوائي  $u_t$  لعدد من الفترات، فالكوارث والطوارئ وغيرها قد يمتد أثرها لأكثر من فترة زمنية بما يؤثر على قيم المتغير التابع لعدة فترات، وبما يؤدي إلى وجود ما يطلق عليه بحالة الارتباط الذاتي الحقيقي.

لمعرفة إمكانية وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي لحدوث خطأ عشوائي، ويتم الكشف عنها من خلال:

### أ- اختبار Durbin Waston:

هذا الاختبار من أوسع الاختبارات استعمالاً جيداً للأداء لمختلف العينات، وخاصة العينات ذات الحجم الكبير، ويُفضل اختبار Durbin Waston عن الكثير من الاختبارات الأخرى، لأنه بسيط من

ناحية الفكرة والتطبيق، وكذلك مخصص للكشف عن الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، ولدينا جدول

Durbin Waston الذي يُعطي قيمًا دنيا  $d_L$  وقيمًا قصوى  $d_U$

الجدول رقم (28): جدول دارين واتسن

Critical Values for the Durbin Waston Statistic (d)										
Level of significance $\alpha=5\%$										
n	K=1		K=2		K=3		K=4		K=5	
	$d_L$	$d_U$	$d_L$	$d_U$	$d_L$	$d_U$	$d_L$	$d_U$	$d_L$	$d_U$
6	0.61	1.40								
7	0.70	1.36	0.47	1.90						
8	0.76	1.33	0.56	1.78	0.37	2.29				
9	0.82	1.32	0.63	1.70	0.46	2.13	0.30	2.59		
10	0.88	1.32	0.70	1.64	0.53	2.02	0.38	2.41	0.24	2.82
11	0.93	1.32	0.66	1.60	0.60	1.93	0.44	2.28	0.32	2.65
12	0.97	1.33	0.81	1.58	0.66	1.86	0.51	2.18	0.38	2.51

المصدر: حسان علي داود وخالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص 412.

يوجد فرضيتين في هذا الاختبار هما:

فرضية العدم: لا يوجد مشكلة بالارتباط الذاتي عند حدوث خطأ عشوائي.

الفرضية البديلة: يوجد مشكلة بالارتباط الذاتي عند حدوث خطأ عشوائي.

من خلال نتائج برنامج eviews وجدنا قيمة Durbin Waston = 2.334983، ولدينا عدد المتغيرات

المستقلة=1، وعدد المشاهدات أو السنوات =7، وإذا ما رجعنا لجدول Durbin Waston نحصل على

قيمتي الجدول  $d_L = 0.70$  وقيمة  $d_U = 1.36$ ، وإذا ما قارناها مع قيمة Durbin المحسوبة نجدها تتعدى

القيمة القصوى، 1.36 ، أما إذا حسبنا القيم القصوى (4-0.70) و (4-1.36) نجد أنها تتعدى 2.33. وبما أن

$2 < DW < 4 - d_u$  وبالتالي نقبل الفرض العدم وبالتالي لا يوجد مشكلة للارتباط الذاتي بأي نوع. ولتأكيد

هذا القرار نحسب معامل الارتباط الذاتي  $\hat{\rho} = 1 - \frac{DW}{2} = -0.1674915$  والارتباط ضعيف بين

الأخطاء العشوائية. ولعدم هذه النتيجة يمكن اللجوء لاختبار ثاني ويعتبر بديل لاختبار Waston Durbin نظراً لبعض سلبيات هذا النموذج، والتي منها أنه :

- يُعطي نتائج غير حاسمة عندما تقع نتيجة الاختبار في مناطق غير محسوبة في الجدول، وبالتالي لا يمكن اتخاذ قرار سواء بوجود ارتباط أو عدم وجود.

- يستخدم اختبار دارين واتسن في حالة العينات الصغيرة ( $n < 30$ ) وبحيث لا تقل عن 6 مفردات حتى يمكن إجراء الاختبار.

- كذلك لا يأخذ بعين الاعتبار إلا الارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى.

- كذلك فهو غير صالح عندما تضاف قيم المتغير التابع المبطأة كمتغير مستقل على يمين المعادلة.

وبالتالي فاختبار LM يعتبر بديل، وفيه حد الخط العشوائي يرتبط بحدوث الخطأ العشوائي في فترات سابقة وإلى غاية الفترة  $n$ .

**ب- اختبار LM:** نعمل دائماً على استخدام تقنية اختبار الفرضيات، حيث نجد

الفرض العدم: عدم وجود ارتباط ذاتي في سلسلة البواقي

الفرضية البديلة: وجود ارتباط ذاتي في سلسلة البواقي

نلاحظ من الجدول الموالي الخاص باختبار البواقي، أنّ القيمة الاحصائية أكبر من (1%،  
 5%،10%)=0.2651 ، يعني القيمة المحسوبة أقل من الجدولية، والتي لها توزيع مربع كاي-Chi-  
 square، وبالتالي نرفض وجود ارتباط ذاتي بحدوث خطأ عشوائي.

### الشكل رقم (14): نتائج اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.862774	Prob. F(1,4)	0.4055
Obs*R-squared	1.241970	Prob. Chi-Square(1)	0.2651

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 06/28/15 Time: 20:40

Sample: 2007 2013

Included observations: 7

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-25868.50	263409.0	-0.098207	0.9265
PLACEFIN	0.122132	2.198055	0.055563	0.9584
RESID(-1)	-0.448477	0.482827	-0.928856	0.4055
R-squared	0.177424	Mean dependent var		5.36E-10
Adjusted R-squared	-0.233864	S.D. dependent var		252050.6
S.E. of regression	279976.3	Akaike info criterion		28.22032
Sum squared resid	3.14E+11	Schwarz criterion		28.19714
Log likelihood	-95.77114	Hannan-Quinn criter.		27.93381
F-statistic	0.431387	Durbin-Watson stat		1.757671
Prob(F-statistic)	0.676631			

المصدر: من إعداد الباحثة، بناءً على مخرجات 7.Eviews.

### ثانياً: اختبار ثبات التباين المشروط

يعرف بـ H، وهناك عدة آثار ناتجة عن مشكلة عدم ثبات التباين أهمها:

• عند وجود مشكلة عدم ثبات التباين تظل تقديرات المعالم باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية غير متحيزة، ومتسقة، ولكنها تفقد خاصية الكفاءة، وذلك لأنّ تباين التقديرات في ظل مشكلة عدم ثبات التباين لا يكون أقل ما يمكن سواء في العينات الصغيرة أو الكبيرة، وهذا يعني أنّها أقل مصداقية من تنبؤات أخرى تبنى على طرق تخلو من مشكلة عدم ثبات التباين مثل طريقة المربعات الصغرى المعممة.

- لا يمكن تطبيق صيغة تباين المعلمات من أجل الوصول إلى اختبارات المعنوية أو تكوين فترات الثقة، والسبب في ذلك يرجع إلى أنّ الحصول على تباينات التقديرات تمّ في ظل افتراض تجانس تباين أخطاء جميع المشاهدات.
- مشكلة عدم ثبات التباين تؤثر على دقة التقديرات المتحصل عليها، وينعكس ذلك في أنّ القيم المتنبأ بها للدالة تصبح غير دقيقة (أي عدم كفاءة التنبؤات).

ونحكم على النتائج في هذا الاختبار سواء بإمكانية قبول فرضية العدم الفائلة بثبات تباين حد الخط العشوائي في النموذج المقدر، أو قبول الفرض البديل لاثبات الثبات.

من الشكل الموالي نلاحظ العلاقة بين مربع البواقي كمتغير تابع  $RESID^2$ ، ومربع البواقي المبطأة لفترة واحدة كمتغير مستقل  $(1-RESID^2)$ ، ونلاحظ من خلال النتائج أنّ الإحصائية في هذه الحالة =0.3475 وهي أكبر من (1، 5%، 10%) معناه أنّ القيمة المحسوبة =0.882383 هي أصغر من الجدولية. والنتيجة تُقرر قبول الفرض العدم، أي ثبات التباين ورفض الفرض البديل عدم ثبات التباين. وهذا يزيد من صحة الفرض الثاني بطريقة المربعات الصغرى الذي ينص على ثبات التباين.

**الشكل رقم (15): نتائج اختبار آرش**

F-statistic	0.689682	Prob. F(1,4)	0.4530
Obs*R-squared	0.882383	Prob. Chi-Square(1)	0.3475

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 06/28/15 Time: 20:41

Sample (adjusted): 2008 2013

Included observations: 6 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.21E+10	3.55E+10	0.621478	0.5680
RESID^2(-1)	0.329821	0.397149	0.830471	0.4530
R-squared	0.147064	Mean dependent var		4.09E+10
Adjusted R-squared	-0.066170	S.D. dependent var		6.48E+10
S.E. of regression	6.69E+10	Akaike info criterion		52.95198
Sum squared resid	1.79E+22	Schwarz criterion		52.88257
Log likelihood	-156.8559	Hannan-Quinn criter.		52.67411
F-statistic	0.689682	Durbin-Watson stat		2.193408
Prob(F-statistic)	0.452965			

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات 7 Eviews.

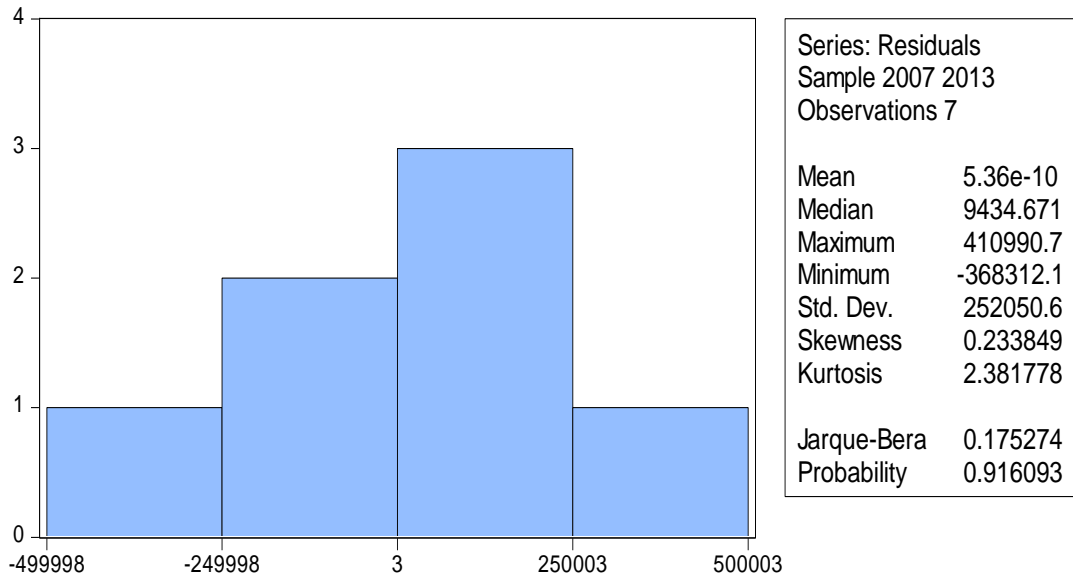
### ثالثاً: اختبار التوزيع الطبيعي

يتم التحقق في هذا الاختبار إذا كان هناك توزيع طبيعي لبواقي معادلة الانحدار باستخدام احصائية Jarque-Bera (1987) التي تستخدم في اختبار المشاهدات والبواقي للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبواقي في معادلة الانحدار. وكذلك يمكن رفض أو قبول فرضية العدم القائلة بأن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً انطلاقاً من احصائية هذا الاختبار، فنرفض الفرض العدم إذا كانت احصائية Jarque-Bera أكبر من القيمة الجدولية لتوزيع Chi-Square (R)، فلو نقوم بإجراء اختبار

Normalité Test، فتظهر لنا نتيجة الاختبار المدرج الموضح في الشكل (16)، والذي يستخدم لتوضيح

هل البيانات موزعة توزيعا طبيعيا أم لا (أي يختبر هل البواقي تتبع توزيعا طبيعيا أم لا)

الشكل رقم (16): معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي دالة الانحدار



المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات Eviews 7.

يلخص الشكل جميع المقاييس الإحصائية، مثل الوسط الحسابي للبواقي الذي يساوي الصفر دائما في معادلة الانحدار التي تحتوي الحد الثابت (المقطع)، ونشاهد أنّ القيمة الاحتمالية p value كبيرة، ويكون هذا الاختبار ذو دلالة على الطبيعة وهي تساوي 0.916093 أكبر من مستوى المعنوية 0.05. كما أنّ كل من المقياسين Skewness للالتواء الذي يساوي 0.233849، ومعامل التفرطح Kurtosis الذي يساوي 2.381778 يقيسان التوزيع الطبيعي.

وما نلاحظه أنّ هذه البواقي موزعة توزيعا طبيعيا نوعا ما، وللتأكد نلاحظ نتيجة Jarque-Bera على يمين المدرج التكراري والتي تساوي 0.17527، وهي أكبر من (1%، 5%، 10%) وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأنّ بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا.

## **المبحث الثالث: تحليل كمي قياسي لتأثير التغير في رقم أعمال شركات التأمين على الناتج المحلي الإجمالي**

باعتبار النمذجة القياسية هي أداة من أدوات التحليل الاقتصادي والإحصائي، للتعرف على حقيقة المتغيرات الاقتصادية والوقوف على تأثير كل منها على الأخرى. ولهذا سنعمل في هذا المبحث على تبسيط رياضي لحالة واقعية ممثلة في رقم أعمال شركات التأمين الجزائرية من سنة 2007 إلى غاية 2013، وكذلك الناتج الداخلي الخام في نفس الفترة، وذلك لإبراز تأثير المتغير المستقل على التابع، وهذا من خلال صياغة النموذج في المطلب الأول، ودراسة العلاقة بين المتغيرين في المطلب الثاني، إضافة لى الاختبارات المطبقة في الدراسة في المطلب الثالث.

### **المطلب الأول: صياغة النموذج**

أولا: تحديد متغيرات النموذج والمعطيات المستخدمة

بما أننا سنوضح في هذا المبحث تأثير التغيير في رقم أعمال شركات التأمين والنتاج المحلي الإجمالي، فإننا سنحتاج إلى قيمة رقم أعمال شركات التأمين، والنتاج المحلي الإجمالي الذي يقابله خلال سنوات الدراسة، وهو ما يوضحه لنا الجدول الموالي.

#### الجدول رقم (29): السلسلة الزمنية المعتمدة

الوحدة: (مليون دج)

السنوات	رقم الأعمال CAF	النتاج المحلي الإجمالي PIB
2007	53861	8554266.0
2008	68009	9968908.8
2009	77678	8770806.4
2010	81082	10404470.8
2011	87329	12139977.0
2012	100182	13460993.5
2013	114885	14044756.8

المصدر: اعتمادا على الجدول رقم 09 من الفصل الثالث

الرموز المستعملة:

المتغير المستقل رقم أعمال شركات التأمين: CAF

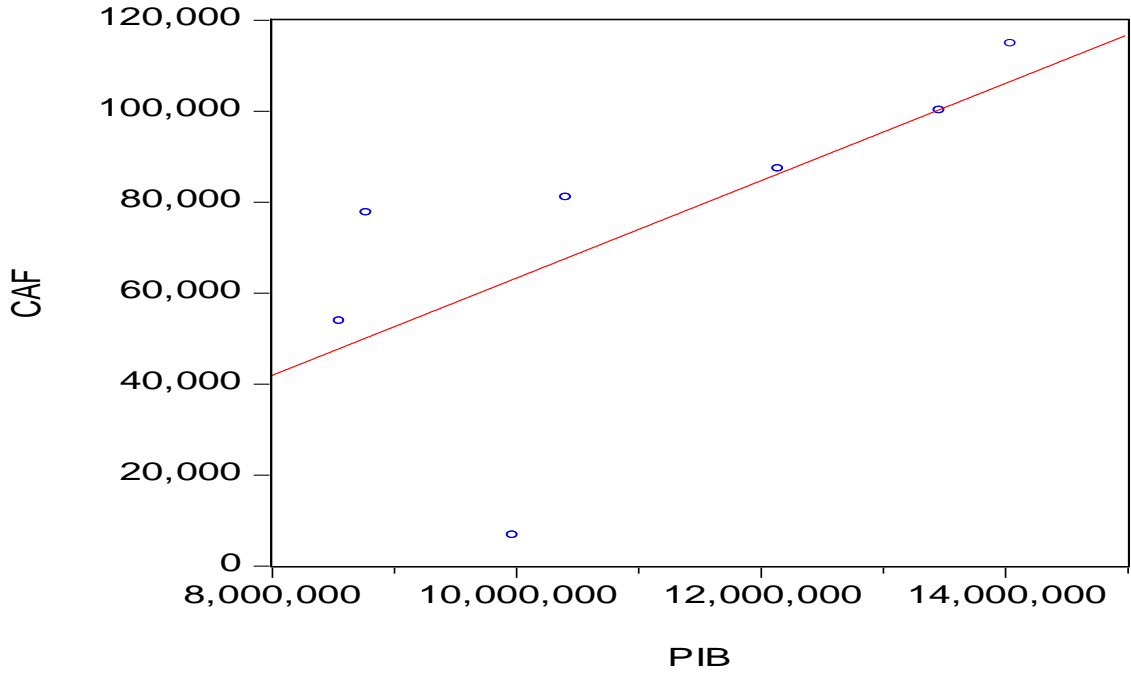
المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي: PIB

ثانيا: بناء النموذج

نموذج الانحدار المقدر المقترح:  $PIB = 7974261.26 + 41.24 CAF$

قبل البدء بأي تحليل نقوم بالعرض البياني للمعطيات المدروسة:

الشكل رقم (17): التمثيل البياني لدالة الانحدار



المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات 7.Eviews.

بعد العرض البياني يتضح لنا ظهور مجموعة نقاط الاحداثيات المبينة بشكل متقارب لبعضها البعض، مما يدل على وجود علاقة بين المتغيرين.

المطلب الثاني: دراسة العلاقة بين المتغيرين.

أولاً: دراسة الارتباط

الشكل رقم (18): نتائج النموذج المقدر

Dependent Variable: PIB  
Method: Least Squares  
Date: 06/25/15 Time: 15:04  
Sample: 2007 2013  
Included observations: 7

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7974261.	1690106.	4.718203	0.0053
CAF	41.24814	20.75510	1.987373	0.1036
R-squared	0.441319	Mean dependent var		11049168
Adjusted R-squared	0.329583	S.D. dependent var		2197665.
S.E. of regression	1799426.	Akaike info criterion		31.87879
Sum squared resid	1.62E+13	Schwarz criterion		31.86334
Log likelihood	-109.5758	Hannan-Quinn criter.		31.68778

F-statistic	3.949653	Durbin-Watson stat	2.055883
Prob(F-statistic)	0.103597		

المصدر: من إعداد الباحثة، بناءً على مخرجات Eviews 7.

1- اختبار معامل الارتباط ( $r$ ) بين المتغيرين: إنّ الهدف من حساب معامل الارتباط

الخطي ( $r$ ) هو معرفة درجة الارتباط بين المتغيرات ( $x$ ) و ( $y$ ) وهو محصور بين  $[-1, +1]$

حيث:

- إذا كان  $r=1$  : هناك ارتباط كلي (تام) موجب بين ( $x$ ) و ( $y$ ).

- إذا كان  $r=-1$  : هناك ارتباط كلي (تام) سالب بين ( $x$ ) و ( $y$ ).

- إذا كان  $r=0$  : لا يوجد ارتباط بين ( $x$ ) و ( $y$ ).

$$r = \frac{\sum(x_i - \bar{x}).(y_i - \bar{y})}{\sqrt{\sum(x_i - \bar{x})^2 \cdot \sum(y_i - \bar{y})^2}} : \text{من خلال الصيغة المعروفة}$$

ولدينا  $r = \sqrt{R^2}$  من الجدول لدينا قيمة  $R^2 = 0.441319$  وبالتالي  $r = \sqrt{0.441319} = 0.6643184$

مما يدل على أنّ العلاقة بين رقم أعمال شركات التأمين والنتائج المحلي الإجمالي تكاد تكون خطية

عموماً. كما يترجم ذلك علاقة طردية (في نفس الاتجاه) أي أنّ زيادة رقم أعمال شركات التأمين يؤدي

لزيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما يبرر اعتماد رقم أعمال شركات التأمين كمتغير مفسر (مستقل)

لتفسير الناتج المحلي الإجمالي (كتابع)، وقد يكون هذا محض الصدفة مما يجزنا للقيام باختبار المعنوية

الإحصائية لمعامل الارتباط.

2- اختبار معنوية معامل الارتباط ( $r$ ): إنّ أهم الاختبارات المستخدمة هي اختبار ستودنت ( $t$ )

عندما تكون  $n$  أقل من 30. وتحسب كما يلي:

$$t = \frac{r\sqrt{n-2}}{\sqrt{1-r^2}} \text{ وبالتالي لدينا } t = \frac{0.6643184\sqrt{7-2}}{\sqrt{1-0.4413189}} \text{ إذن تصبح قيمة } t = 2.658871$$

وبالرجوع لجدول توزيع  $t$  وعند مستوى معنوية 5% (نختار 5% على أساس أنه شائع في مثل هذه الاختبارات) فإن قيمة  $t$  الجدولية نجدها تساوي 1.8946، وبما أن  $t_{tab} < t_{cal}$  فإن معامل الارتباط له معنوية احصائية، ولم يكن نتيجة الصدفة، وأنه يمثل قوة العلاقة بشكل صحيح .

بما أن معامل الارتباط يُظهر وجود علاقة بين المتغيرين، فإنه يمكن تحديد شكل أو صيغة لهذه العلاقة، يمكن وضع صيغة خطية معروفة كنموذج عام:  $y_i = a + bx_i + \mu_i$  ، وكنموذج للتقدير

$$\hat{y}_i = \hat{a} + \hat{b}x_i + e_i$$

ثانيا: حساب المعلمات  $\hat{a}$  و  $\hat{b}$ :

1- حساب المعلمة  $\hat{b}$ : وذلك وفقا للصيغة التي تقترحها طريقة المربعات الصغرى:

$$\hat{b} = \frac{\sum x_i y_i - n\bar{x}\bar{y}}{\sum x_i^2 - n\bar{x}^2} = \frac{\sum (x_i - \bar{x}).(y_i - \bar{y})}{\sum x_i^2 - n\bar{x}^2}$$

من الجدول نجد ميل الانحدار =  $\hat{b} = 41.24814$

2- حساب المعلمة  $\hat{a}$ : وذلك وفقا للصيغة  $\hat{a} = \bar{y} - \hat{b}\bar{x}$

والمقدر الثابت في الجدول  $\hat{a} = 7974261.26$ ، يمثل الحد الأدنى من PIB، أي قيمة PIB لما

يكون رقم أعمال شركات التأمين يساوي صفر (أي إذا لم يتحقق رقم الأعمال).

وبذلك تكون صيغة النموذج كما يلي:

Estimation Command:

=====

LS PIB C CAF

Estimation Equation:

=====

$$PIB = C(1) + C(2)*CAF$$

Substituted Coefficients:

=====

$$PIB = 7974261.26512 + 41.2481372031*CAF$$

$$PIB = 7974261.26 + 41.24 CAF$$

بحيث يمكن الاعتماد على رقم أعمال شركات التأمين للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي للفترات القادمة كنموذج الانحدار البسيط، وذلك بعد التأكد من معنوية المعلمات وصلاحيتها كمعلمات للتنبؤ في المجتمع.

المطلب الثالث: الاختبارات المطبقة في الدراسة

أولاً: الاختبارات الإحصائية

1- اختبار الخطأ المعياري للتقدير بالنسبة للمعلمتين:

$$s_{\hat{a}} = \sqrt{\frac{\sum e_i^2 \cdot \sum x_i^2}{(n-k) \cdot n \sum x_i^2}} = 1690106 \quad \bullet \text{ بالنسبة للمعلمة } \hat{a}$$

$$= 1690106 < \frac{\hat{a}}{2} = \frac{7974261.26}{2} = 3987130.63 \quad s_{\hat{a}} \text{ لدينا}$$

بما أنّ نصف قيمة المعلمة  $\hat{a}$  أكبر من الخطأ المعياري للتقدير لها، فإنّ هذا يدل على صغر الخطأ المعياري لها، كما يدل على معنويتها الإحصائية.

$$s_{\hat{b}} = \sqrt{\frac{\sum e_i^2 \cdot 1}{(n-k) \sum x_i^2}} = 20.75510 \quad \bullet \text{ بالنسبة للمعلمة } \hat{b}$$

$$s_{\hat{b}} = 20.75510 \left( \frac{\hat{b}}{2} = \frac{41.24814}{2} = 20.62407 \right) \text{ لدينا:}$$

بما أنّ نصف قيمة المعلمة  $\hat{b}$  أكبر من الخطأ المعياري للتقدير لها، فإنّ هذا يدل على صغر الخطأ المعياري لها، كما يدل على معنويتها الإحصائية، ويمكن قبولها كمعلمة للتقدير في المجتمع.

**2- اختبارات معنوية المعالم المقدرة:** في هذه المرحلة من الدراسة القياسية على النموذج القياسي المقدر، سيتم اختبار معنوية المعالم المقدرة، بعبارة أخرى اختبار هل المعالم المقدرة لها معنوية احصائية، ويتطلب منا هذا عدة اختبارات احصائية أهمها:

**اختبار احصائية Student:** يستعمل هذا الاختبار لتحديد معنوية المعالم المقدرة للنموذج القياسي واحدة تلو الأخرى، إنطلاقاً من التوزيع الإحصائي لستودنت، كما نعلم أنّ كل اختبار مبني على فرضيات، وبالتالي فاختبار ستودنت مبني على فرضيتين أساسيتين هما: فرضية العدم  $H_0$  والفرضية البديلة  $H_1$ .

قد يكون النموذج المختار من طرفنا صحيح، فتثبت صحته من خلال اختباره، يتم ذلك بواسطة فرض معلمة من معالم النموذج تساوي الصفر، عندئذ يسمى هذا الفرض بفرضية العدم  $H_0$  ما دامت العلاقة بين المتغير التابع  $y$  والمتغير المستقل  $x$  خطية، فإنّ انعدام العلاقة على خط الانحدار يعني أنّ خط الانحدار هو خط أفقي  $H_0: \alpha = 0$ ، وبما أنّ  $H_0$  هي افتراض خاضع للاختبار فإنّه يمكن أن يكون صحيح أو خاطئ، وبالتالي لا بد من وضع بديل للفرضية السابقة الذكر، وهو ما يسمى بالفرض البديل  $H_1$  بحيث  $H_1: \alpha \neq 0$ .

• اختبار (t) بالنسبة للمعلمة  $\hat{a}$ : نضع الفرضيات كما يلي:

فرضية العدم:  $\hat{a}$  لا تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا :  $H_0 : a = 0$

الفرضية البديلة:  $\hat{a}$  يمكن أن تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا :  $H_1 : a \neq 0$

$$t_{cal} = \frac{\hat{a}}{s_{\hat{a}}} = \frac{7974261.26}{1690106} = 4.718203 \text{ : نحسب قيمة } t \text{ المحسوبة كما يلي:}$$

بالرجوع إلى جدول توزيع (t) عند مستوى معنوية 5% نجد قيمة  $t_{tab} = 1.8946$ ، يعني هنا أنّ قيمة

(t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية، أي  $t_{cal} < t_{tab}$  وعلى هذا الأساس نرفض فرضية العدم ونقبل

الفرضية البديلة، وبهذا يكون تقدير  $\hat{a}$  ذو معنوية يدل على إمكانية الوثوق بالمعلمة  $\hat{a}$  كمعلمة.

• اختبار (t) بالنسبة للمعلمة  $\hat{b}$  : نضع الفرضيات كما يلي:

فرضية العدم:  $\hat{b}$  لا تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا :  $H_0 : b = 0$

الفرضية البديلة:  $\hat{b}$  يمكن أن تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا :  $H_1 : b \neq 0$

$$t_{cal} = \frac{\hat{b}}{s_{\hat{b}}} = \frac{41.24814}{20.75510} = 1.987373 \text{ : نحسب قيمة } t \text{ كما يلي:}$$

كما أنّ قيمة  $t_{tab}$  الجدولية تبقى كما هي  $= 1.8946$  لأنّ لها نفس معالم  $\hat{a}$

وبما أنّ  $t_{tab}$  هي 1.8946 عند مستوى معنوية 5% هي أقل من  $t_{cal}$  التي تساوي 1.987373 وعلى

هذا الأساس نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة، وبهذا يكون تقدير  $\hat{b}$  ذو معنوية إحصائية، ويدل

على إمكانية الوثوق بالمعلمة  $\hat{b}$  كمعلمة للتقدير في المجتمع.

وبما أنّ الاختبارات السابقة حول الانحراف المعياري و **Student t** تظهر المعنوية الإحصائية لمعلمتي

النموذج، أي النموذج مقبول كحكم مبدئي فقط، والاختبارات الموالية ستدعم هذا الحكم أو ترفضه.

### 3- اختبارات جودة التوفيق

أ- اختبارات جودة التوفيق بواسطة معامل التحديد ( $R^2$ ):

معامل التحديد ( $R^2$ ) هو عبارة عن نسبة مئوية من التغير الكلي في المتغير التابع  $y$ ، التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغير المستقل المدرج في الدالة محل القياس، ويساهم هذا المعامل في قياس قوة تفسير للنموذج (المقدرة التفسيرية)، ويستخدم في اختبار جودة التوفيق، وكلما اقتربت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) من الواحد الصحيح كلما زادت جودة توفيق خط الانحدار، والعكس صحيح. ومعامل التحديد لا ينطوي على علاقة سببية إلا إذا كان معامل الانحدار المقدر له معنوية إحصائية. ويتم حسابه من خلال الصيغة:

$$R^2 = 1 - \frac{SSE}{SST} \quad \text{أو} \quad R^2 = 1 - \frac{SSR}{SST} \quad \text{مع العلم أن } 0 \leq R^2 \leq 1$$

حيث أن:

SSE: الانحرافات الغير موضحة، التي تقيس التأثير المقدر لـ  $e$  على تغير المتغير التابع، ويمثل مجموع مربع الأخطاء  $\sum e_i^2$  Sum Squared.

SSR: الانحرافات الموضحة، التي تقيس التأثير المقدر لـ  $x$  على تغير  $y$ ، ويمثل مجموع مربع انحرافات القيم المقدرة.

SST: التغير الإجمالي.

$$R^2 = 1 - \frac{\sum_{i=1}^n (y_i - \hat{y})^2}{\sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^2} = 1 - \frac{\sum_{i=1}^n \hat{e}_i^2}{\sum_{i=1}^n y_i^2} = 0.441319$$

ب- اختبار جودة التوفيق بواسطة  $F$  (توزيع فيشر):

يمكننا إيجاد قيمة F المحسوبة بعدة طرق منها:

- مربع t المحسوبة لمعامل انحدار y على x (أي b).
- مربع t المحسوبة لمعامل الارتباط (أي r) :
- من جدول تحليل التباين ANOVA.
- من خلال تحليل تباين معامل التحديد  $R^2$ .

إذا أردنا أخذ هذه الطرق للحساب بها وأخرى لتحقق بها، فمثلا نحسب قيمة F بالطريقة الأخيرة أي حسب معامل التحديد، لدينا الصيغة التالية:

يمكن تكوين جدول تحليل التباين من خلال معامل التحديد  $R^2$  لاختبار إضافة مجموعة من المتغيرات تفسيرية حيث :

### الجدول رقم (30): تحليل التباين

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	إحصائية F
الانحدار	SSR	$K-1=2-1=1$	$\frac{R^2 \sum (y_i - \bar{y})^2}{k-1}$	$\frac{R^2}{1-R^2} \times \frac{n-k}{k-1}$
البواقي	SSE	$n-k=7-2=5$	$\frac{(1-R^2) \sum (y_i - \bar{y})^2}{n-k}$	
المجموع	SST	$n-1=7-1=6$		

المصدر: حسام علي داود وخالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

$$F_{\text{cal}} = \frac{0.441319}{1-0.441319} \times \frac{7-2}{2-1} = 3.94 \text{ بالتعويض لحساب}$$

للتحقق حسب الطريق الأولى من طرق حساب F، وجدنا t للمعامل  $\hat{b} = 1.987373$  وبالتالي

$$t^2 = (1.987373)^2 = 3.9496 = F$$

نحسب قيمة  $F_{tab}$  عند درجات حرية (1، 5) وعند درجة معنوية 5% بمعنى  $F_{tab}^{0.05}(1,5)$  حسب

$$6.61 = F_{tab}^{0.05}(1,5)$$
 جدول توزيع فيشر نجد أنّ

بما أنّ قيمة  $F_{cal} = 3.94$  أقل من  $F_{tab} = 6.61$ ، أي لا يوجد اختلاف معنوي بين التباينين المفسرين

، يعني إضافة متغيرين مثلا  $X_2$ ،  $X_3$  لا يحسن من معنوية القدرة التفسيرية للنموذج عند مستوى معنوية

$$0.05 = \alpha$$

ثانيا: اختبار النموذج من الناحية القياسية :

بعد أن تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية، سنقوم باختباره من الناحية

القياسية لمعرفة مدى انسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

1- اختبار آرش ARCH: وفق هذا الاختبار يجري انحدار ذاتي لمربعات البواقي من الدرجة

الأولى، حيث كانت نتائج التقدير وفق هذا الاختبار من الشكل:

الشكل رقم (19): نتائج اختبار آرش

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.023587	Prob. F(1,4)	0.8854
Obs*R-squared	0.035173	Prob. Chi-Square(1)	0.8512

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 06/28/15 Time: 19:31

Sample (adjusted): 2008 2013

Included observations: 6 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.06E+12	1.50E+12	1.378648	0.2401
RESID^2(-1)	0.076904	0.500743	0.153580	0.8854
R-squared	0.005862	Mean dependent var		2.25E+12
Adjusted R-squared	-0.242672	S.D. dependent var		1.96E+12
S.E. of regression	2.18E+12	Akaike info criterion		59.92288
Sum squared resid	1.91E+25	Schwarz criterion		59.85347
Log likelihood	-177.7686	Hannan-Quinn criter.		59.64501
F-statistic	0.023587	Durbin-Watson stat		1.960076
Prob(F-statistic)	0.885377			

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات 7 Eviews.

إذا اعتبرنا أنّ اختبار آرش يعتمد بالدرجة الأولى على إحصائية مضاعف لاگرانج، حيث هذه الأخيرة تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{حيث لدينا } n=7 \text{ و } R^2 = 0.441319 \text{ و } k=2 \text{، ومنه } LM = 0.441319 \times 7 = 3.089$$

ولدينا إحصائية  $\chi^2$  الجدولية بدرجة حرية  $k=1$  ومستوى معنوية  $\alpha=5\%$  تساوي 3.841 وهي أكبر من 3.089 ومنه نقبل فرض العدم أي ثبات تباين لحد الخطأ.

2- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: يفترض اختبار دارين واتسن Durbin Watson وجود

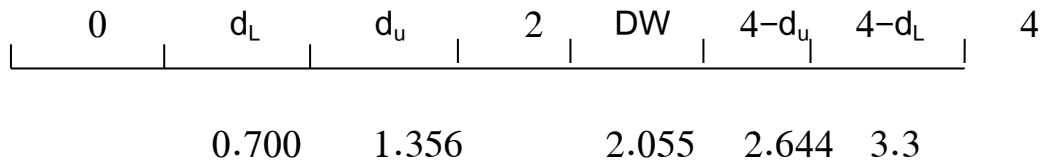
فرضيتين هما:

فرضية العدم: وتنص على انعدام الارتباط الذاتي  $H_0 : \rho = 0$

الفرضية البديلة: تنص على وجود الارتباط الذاتي  $H_1 : \rho \neq 0$

حيث من خلال هذا الاختبار نقارن بين قيمة DW المحسوبة والتي تساوي 2.055883، وقيمة DW المستخرجة، بالأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات  $n=7$  وعدد المتغيرات المستقلة  $k=1$  نجد قيم كل من  $d_L$  و  $d_U$  على التوالي 1.356 و 0.700

شكل رقم (20): مناطق القبول والرفض لدارين واتسن



بالاعتماد على هذا الشكل، يمكن استخراج قيمة DW كالاتي:

-إذا كانت  $d_L < DW < 4-d_U$  أو  $DW > 4-d_U$  يرفض  $H_0$

-إذا كانت  $d_U < DW < 4-d_U$  يقبل  $H_0$

- إذا كانت  $d_L > DW > d_U$  أو  $4-d_U > DW > d_L$  تكون نتيجة الاختبار غير محددة، ومن ثم يجب

إضافة بيانات أكثر.

يلاحظ من خلال هذا الشكل أنّ قيمة DW المحسوبة تقع ضمن منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين

الأخطاء، وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

## خلاصة الفصل:

إنّ هذه الدراسة التطبيقية كانت خاتمة الفصول التي تطرقنا إليها في السابق، بحيث بعدما قمنا بحصر أهم المتغيرات، وقمنا بتقدير نموذج من خلال الانحدار الخطي البسيط حسب معطيات الدراسة، فكانت النتائج مقبولة احصائيا واقتصاديا وكميا.

حيث من خلال هذه الدراسة نستطيع الحكم على الاقتصاد الجزائري، بحيث أظهرت النتائج أنّ التوظيفات المالية لشركات التأمين تساهم في تمويل استثمارات الاقتصاد الوطني. كما أوضحت لنا النتائج أنّ زيادة رقم أعمال شركات التأمين تسهم في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي. وهذا ما استخلصناه من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة خلال فترة (2007-2013).

يمكن القول في نهاية المطاف أنّ البحث تُوج بأربعة فصول، تمخضت عنها العديد من النتائج النظرية والميدانية التي جاءت وفق سياق معرفي ومنهجي لغرض اختبار الفرضيات التي تمّ صياغتها لمعالجة إشكالية الدراسة، وسنسوقها ملخصة كما يلي:

الفصل الأول: لقد تمّ التناول فيه التأسيس النظري والقانوني لنشاط شركات التأمين الجزائرية، وبعد توضيحنا للإطار النظري والسرد التاريخي لنشاط شركات التأمين، وإبراز نشاطها ودورها في الوطن العربي وفي الجزائر، لاحظنا ما يعانيه القطاع من مشاكل وتحديات في معظم الدول العربية وفي الجزائر، كما لاحظنا مدى سعي الجزائر للنهوض بهذا القطاع من خلال إحداث إصلاحات تشريعية واقتصادية لمعالجة المشاكل التي يتخبط فيها، وهذا لتوفير المناخ الملائم لسير شركات التأمين، باعتبارها محرك للتنمية من خلال ما توفره من تغطية لمخاطر القطاعات الأخرى، كما عملنا على التعريف بأهم الشركات الناشطة في سوق التأمين الجزائري.

الفصل الثاني: لقد تمّ التطرق في هذا الفصل للدور التمويلي لشركات التأمين، حيث تمّ التعرف على النظام المالي والمؤسسات المالية التي تعتبر محرك لعجلة التنمية من خلال دورها في الوساطة المالية، بتحويل المدخرات والأموال من وحدات الادخار إلى وحدات الاستخدام. إضافة إلى أنّه تمّ التعرض للنشاط المالي لشركات التأمين من خلال تناول أهم النقاط الموجودة فيه، بإبراز دور شركات التأمين كمؤسسات مالية التي تختلف عن المؤسسات الأخرى وتعمل على تجميع الأقساط واستثمارها في قطاعات مختلفة وفقا لسياسة استثمارية معينة، هذه الأخيرة تهدف للحفاظ على أموال الزبائن وحملة الوثائق، وتلزم كذلك شركات التأمين على اختيار استثماراتها في قطاعات تكون مضمونة أو قليلة المخاطرة.

الفصل الثالث: الذي تمحور حول واقع النشاط المالي لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2007-

2013)، فُمنّا فيه بعرض وتحليل النشاط المالي في سوق التأمين الجزائري خلال هذه الفترة، من حيث

رقم الأعمال والإنتاج المالي، إضافة إلى المردودية المالية وكثافة التأمين ومعدل الاختراق التأميني.

الفصل الرابع: بعدما فُمنّا بتقدير نموذج من خلال الانحدار الخطي البسيط حسب معطيات الدراسة،

فكانت النتائج مقبولة احصائيا واقتصاديا وكميا. وهذا بعد التحليل الكمي القياسي لعلاقة التوظيفات المالية

لشركات التأمين بتمويل الاقتصاد الوطني. وكذلك التحليل الكمي القياسي لتأثير التغيير في رقم أعمال

شركات التأمين على الناتج المحلي الإجمالي. تمّ الخروج فيه بالنتائج القياسية التي تمّ التوصل إليها

اعتمادا على مخرجات تحليل Eviews .

## النتائج:

-النتائج النظرية:

- توصلت نتائج الدراسة إلى أنه لا وجود لنسيج اقتصادي متناسق يُمكن سوق التأمين الجزائري من الانتعاش، وهو ما يُقلل من مساهمة شركات التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني.
- نتائج التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال سنوات الدراسة أسفرت على وجود سيطرة لشركات التأمين العمومية والتي تعمل على تأمين الأضرار، وتواجد محتشم لشركات التأمين على الأشخاص.
- أوضحت النتائج أنّ شركات التأمين الجزائرية ملتزمة بما ينص عليه القانون. وهذا ما شكّل لها تقييد في حرية اختيارها لمجالات الاستثمار المنتجة وفقاً لإستراتيجيتها المستهدفة.
- لم يضع التشريع الجزائري ضوابط للتوظيفات المالية التي تكون مصادر تمويلها حرة من غير أموال حملة الوثائق.

• توصلت النتائج إلى وجود تباين في التوظيفات المالية لشركات التأمين. حيث أكثر القنوات الاستثمارية مقصدا هي قيم الدولة، نظرا لتحديد نسبتها من طرف المُشرع، وكذلك ضمانها لعوائد مقدرة بـ 7%، إضافة إلى حفاظها على أموال حملة الوثائق لكونها مكفولة بالكامل من طرف الدولة، كما أنّ نسبة عمولات السمسرة المطبقة عليها غالبا متدنية لتشجيع عملية التسويق لها وسد حاجات هذه المدخرات المالية.

• كذلك أشرت نتائج الدراسة إلى رغبة بعض شركات التأمين توظيف اموالها في العقارات والمباني لأغراض الاستغلال الإداري أو التجاري أو السكني.

• في حين آخر نجد أقل نسبة من التوظيفات في الأصول المالية (أسهم بغرض المتاجرة أو التداول،سندات، ودائع... إلخ) وهي لا تتمتع بدرجة من الضمان الحقيقي، وإنما بضمان اسمي، ابتعادا عن مشاكل الاستثمار في الأصول العينية، وهي تتمتع بعائد جاري أكثر من نظيرتها العقارية.

• كما لاحظنا أنّ هناك اتجاه لبعض الشركات إلى التركيز على الودائع بالبنوك، إمّا بغرض جلب عمليات تأمينية أو لغرض تحقيق معدل عائد مرتفع لدى بعض البنوك. وفي هذا المجال قد تتجه بعض الشركات إلى الاحتفاظ بودائعها لدى أي بنك داخل البلاد استنادا على أنّ هذه البنوك تعمل في ظل رقابة الدولة عن طريق البنك المركزي.

• كما تعمل شركات التأمين على الدخول في مشروعات ذات رؤوس أموال ضخمة بما لها من إمكانية مالية كبيرة، ويؤثر ذلك على العائد الجاري لحصصها من مساهماتها في هذه المشروعات، حيث تمتد لسنوات عديدة إلى أن تبدأ هذه المشروعات في مزاوله نشاطها وتحقيق أرباح بعد هذه السنوات. حيث ما أثبتته نتائج الدراسة أنّ مساهمات شركات التأمين الجزائرية ليست كبيرة، نظرا لأن هذه الشركات ملتزمة بالحفاظ على أموال حملة الوثائق. حيث هذه المساهمات قد يتحقق من جرائها ربح

وتتصل فيه على عوائد مناسبة حسب حصص هذه الشركات، وهناك احتمال لعدم تحقيق هذه المشاريع لأرباح خلال السنوات الأولى من نشاطها، ومن الطبيعي أن يؤثر ذلك على عائد الاستثمارات لديها.

#### -النتائج التطبيقية:

- بالنسبة للتحليل الكمي القياسي لعلاقة التوظيفات المالية لشركات التأمين بتمويل الاقتصاد الوطني:

- أظهرت النتائج وجود علاقة خطية بين التوظيفات المالية والاستثمارات الوطنية.
- أثبتت الاختبارات الإحصائية وجود قوة العلاقة بين القيم الفعلية والمقدرة، إذ أنّ التوظيفات المالية تعتبر مُفسرة بنسبة كبيرة لنسبة التغيرات الكلية التي تحدث في تمويل الاستثمار الوطني بنسبة 94.5%.

- أثبتت ( إحصائية فيشر أنّ النموذج مناسب، لأنها معنوية وأقل من (1%، 5% 10%) .
- أسفرت النتائج على أنّ التغير في التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزئية له أثر معنوي على تمويل الاستثمارات الوطنية من خلال إحصائية t student.

- أوضح اختبار D.W لاختبار المشاكل القياسية، أنه لا يوجد هناك مشكلة بالارتباط الذاتي عند حدوث خطأ عشوائي، وهذا نظرا للنتيجة التي أوضحها لنا برنامج Eviews7 التي قدرت بـ 2.33.

- بينت نتائج اختبار LM رفض وجود ارتباط ذاتي بحدوث خطأ عشوائي باعتبار القيمة المحسوبة لهذا الاختبار أقل من الجدولية.
- أمّا اختبار ثبات التباين المشروط أشرت نتائجه على ثبات التباين، من خلال ما توصلت له نتائج اختبار آرش التي وجدنا فيه أنّ الإحصائية =0.3475 أكبر من (1%، 5% 10%) .

• أما اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام إحصائية Jarque-Bera التي تساوي 0.17527

وهي أكبر من (1%، 5%، 10%)، مما أدى بنا لقبول فرض العدم، التي تعني أن بواقي

معادلة الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً.

-أما بالنسبة لنتائج التحليل الكمي القياسي لتأثير التغيير في رقم الأعمال شركات التأمين على الناتج المحلي الإجمالي:

• بعد صياغتنا لنموذج هذا التحليل والتمثيل البياني له، بينت لنا النتائج وجود علاقة بين رقم أعمال شركات التأمين كمتغير تابع و PIB كمتغير مستقل.

• أشرت لنا دراسة الارتباط في هذا النموذج وجود علاقة طردية (في نفس الاتجاه) أي زيادة رقم أعمال شركات التأمين يؤدي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

• كما أثبت لنا اختبار معنوية معامل الارتباط ( $r$ ) قوة العلاقة بشكل صحيح من خلال اختبار  $t$  student.

• أسفرت نتائج اختبار الخطأ المعياري للتقدير بالنسبة لمعلمتين، معنوية كل من  $\hat{a}$  و  $\hat{b}$ ، وأنه يمكن قبولهما كمعلمتي تقدير في المجتمع.

• اختبار جودة التوفيق بواسطة معامل التحديد ( $R^2$ ) فُدر بـ 0.441319، أوضح لنا وجود قوة تفسير متوسط للنموذج، وجودة توفيق مقبولة .

• كما أثبت اختبار إحصائية F، أنه لا يوجد اختلاف معنوي بين التباينين المفسرين.

• بينت لنا نتائج اختبار آر ش ثبات تباين لحد الخطأ.

• لقد وجدنا حسب نتائج Eviews أن قيمة D.W المحسوبة تقع ضمن منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

## الاقتراحات:

نحاول في هذا المقام، وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات نظرية وميدانية أن تُسدي جملة من التوصيات، التي نراها مناسبة لحل المشكلات وتذليل العقبات التي يواجهها القطاع، ويمكن الاستفادة منها بمثابة حلول مستلهمة من واقع الدراسة البحثية:

- استغلال الأموال المجمدة في شركات التأمين الجزائرية، وتوظيفها في استثمارات منتجة.
- عند تشكيل محفظة استثمارات شركات التأمين حسب الالتزامات المطلوب آداؤها ، نوصي بأن يُراعى تحقيق موازنة هيكل الاستثمار مع هيكل التمويل، لأنّ توازن الهيكل المالي يتحقق بالتنسيق بين مصادر التمويل من جهة وبين الاستخدامات المقابلة لها من جهة أخرى. ويضمن استمرار قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق.
- إزالة القيود التي تحد من حرية توجيه شركات التأمين لتوظيفاتها المالية في أوعية ادخارية تتمتع بدرجة عالية من الضمان وعائد مناسب لها.
- عدم تركيز الاستثمارات في مجال نشاط اقتصادي واحد، والعمل على تطبيق مبدأ تنوع الاستثمارات في مجالات متعددة.
- الاهتمام بتطوير سوق الأوراق المالية لتشجيع توجيه التوظيفات المالية لهذه الشركات في الأسواق المحلية بدلاً من توجيهها للخارج. على أن يكون هناك قسم خاص لمتابعة الأسواق المالية والاستثمارات، على أن يكون هناك محللين ماليين معتمدين لدى شركات التأمين لتوظيف خبرتهم العملية والعلمية بشكل أفضل.
- إزالة مركزية القرارات الاستثمارية عند الإدارة الرئيسية لكل شركة، وجعل التخطيط والمشاورة على مستوى كل وكالة نظراً لمساهمتها في توفير الأموال الموظفة.

- العمل على توفير مناخ جيد للاستثمار لزيادة المساحة الاستثمارية والتنوع الاستثماري لشركات التأمين في مختلف المجالات، ويعمل على تحسين أداء مستوى هذه الشركات ويزيد من مساهمتها في الاقتصاد.
- تحويل جزء من استثمارات شركات التأمين بالودائع نحو الاستثمار بالعقارات لتجنب مشكلة التضخم وما ينتج عنها من ارتفاع في المستوى العام للأسعار.
- التشديد على أن يكون هناك توازن في الالتزام بمبادئ الاستثمار الأساسية (السيولة، الضمان، الربحية) لكي لا يكون هناك التزام إلى حد كبير بمبدأ على حساب مبدأ آخر.
- تحويل جزء من الاستثمارات سهلة التحويل إلى نقدية وتوجيهها للاستثمار بالأسهم والعقارات لكي يكون هناك انسجام بين بدائل الاستثمار والمبادئ الأساسية للاستثمار.

## الآفاق:

إنّ هذا البحث هو نافذة تصلح كمنطلق للبحوث القادمة والمواضيع المستقبلية التي ستصب حتمًا في بوتقة التنمية الاقتصادية للجزائر، ويمكن ذكر البعض منها كما يلي:

- الدور التنموي لشركات التأمين الجزائرية - واقع وآفاق -
- تأمين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والمأمول.
- الاستثمار المالي لشركات التأمين في بورصة الجزائر.

" إني رأيت أنّه لا يكتب أحدا كتابًا في يومه إلّا قال في غده، لو غير هذا لكان أحسن، لو زيد هذا لكان يستحسن، لو قُدِم هذا لكان أفضل، لو تُرِكَ هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص في جملة البشر "

عماد الدين الأصفهاني